ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

إصدار شهري

الشرق الأوسط
بين التأزم والانفراج

عدد خاص
2023
العدد (49)
السنة الرابعة

ecss.com.eg

ecsstudies

ECSS
المـركز المـصـري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

2023

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال،
او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

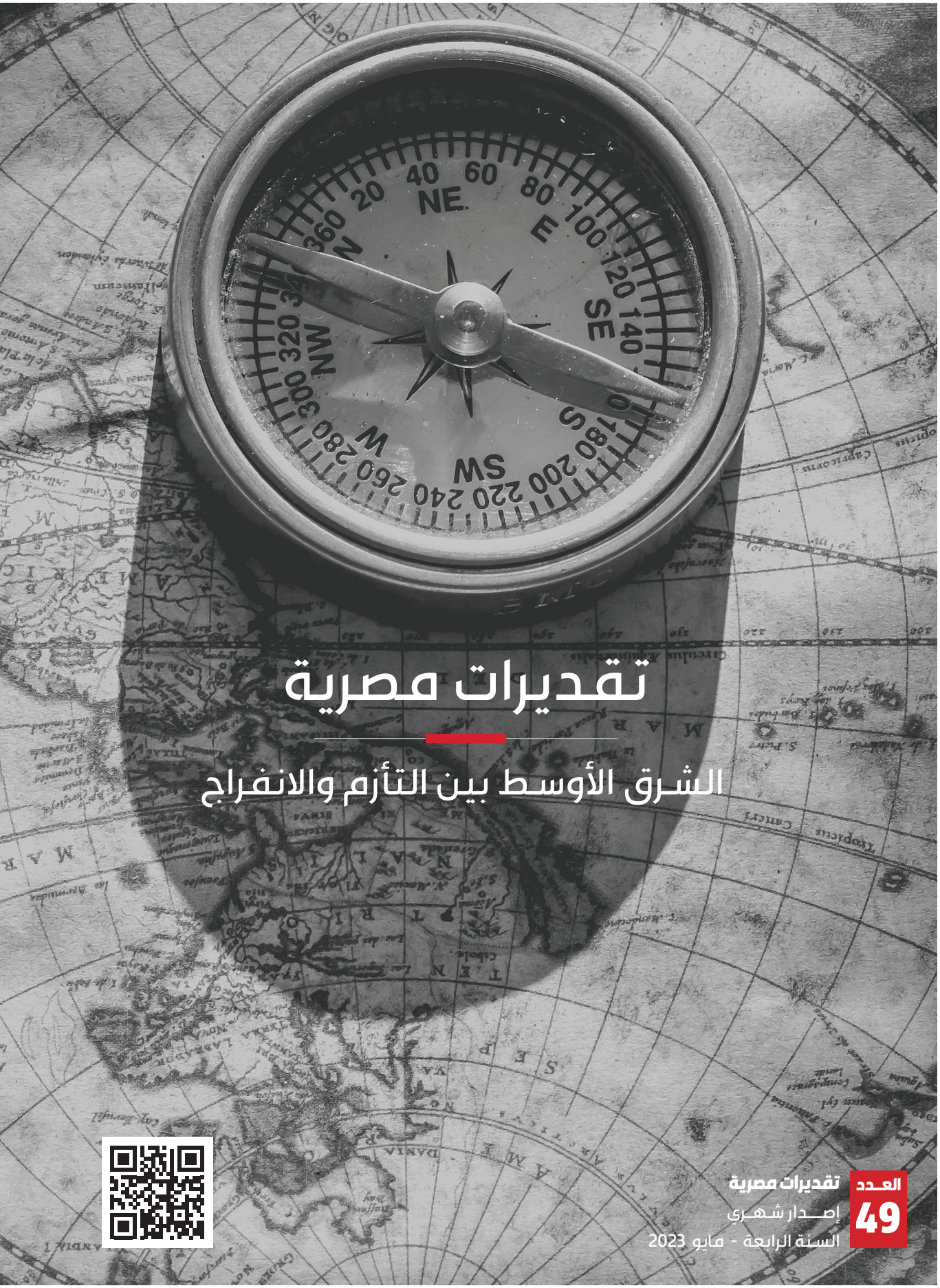

تقديرات مصرية

الشرق الأوسط بين التأزم والانفراج

العدد 49

تقديرات مصرية

إصدار شهري

السنة الرابعة - مايو 2023

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خـــالد عكاشـــة

المدير العام

د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

تحرير

د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية

د. محمد كمال

د. دلال محمود

د. جمال عبدالجواد

أ. مجدي صبحي

د. نهى بكر

د. رغدة البهي

بيانات وإحصائيات

هبة زين

إخراج فني

أحمد حسني

ecss.com.eg

/ecsstudies

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
تقديرات مصرية: الشرق الأوسط بين التأزم والانفراج
رقم الإيداع: 2023/9571
الترقيم الدولي: 978 - 977 - 86664 - 0 - 3
حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.
الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+
البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg
www.ecss.com.eg

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المحتويات

الافتتاحية — 08

- المسألة السودانية وتهديد الاستقرار الإقليمي

قضايا دولية — 12

- دلالات تسريب وثائق "البنتاجون" حول السياسة الأمريكية
- تداعيات عكسية للتحرك الدبلوماسي الفرنسي إزاء الصين
- الارتدادات المحتملة لقرار "أوبك+" بتخفيض إنتاج النفط

قضايا الأمن والدفاع — 22

ملف خاص

- **الشرق الأوسط بين التأزم والانفراج (ملف خاص)**
- الأبعاد الداخلية والخارجية للصراع المسلح في السودان
- الأزمة اليمنية بين الجمود العسكري وعقبات التسوية
- هل يؤثر التطبيع العربي مع سوريا على تسوية أزمتها؟
- إلى أين وصل العراق بعد 20 عامًا من الغزو الأمريكي؟
- علاقات مصر وتركيا.. محفّزات الانفراج والملفات العالقة
- مأزق حكومة نتنياهو وخيارات التصعيد في المنطقة

قضايا السياسات العامة — 40

- الإشراف القضائي وتحصين الانتخابات الرئاسية القادمة
- ترشيد الإنفاق الحكومي ومرونة التعامل الاقتصادي
- حدود فاعلية المجتمع المدني في دعم الشرائح الفقيرة

قضايا نوعية — 49

- مخاطر انعدام الأمن الغذائي على أجيال الشرق الأوسط
- تسريب وثائق "البنتاجون".. كيف يتسع تهديد الأمن السيبراني؟

بيانات وإحصائيات: — 49

- العراق بعد عقدين من الغزو الأمريكي.. مؤشرات تنموية

المسألة السودانية وتهديد الاستقرار الإقليمي

* د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

الإطار العام لدورية "تقديرات مصرية"، هو تغطية التفاعلات الدولية والإقليمية والمصرية الهامة بالتقرير والتفسير والتدبير. التقدير يحدد أولاً الحقائق العامة في الموضوع، والثاني العلاقات بين المتغيرات الأساسية في القضية، والثالث إما أن يتابع ويضع سيناريوهات المستقبل أو يوصي بالسياسات اللازمة لتعزيز المصالح المصرية في المسألة المعروضة.

في هذا العدد، وبعد إعداد الموضوعات المرفقة وفق ما هو مقرر، حدث ما هو استثنائي ومفاجئ ومتكرر، كما جرى من قبل مع "جائحة الكورونا" و"الحرب الأوكرانية"، وموضوعات أخرى ألحّت على مصر دون سابق إنذار. هذه المرة، وفي 15 أبريل الماضي، اشتعل القتال في السودان بين الجيش الوطني السوداني وقوات الردع السريع. ورغم الجهود الدولية والإقليمية في المطالبة بوقف إطلاق النار، فلم يتيسر ذلك بل على العكس اتسعت مساحة المعارك من العاصمة الخرطوم إلى أقاليم سودانية أخرى، ومعها بدأ تيار اللجوء إلى خارج السودان كله إلى الدول المجاورة، حيث كان لمصر نصيب كبير.

لقد أصبحت أحداث الصدام المسلح بين الجيش السوداني وقوة الدعم السريع مستوفية كل شروط الأزمات الدولية، سواء كان ذلك يتعلق بدولة السودان، أو الدول الإقليمية، أو النظام الدولي ككل. "الأزمة" بحكم التعريف، تتضمن عناصر تهديد قيم ومصالح قومية عليا، واستخدامًا للقوة المسلحة، واحتمالات التدخل الخارجي، وإمكانيات تغيير النظام السابق على نشوبها. الأزمات تضع فارقًا كبيرًا بين ما كان قبلها من أوضاع، وما سوف يأتي بعدها من ترتيبات جديدة داخل الدولة السودانية، وفي النظام الإقليمي، وحسب حدتها في النظام الدولي أيضًا.

حقائق أساسية

حجر الزاوية بالطبع في استمرار الأزمة السودانية أو تراجع حدتها، أو نضوبها، يتوقف كثيرًا على نتيجة العمليات العسكرية بين الفريقين المتصارعين، وما إذا كان سوف يكون هناك يد عليا لأي من الطرفين يحسم الصراع ويعيده إلى طبيعته الداخلية في الدولة السودانية، أو أن أيًا منهما لن يكون قادرًا على الحسم، ويصير من المرجح أن تكون للأزمة تداعيات إقليمية ودولية، حسب درجات تصاعد الأزمة الداخلية، بما فيها من تدخلات الدول الخارجية.

ثلاث حقائق يمكن مراعاتها في الأسابيع الثلاثة الأولى من القتال؛ أولها: أنه رغم وجود شواهد موضوعية على تفوق الجيش السوداني، فإن قوة الردع السريع لا تزال قائمة في الميدان خاصة في العاصمة الخرطوم، وقادرة على الانتشار خارجها في دارفور. ثانيها: أن كل محاولات وقف القتال لم تنجح، حتى بما يتعلق بوقف القتال في الأيام الأخيرة من رمضان أو بهدنة أثناء أيام عيد الفطر المبارك الثلاث. الاتهامات ظلت متبادلة عن مسئولية بدء القتال وخرق وقف إطلاق النار. ثالثها: أن الدول الإقليمية الرئيسية ظلت على اتصالاتها مع الطرفين على قدم المساواة، وكان همها الأول تأمين بعثاتها الدبلوماسية وإجلاءها، وإجلاء رعاياها من السودان إلى الخارج. وحدث نجاح كبير في هذا المضمار خلال فترة قصيرة؛ وتعاون ملموس بين القوى الدولية والإقليمية المختلفة في إنجاز هذه المهمة.

تشريح الأزمة

للوهلة المباشرة الأولى، فإن نشوب الأزمة يكشف عن صراع مباشر ما بين الجيش السوداني وقيادته ممثلة في المجلس العسكري الأعلى والقائد العام للقوات المسلحة السودانية عبد الفتاح البرهان، وقائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو (حمدتي). الصراع نتيجة الخلاف الظاهر بين الطرفين على منهج وتوقيت اندماج جانبي القدرات العسكرية السودانية في مؤسسة عسكرية واحدة، حسب ما جرى الاتفاق الإطاري عليه مع القوى المدنية – الحرية والتغيير. وجهة نظر الجانب الأول، أن يكون الأمر هو اندماج قوات الدعم السريع في القوات المسلحة السودانية خلال عامين، بينما وجهة نظر الجانب الثاني أن

تتم عملية الاندماج خلال عشر سنوات، مما يعني أن تبقى الأوضاع على ما هي عليه من انقسام عسكري لمدى عقد من الزمان يظل فيها جزء هام من القدرات العسكرية السودانية مستقلاً دون وجود قيادة موحدة. العمليات العسكرية التي يستهدف فيها كل طرف الطرف الآخر بدأت فور فشل التفاوض بين الطرفين، فيما بدا وكأنه صراع شخصي بين القائدين العسكريين على حكم السودان.

النظرة الأكثر عمقًا تشير إلى عدد من الأبعاد ذات الطبيعة الهيكلية في الدولة السودانية؛ أولها له طبيعة تاريخية، فمنذ اختيار السودانيين الحر لقيام السودان المستقلة، وهي تعاني من دورية التغييرات الحادة بين "المكون العسكري" و"المكون المدني"، حسب التعبيرات السودانية سواء وصفت بالثورة أو الانقلاب. الحصاد في النهاية بعد عقود كان قسمة السودان بين شمالها وجنوبها في دولتين مستقلتين كل منهما تعاني آلامها الخاصة. آخر دورات التغيير، جاءت مبشرة بربيع سوداني في ديسمبر 2018 مع موجة جديدة من "الربيع العربي" شملت العراق ولبنان والجزائر، وكان متصورًا أنها سوف تتعلم الكثير من الموجة الأولى؛ ترفض الفاشية الدينية، وتؤكد على الدولة الوطنية المدنية والديمقراطية.

خرجت الجماهير والمليونيات ودارت الحوارات والمناقشات والمشاركات والمناظرات لكنها لم تسفر عن مشروع وطني مستقر، ولا تثبيت للسلطة التنفيذية، ولا طريقة نقل السلطة السياسية سلميًا. انتهت المداولات السودانية بعد الإطاحة بنظام البشير إلى مرحلة انتقالية دوامها ثلاث سنوات، بدأت بتكوين حكومة مدنية والتفاوض مع العالم الخارجي من أجل التعامل مع الديون السودانية وإقامة السلام مع إسرائيل. لكنّ أيًا من ذلك، لم يمنع تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية بل وحتى حدوث انقلاب عسكري شارك فيه الفريقان المتعاركان، ثم تشاركا أيضًا في اتفاق مع قوى التغيير على نقل السلطة للمدنيين. وطبقًا لبرنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة، فإن أكثر من ثلث سكان السودان باتوا يواجهون انعدامًا حادًا في الأمن الغذائي بسبب عوامل منها الأزمات الاقتصادية والسياسية والصدمات المناخية والصراعات.

ثانيها، له علاقة بالدولة السودانية ذاتها، حيث يغيب إلى حد كبير "المكون الوطني السوداني" الذي يؤكد على الدولة الوطنية السودانية ذات الهوية المشتركة التي تعلو على الهويات الأخرى الجهوية والقبلية التي تقسم السودان إلى أقاليم بات كل منها ينظر إلى العاصمة ونخبتها على أنها سبب للبلاء السياسي والاقتصادي. حاصل جمع التدهور العام في الدولة ومؤسساتها، وغياب الهوية المشتركة جعل الأزمة مستمرة، وتتداعى نتائجها الضاغطة على مستقبل السودان.

الأزمة إلى أين؟

أمام السودان ثلاثة سيناريوهات سوف تكون حاكمة لعلاقة الإقليم ودوله بها.

- **أولها**، أن تنجح الأطراف الإقليمية والدولية في إقناع طرفي الصراع بوقف لإطلاق النار وتطبيق الاتفاق الإطاري لعقد الانتخابات العامة، وعودة الاستقرار إلى السودان مرة أخرى في إطار مدني، ومن ثم سوف تكون علاقاتها الإقليمية تركز على السلام والأمن الإقليمي وفي كلاهما التنمية المستدامة. هنا إلى حد كبير سوف ينحو السودان إلى اتجاه مسيرة العراق الأخيرة، حيث تتفق الأطراف على استبعاد أكثر العناصر تطرفًا، والتركيز على تعديلات سياسية واقتصادية تكفل المزيد من فاعلية الدولة.

- **ثانيها**، ألا يحدث هذا النجاح ويستمر الصراع ومعه يزداد تورط القوى الخارجية وفقًا للاستقطاب الدولي الحالي بين روسيا والولايات المتحدة والصين؛ كما تدفع القوى الإقليمية الأطراف المؤيدة لها بالسلاح والمعونات، حتى يبلغ العنف مبلغه فتصير السودان مثل الصومال عرضة لعمليات انفصال أو اجتزاء جديدة تحت سلطات مختلفة.

- **ثالثها**، أن السيناريو الإثيوبي وارد أيضًا حيث يختلط الصراع الداخلي مع "التيجراي" و"الأورومو" و"الأمهرة" والخارجي مع مصر والسودان وكينيا، مع محاولات لتقوية السلطة المركزية بوسائل سياسية واستراتيجية دولية. وفق هذا السيناريو فإن السودان مثل إثيوبيا لن يبتعد كثيرًا عن صناعة مشكلات إقليمية مع جيرانها؛ فضلاً عن الاحتمالات الكبرى لخروج موجات كبيرة من الهجرة إلى جيرانها وفي المقدمة منهم مصر وتشاد وليبيا، وعبر البحر الأحمر إلى السعودية والخليج.

قلق إقليمي

تهديد "الهجرات الكثيفة" لن تكون وحدها مصدر قلق القوى الإقليمية المختلفة سواء كانت عربية أو أفريقية؛ وإنما أكثر من ذلك أن دولة السودان ذات الاتساع الجغرافي الكبير سوف تنضم إلى مساحات واسعة من الاضطراب في إثيوبيا والصومال والقرن الأفريقي في عمومه، وكذلك الحدود مع مثلث الاضطراب السوداني التشادي الليبي حيث الأوضاع السياسية مضطربة، والأوضاع الاقتصادية متدهورة. في كل الأحوال، فإن انهيار السودان سوف يؤدي إلى زيادة كبيرة في مساحة "المعمور الإرهابي" الذي يشكل مجالاً جاذبًا للقرصنة والعنف والإرهاب، ومن ثم تدخلات القوى الدولية.

هذه الحالة تفاقم من التهديد الذي يتعرض له إقليم البحر الأحمر الذي تجد دول مثل السعودية والإمارات ومصر أهمية استراتيجية كبيرة له لا يمكن تجاهلها أو تركه للانهيار. وخلال الأزمة الراهنة، فإن هذه الدول تدخلت من أجل وقف إطلاق النار، ثم بعد ذلك المساهمة في عمليات إجلاء البعثات الدبلوماسية. ولكن ذلك رغم أهميته ليس كافيًا لأنه أكثر من كل ما سبق يسير في الاتجاه المعاكس لما تحاول دول الإصلاح العربية أن تبنيه في الإقليم من توسيع رقعة الإصلاح وتوسيع مساحة البناء وتقريب المستقبل إلى ساحة الحاضر.

بين الفوضى والإصلاح

الزلزال السوداني الحالي ليس جديدًا على الدولة السودانية، وعندما جرى الزلزال الأعظم في مطلع ونهاية العقد الماضي، فيما سمي "الربيع العربي" نجم عنه نموذجان للدولة العربية؛ أولهما لا يختلف كثيرًا عن الحالة الراهنة في السودان، حيث تمتزج الصدامات المسلحة مع التفكيك العرقي والمراوحة بين العنف ووقف إطلاق النار، والوصول إلى اختلال موازٍ لأطماع أجنبية لم تكن بالضرورة تخطط للواقع الذي تراه، لكنها تجد فرصًا لا بأس من انتهازها.

ثانيهما أفاقته الصدمة إلى ما كان في الماضي من أخطاء وطرق مسدودة؛ وإلى حقيقة أن المستقبل لا بد وأن يكون مختلفًا عن كل ما سبق. ظهرت الدولة العربية الإصلاحية القائمة على "الدولة الوطنية" و"التنمية المستدامة"، من خلال رؤية تضع الهدف وترصد الطريق، و"تجديد الفكر الديني والمدني" في اتجاهات المعاصرة والمنافسة والسباق السلمي مع العالم في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا والإبداع والابتكار.

الحقيقة أنه لا يوجد خيار ثالث بين النموذجين، والفارق بينهما في النظر إلى الأزمة السودانية الراهنة هو أن النموذج الثاني الإصلاحي لديه المرجعية التي من خلالها يكون الاقتراب من حل المسألة السودانية وليس مجرد تضميد جراحها مؤقتًا ومنعها من نزيف آخر.

أخيرًا، هناك لحظات في تاريخ الأمم يصبح عليها الاختيار بين الإصلاح والتغيير في ناحية، والفوضى في ناحية أخرى. الحالة السودانية التي بدأت مبشرة عندما أطلق "الربيع السوداني" في ديسمبر 2018 العنان للبحث عن سودان جديد بالإطاحة بنظام عمر البشير في أبريل 2019، لكن "المكون السوداني" الجامع لم يكن متواجدًا بما يكفي، فكانت الأزمة التي وصلت إليها المسألة السودانية. هنا فإن مصر أمامها نوعين من التهديد؛ أولهما حدوث حرب أهلية في دولة جوار جغرافي هامة، وثانيهما حدوث موجات كبيرة من الهجرة التي تضاف إلى واقع اللجوء الحادث الآن في مصر في وقت أزمة اقتصادية عالمية وداخلية كبيرة.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

قضـــايا دوليـــة

دلالات تسريب وثائق «البنتاجون» حول السياسة الأمريكية

وضعت وثائق "البنتاجون" المسربة العديد من علامات الاستفهام بشأن تداولها عبر الإنترنت منذ فترة طويلة دون أن تكتشفها السلطات الأمريكية، وذلك على الرغم من اعتبارها -وفق بعض التحليلات- تشكل "خطرًا بالغًا" على الأمن القومي الأمريكي، نظرًا لما كشفته من معلومات حساسة متعلقة بالخصوم والحلفاء على حد سواء. إذ لم يكن المسئولون الأمريكيون على علم بالتسريب حتى 6 أبريل الماضي، وفقًا لصحيفة "نيويورك تايمز". كما أفاد موقع "بيلينجكات" Bellingcat الاستقصائي، بأن عددًا من الوثائق متداول على الإنترنت منذ يناير الماضي. الأمر الذي يثير التساؤلات بشأن محتوى ومضمون هذه الوثائق المسربة، وكذا دلالات وانعكاسات مسألة التسريب الذي جرى على يد عضو الحرس الوطني "جاك تيكسيرا"، البالغ من العمر 21 عامًا.

تداعيات عكسية للتحرك الدبلوماسي الفرنسي إزاء الصين

بالرغم من أن الحرب الروسية-الأوكرانية ساهمت في تقوية العلاقات عبر الأطلسي لمواجهة روسيا، إلا أن استمرار الحرب لأكثر من عام فرض على القوى الغربية عددًا من التحديات حفزت على تنامي عدم التوافق، خاصة حول التعاطي مع الدور الصيني المُتصاعد في إدارة جهود الوساطة لإنهاء الحرب. برز ذلك خلال زيارة الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" بصحبة رئيسة المفوضية الأوروبية "أورسولا فون دير لاين" إلى الصين، والتي استمرت خلال الفترة من 7-5 أبريل 2023. وبينما كان من المُقرر أن تكون الزيارة انفراجة في العلاقات بين فرنسا والاتحاد الأوروبي من جهة والصين من جهة أخرى، بما يمكن أن يوفر فرصًا لتهدئة الحرب؛ إلا أن نتائجها كشفت المزيد من التحديات التي قد تُمثل عثرة في مسار تطور العلاقات بشكل متوازن دون الإضرار بعلاقة مع الحلفاء الاستراتيجيين.

الارتدادات المحتملة لقرار «أوبك+» بتخفيض إنتاج النفط

في الثاني من أبريل الماضي، اتخذ تحالف "أوبك +" قرارًا بخفض إنتاج النفط طواعية بمقدار 1.66 مليون برميل يوميًا في الفترة من مايو حتى نهاية عام 2023، بهدف معالجة اختلالات أسواق الطاقة والحفاظ على استقرارها، خاصة في ظل الاضطرابات التي شهدتها منذ اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية، وعلى إثر الأزمة المصرفية الأمريكية وما تلاها من انخفاض في أسعار النفط. ويُثير هذا القرار المفاجئ تساؤلات عديدة حول دوافعه ومدى تأثيراته المحتملة على الأسعار في أسواق النفط، فضلاً عن مدى تأثيره على العلاقات الأمريكية مع الدول المنتجة للنفط، في ظل مكافحة ارتفاع التضخم ومساعي واشنطن لتقييد تدفق الإيرادات النفطية التي تعتمد عليها روسيا لتمويل حربها ضد أوكرانيا.

دلالات تسريب وثائق "البنتاجون" حول السياسة الأمريكية

وضعت وثائق "البنتاجون" المسربة العديد من علامات الاستفهام بشأن تداولها عبر الإنترنت منذ فترة طويلة دون أن تكتشفها السلطات الأمريكية، وذلك على الرغم من اعتبارها -وفق بعض التحليلات- تشكل "خطرًا بالغًا" على الأمن القومي الأمريكي، نظرًا لما كشفته من معلومات حساسة متعلقة بالخصوم والحلفاء على حد سواء. إذ لم يكن المسئولون الأمريكيون على علم بالتسريب حتى 6 أبريل الماضي، وفقًا لصحيفة "نيويورك تايمز". كما أفاد موقع "بيلينجكات" Bellingcat الاستقصائي، بأن عددًا من الوثائق متداول على الإنترنت منذ يناير الماضي. الأمر الذي يثير التساؤلات بشأن محتوى ومضمون هذه الوثائق المسربة، وكذا دلالات وانعكاسات مسألة التسريب الذي جرى على يد عضو الحرس الوطني "جاك تيكسيرا"، البالغ من العمر 21 عامًا.

مها علام

باحث بوحدة الدراسات الأمريكية

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ECSS المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

مضامين التسريبات

نشرت "نيويورك تايمز" مقالاً بعنوان "ظهور دفعة جديدة من المستندات السرية على مواقع التواصل الاجتماعي"، ذكرت فيه أن مسئولين أمريكيين قالوا إن حجم التسريب قد يصل إلى أكثر من 100 وثيقة. وتتجاوز الوثائق المسربة المواد السرية للغاية المتعلقة بخطط الحرب في أوكرانيا، لتكشف عن معلومات حساسة عن الصين ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ والشرق الأوسط.

وقد أقر مسئولو "البنتاجون" بأنها وثائق أصلية لوزارة الدفاع، لكن يبدو أن بعضًا منها قد تعرض للتغيير والتعديل في متنها؛ كتقدير الخسائر البشرية الأوكرانية، على سبيل المثال. فيما قال الرئيس الأمريكي "جو بايدن"، في حديث للصحفيين خلال جولته بأيرلندا: "لست قلقًا من التسريب، أنا قلق لأنه حدث". كما صرح وزير الخارجية "أنتوني بلينكن" بأن تسريب الوثائق السرية "لم يؤثر في علاقة واشنطن بشركائها".

من جانبه، أمر وزير الدفاع "لويد أوستن" مساعده لشئون الاستخبارات والأمن بإجراء مراجعة شاملة لآليات الوصول إلى المعلومات السرية والمساءلة والرقابة داخل الوزارة. وتعهد "أوستن" بمواصلة العمل مع الوكالات الاستخباراتية المختلفة من أجل وضع تقييم بشأن تأثير هذه التسريبات على الأمن القومي. فيما اعتبر "كريس ميجر"، المتحدث باسم "البنتاجون"، أن مجرد تداول هذه الوثائق على الإنترنت يمثل "خطرًا جسيمًا على الأمن القومي، ويمكن أن يغذي ويحفز المعلومات المضللة".

وقد حوت الوثائق المسربة مجموعة متنوعة من الملفات لكنها -في أغلبها- تظل ذات صلة وتأثير بالحرب الروسية الأوكرانية؛ يمكن توضيح أبرزها على النحو التالي:

- كشفت بعض الوثائق المسربة عن المشهد الميداني في ساحة الحرب الروسية الأوكرانية، بما فيها استعدادات كل طرف ونقاط الضعف لديه. كما تُظهر الوثائق الموجودة عن الجيش الأوكراني صورًا ورسومًا بيانية لتسليم الأسلحة المتوقع، وتقسيم القوات والكتائب، وخططًا أخرى. كما كشفت بعض الوثائق المسربة عن هجوم الربيع الذي كان متوقعًا شنه ضد القوات الروسية. فيما كشفت أخرى عن وجود 100 من أفراد القوات الخاصة من فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا ولاتفيا يعملون في أوكرانيا.

- ركزت الوثائق المسربة في جانب كبير منها على روسيا والتفاعلات التي تجري داخلها على خلفية الحرب الأوكرانية. فقد أشارت بعض الوثائق إلى وجود "صراع داخلي واسع" بين المسئولين الروس، بما في ذلك البعض داخل وزارة الدفاع الروسية وجهاز الأمن الفيدرالي، كما كشفت أن الحرب قد أنهكت قوات "سبيتسناز" الروسية عالية المهارة، بجانب فشل موسكو في تأمين مساعدات عسكرية أجنبية وهو ما يستتبعه نقص حاد في الإنتاج العسكري. كما كشفت بعض الوثائق عن تخطيط موسكو لاختراق شركة خطوط أنابيب غاز كندية. ناهيك عن الكشف عن خطط مجموعة "فاجنر" الروسية للسفر سرًا إلى هايتي وإبرام عقود مع الحكومة هناك.

- حازت الصين على جانب ليس بالقليل في الوثائق المسربة؛ فقد أشارت بعض الوثائق إلى التقييم الذي تم بشأن المنطاد الصيني الذي حلق فوق الولايات المتحدة خلال فبراير الماضي. كما كشفت بعض الوثائق عن موافقة الصين على "تقديم مساعدة قاتلة" لروسيا في حربها ضد أوكرانيا، إذ خططت لإخفاء المعدات العسكرية كأغراض مدنية. واعتبرت بعض الوثائق أن تايوان ليست جاهزة لمواجهة أي "هجوم جوي صيني محتمل"، فالدفاع الجوي التايواني لن يكون قادرًا على "الرصد الدقيق للصواريخ"، والرد عليها بصورة فعالة وسريعة.

- كشفت إحدى الوثائق المسربة أن قيادات من "فاجنر" قد التقوا سرًا بـ"جهات تركية" في فبراير 2023، وبحثوا تهريب أسلحة ومعدات لاستعمالها في أوكرانيا. ووفقًا للوثيقة، اقترح قادة "فاجنر" أن تلعب دولة مالي دور الوكيل من أجل الحصول على الأسلحة من تركيا نيابة عن "فاجنر".

- لم تشهد إسرائيل تركيزًا كبيرًا من قبل الوثائق المسربة؛ فقد أفادت إحدى الوثائق المسربة، والتي حملت ختم "سري للغاية"، بأن جهاز المخابرات الإسرائيلي (الموساد) دعم الاحتجاجات المناهضة لخطط رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو"، لإحكام السيطرة على المحكمة العليا.

- أثارت الوثائق المسربة التي طالت كوريا الجنوبية الكثير من الجدل بشأن تنصت واشنطن على حلفائها. فقد كشفت إحدى الوثائق عن تفاصيل متعلقة بالمناقشات الخاصة التي دارت بين كبار المسئولين الكوريين الجنوبيين حول الضغط الأمريكي عليها للمساعدة في إمداد أوكرانيا بالأسلحة، وسياسة سول القائمة على تجنب ذلك.

دلالات أساسية

يبدو أن الوثائق المسربة -وإن لم يتم الكشف عن جميعها- ستترك بلا شك بصماتها على الملفات التي اتصلت بها نتيجة المعلومات التي كشف عنها. ومن ثم تجدر الإشارة إلى أن مسألة تسريب الوثائق السرية الأمريكية على نحو ما جرى يحمل عددًا من الدلالات يمكن توضيح أبرزها على النحو التالي:

- **إخفاق أمريكي متكرر:** لا تمثل الوثائق المسربة حاليًا استثناء على الساحة الأمريكية، لكنها تأتي ضمن سلسلة متكررة من الإخفاقات. فقبل 13 عامًا، كشف موقع "ويكيليكس" الذي أنشأه "جوليان أسانج" مجموعة كبيرة من البرقيات الحساسة لوزارة الخارجية الأمريكية. بعدها بسنوات، كشف المتعاقد السابق بوكالة الأمن القومي الأمريكية "إدوارد سنودن" عن أسرار تخص الوكالة، واتهمته واشنطن بالتجسس لصالح روسيا التي منحته حق الإقامة لديها.

- **اهتمام بالحرب الأوكرانية:** عكست الوثائق المسربة اهتمامًا أمريكيًا كبيرًا بساحة الحرب الروسية الأوكرانية، بل ورغبة أمريكية كبيرة في تحفيز الحلفاء والشركاء حول العالم لتقديم المزيد من الدعم لأوكرانيا، وكذا ممارسة المزيد من الضغوط على الخصوم الداعمين لروسيا.

- **ريبة حلفاء واشنطن:** ستساهم الوثائق المسربة في تعميق ريبة الحلفاء تجاه واشنطن بالاستناد إلى ما تقوم به واشنطن من تنصت على مسئوليها ومحاولة تعديل سياستهم بما يتناسب مع مصالحها، وهو ما انعكس في ردود الفعل الأولية لكوريا الجنوبية. فضلاً عن كونها ليست المرة الأولى التي تكشف فيها التسريبات عن هذه المسألة، فقد أوضحت التسريبات السابقة ما هو أكثر تدخلاً وعمقًا في هذا الصدد.

- **انعكاسات ميدانية:** يُعد تسريب الوثائق الجاري أصغر مقارنة بالتجارب السابقة لـ"أسانج" و"سنودن"، لكن تكمن خطورتها في طابعها العسكري لا الدبلوماسي، كونها تتحدث عن حرب جارية، وتكشف عن بعض المواد الأكثر حساسية، مثل: خرائط الدفاعات الجوية الأوكرانية، ووجود أفراد من القوات الخاصة من فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا ولاتفيا يعملون في أوكرانيا، وهو ما ستكون له ارتدادات ميدانية في ساحة المعركة ومحيطها.

- **مزج الحقيقة بالتضليل:** أقر مسئولو "البنتاجون" بأن الوثائق المسربة أصلية، لكنهم اعتبروا أن هناك تلاعبًا في بعض أجزاء منها. ومن ثم فإن ما يجري من معلومات يقال إنها "سرية وسرية للغاية" يحمل مزيجًا من الحقيقي والمضلل بطريقة ستلقي بظلالها على الحسابات السياسية والتحركات للحلفاء والخصوم على السواء.

- **البعد السيبراني:** على الرغم من أن الحصول على الوثائق وتسريبها لم يتم عبر هجوم سيبراني كما كان متوقعًا، إلا أنه يظل من الصعب استبعاد البعد السيبراني للتسريبات، والمتمثل في استغلال منصات التواصل الاجتماعي لنشر الوثائق والترويج لها.

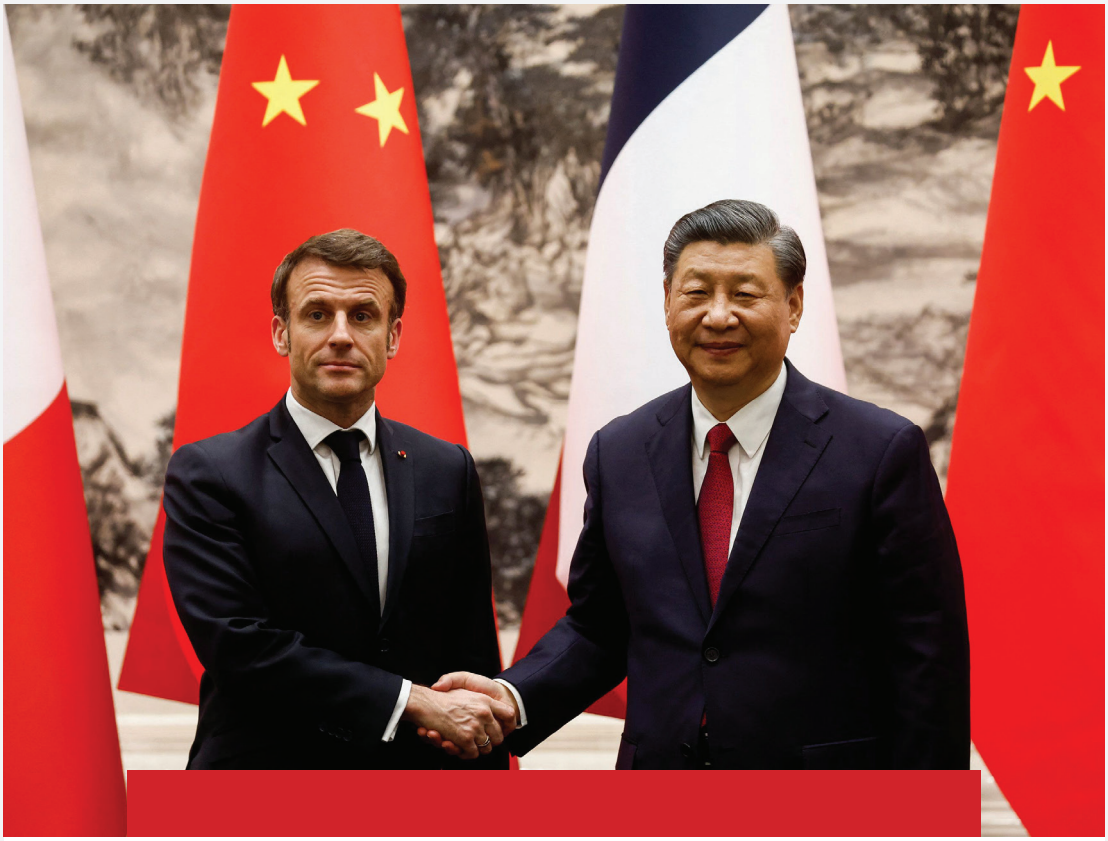

تداعيات عكسية للتحرك الدبلوماسي الفرنسي إزاء الصين

بالرغم من أن الحرب الروسية-الأوكرانية ساهمت في تقوية العلاقات عبر الأطلسي لمواجهة روسيا، إلا أن استمرار الحرب لأكثر من عام فرض على القوى الغربية عددًا من التحديات حفزت على تنامي عدم التوافق، خاصة حول التعاطي مع الدور الصيني المُتصاعد في إدارة جهود الوساطة لإنهاء الحرب. برز ذلك خلال زيارة الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" بصحبة رئيسة المفوضية الأوروبية "أورسولا فون دير لاين" إلى الصين، والتي استمرت خلال الفترة من 5-7 أبريل 2023. وبينما كان من المُقرر أن تكون الزيارة انفراجة في العلاقات بين فرنسا والاتحاد الأوروبي من جهة والصين من جهة أخرى، بما يمكن أن يوفر فرصًا لتهدئة الحرب؛ إلا أن نتائجها كشفت المزيد من التحديات التي قد تُمثل عثرة في مسار تطور العلاقات بشكل متوازن دون الإضرار بعلاقة مع الحلفاء الاستراتيجيين.

آية عبد العزيز

باحث بوحدة الدراسات الأوروبية

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

شراكات مُتعددة

استهدفت زيارة ماكرون إلى بكين التباحث حول تسوية الأزمة الأوكرانية، ومناقشة الدعم العسكري الصيني المُحتمل لروسيا، وإعادة تعزيز العلاقات التجارية بين الجانبين؛ حيث اصطحب الرئيس الفرنسي ما يقرب من ستين رئيس شركة فرنسية، وخبراء اقتصاديين. بالإضافة إلى إظهار الوحدة الأوروبية، فقد حمل جدول أعمال الزيارة عنوان "الوحدة الأوروبية شرط أساسي لبناء شراكة متوازنة مع الصين". وأوضح البيان الفرنسي-الصيني المشترك عقب الزيارة، مدى رغبة الجانبين في تعزيز العلاقات بينهما؛ حيث تضمن 51 بندًا تجلت محاورها الأساسية فيما يلي:

- **تقوية الحوار والثقة السياسية:** أشار البيان إلى أهمية استمرار الاتصالات رفيعة المستوى، والحوار الاستراتيجي والاقتصادي والمالي بين البلدين، وضمان استدامة شراكتهما الاستراتيجية الشاملة، استنادًا إلى الاحترام المُتبادل لسيادتهما وسلامة أراضيهما ومصالحهما الرئيسية.

- **دعم الأمن والاستقرار الدوليين:** فوفقًا للبيان تعمل باريس وبكين معًا لبحث سبل تسوية التحديات والتهديدات التي تواجه الأمن والاستقرار الدوليين وفقًا للقانون الدولي، مع التأكيد على تسوية الصراعات بشكل سلمي من خلال الحوار. بالإضافة إلى دعم جهود السلام في أوكرانيا.

- **تعزيز التعاون الاقتصادي:** استعرض البيان مجالات الشراكة والتعاون بين الجانبين، ومنها: المنتجات الزراعية، والأغذية، والنقل الجوي، والطاقة النظيفة. ويُذكر أن شركة "إيرباص" تعتزم زيادة إنتاجها في الصين عبر إنشاء خط تجميع ثانٍ في مصنعها في تيانجين، كما جددت شركة الكهرباء الوطنية الفرنسية عقدها مع شركة الطاقة النووية الصينية.

- **تعميق العلاقات الثقافية:** نوّه البيان إلى طموح باريس وبكين في دعم التبادلات الثقافية بينهما من خلال المشاركة في تنظيم السنة الفرنسية الصينية للسياحة الثقافية في عام 2024، وتسهيل إقامة المعارض بما يتوافق مع قوانينهما، وحماية التراث الثقافي.

- **الاستجابة المشتركة للتحديات العالمية:** أشار البيان للعديد من التحديات التي تحتل أولوية مشتركة للجانبين، منها: تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، وحماية المحيطات، والنظم الإيكولوجية للغابات، وتداعيات أزمة الغذاء، وتبعات تنامي الديون وأزمات التمويل على الاقتصاديات النامية، مع التأكيد على أهمية التعاون لبحث سبل حلها، علاوةً على التنسيق تحت مظلة مجموعة العشرين.

إلا أنّ الملاحظ هو تجاهل البيان إدانة الحرب التي تشنها روسيا على أوكرانيا، واكتفى بدعم جهود السلام الرامية لتسوية الأوضاع في أوكرانيا دون توصيف طبيعتها. وأوضح توافق باريس وبكين على تعزيز النظام الدولي متعدد الأطراف تحت رعاية الأمم المتحدة. فيما لم يتطرق إلى الوضع في تايوان، وحالة حقوق الإنسان في الصين. في المقابل، دلل البيان على سعي الرئيس الفرنسي إلى انتهاج سياسة تقوم على التعاون المشروط بتوافق المصالح مع بكين، عبر توظيف التحولات الناجمة عن استمرار الحرب لتعزيز مكانة فرنسا باعتبارها فاعلاً مركزيًا يقدم نفسه كشريك موثوق به.

تداعيات عكسية

كان المفترض أن تُظهر هذه الزيارة مدى الوحدة الأوروبية، وقدرة فرنسا على تحفيز الصين على اتخاذ موقف حاسم من الحرب لصالح أوكرانيا، من خلال التعهد بعدم دعم روسيا عسكريًا، على سبيل المثال. ولكن نتائج الزيارة وتصريحات الرئيس الفرنسي إبان عودته من الصين أوضحت عكس ذلك. إذ قال "ماكرون" لصحيفة Les echos الفرنسية: "هل نحن [الأوروبيون] لدينا مصلحة في الإسراع في موضوع تايوان؟ لا، أسوأ ما في الأمر هو الاعتقاد بأننا نحن الأوروبيون يجب أن نكون أتباعًا في هذا الموضوع، وأن نتكيف مع إيقاع أمريكي ورد فعل صيني مبالغ فيه". داعيًا أوروبا لأن تكون "قوة ثالثة" في النظام العالمي، بجانب تحقيق الاستقلال الاستراتيجي. وأظهر هذا التصريح عدة دلالات أساسية هي:

- **انقسام أوروبي:** عكس تصريح ماكرون فشل أحد أهداف الزيارة الخاصة بإظهار الوحدة الأوروبية بشأن كيفية التعامل مع الصين. ففي حين قام "ماكرون" بتعزيز العلاقات مع بكين، ودعا أوروبا لعدم الانخراط في الصراع بين واشنطن وبكين بشأن تايوان؛ تبنت رئيسة المفوضية نهجًا مغايرًا؛ حيث

وصفت علاقة الاتحاد الأوروبي مع الصين في ختام الزيارة بأنها واسعة ومعقدة، وتنطوي على مزيد من التحديات مثل العلاقات التجارية غير المُتوازنة، التي يجب التعامل معها.

- **تقويض جهود واشنطن:** ساهم هذا التصريح الذي قد يحمل في طياته دعم رؤية الصين، في تعرض الرئيس "ماكرون" لمزيد من الانتقادات، فيما يتعلق بتايوان لأنه يمثل نهجًا اعتراضيًا على جهود الدول الحلفاء وفي مقدمتها واشنطن في دعم تايبيه التي تعتبرها الصين جزءًا من أراضيها، فضلاً عن تزامن التصريح مع انطلاق التدريبات العسكرية الصينية حول الجزيرة، ردًا على زيارة رئيسة تايبيه إلى واشنطن. وعليه، من الواضح أن فرنسا تسعى إلى تحقيق مصالحها دون تنسيق مع الدول الحلفاء. بالإضافة إلى أن تصريح ماكرون يُعد موقفًا مُتناقضًا بشأن الصين وتايوان، خاصة أن البيان المشترك الذي تم نشره على موقع البيت الأبيض عقب الاجتماع بين الرئيس "جو بايدن" و"ماكرون" خلال زيارته لواشنطن نهاية نوفمبر 2022؛ أكد على مواصلة التنسيق بشأن المخاوف المُحتملة من تحدي الصين للنظام الدولي، وأهمية الحفاظ على السلام والاستقرار عبر مضيق تايوان.

- **التشكيك في الشراكة مع واشنطن:** ليست المرة الأولى التي يدعو فيها الرئيس "ماكرون" للاستقلال الاستراتيجي داعيًا إلى "فك الارتباط" مع واشنطن، ولكن الوضع كان مختلفًا هذه المرة لأنه يأتي في سياق الجهود الأمريكية لتبني موقف واحد للمعسكر الغربي في مواجهة روسيا. ومما لا شك فيه أن الموقف الفرنسي يقوي من نهج بكين الرامي لإعادة تشكيل النظام الدولي ليكون متعدد الأقطاب، ويمثل دعمًا غير مباشر لروسيا التي تتشارك مع بكين في رفض الترتيبات الأمنية التي تم وضعها بعد انتهاء الحرب الباردة.

ختامًا، من الواضح أن الرئيس الفرنسي حاول توظيف المشهد الدولي في سياق استمرار الحرب بدون حسم، للبحث عن المصالح الفرنسية أولاً؛ حيث تتعامل باريس من منطلق أنها قوة كبرى لديها أدوات للتأثير والنفوذ، والقدرة على المشاركة في إدارة الملفات والقضايا الدولية المثارة، وأنها قادرة على قيادة أوروبا خاصة بعد خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي.

وبالرغم من أن إدارة الرئيس "بايدن" لم تنتقد التصريحات الفرنسية، إذ قال المتحدّث باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي "جون كيربي" للصحفيين: "نحن مرتاحون ولدينا ملء الثقة في علاقتنا الثنائية الممتازة مع فرنسا، وفي العلاقة التي تربط الرئيس جو بايدن بالرئيس ماكرون". إلا أن هذا لا يعني أن العلاقات ستسير نحو الأفضل في ظل التوجه الفرنسي للعب دور قيادي على المسرح الدولي، والحفاظ على مساحة من الاستقلالية مع الولايات المتحدة.

الارتدادات المحتملة لقرار "أوبك+" بتخفيض إنتاج النفط

في الثاني من أبريل الماضي، اتخذ تحالف "أوبك +" قرارًا بخفض إنتاج النفط طواعية بمقدار 1.66 مليون برميل يوميًا في الفترة من مايو حتى نهاية عام 2023، بهدف معالجة اختلالات أسواق الطاقة والحفاظ على استقرارها، خاصة في ظل الاضطرابات التي شهدتها منذ اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية، وعلى إثر الأزمة المصرفية الأمريكية وما تلاها من انخفاض في أسعار النفط. ويُثير هذا القرار المفاجئ تساؤلات عديدة حول دوافعه ومدى تأثيراته المحتملة على الأسعار في أسواق النفط، فضلاً عن مدى تأثيره على العلاقات الأمريكية مع الدول المنتجة للنفط، في ظل مكافحة ارتفاع التضخم ومساعي واشنطن لتقييد تدفق الإيرادات النفطية التي تعتمد عليها روسيا لتمويل حربها ضد أوكرانيا.

بسنت جمال

باحث بوحدة الإقتصاد ودراسات الطاقة

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مُحركات دافعة

اتفقت أكبر الدول المنتجة للنفط على أن تقوم السعودية وروسيا بخفض الإنتاج بنحو 500 ألف برميل يوميًا لكلٍ منهما، والعراق بنحو 211 ألف برميل يوميًا، والإمارات بحوالي 144 ألف برميل يوميًا، فيما قررت الكويت خفض الإنتاج أيضًا بحوالي 128 ألف برميل يوميًا، وكازاخستان بنحو 78 ألف برميل يوميًا، في حين ستخفض الجزائر وعُمان الإنتاج بنحو 48 ألف برميل يوميًا و40 ألف برميل يوميًا على التوالي. ومن أبرز المُحركات التي دفعت الدول الأعضاء في "أوبك +" **لاتخاذ قرار الخفض الطوعي ما يلي:**

- **ضبابية آفاق أسواق النفط:** برّرت "أوبك +" قرار خفض إنتاج النفط بأنه إجراء احترازي يهدف للحفاظ على استقرار السوق، وإبقاء الأسعار في حالة توازن طبقًا لتطورات الظروف الاقتصادية العالمية المضطربة التي تزيد حالة عدم اليقين تجاه الآفاق المستقبلية لأسواق النفط. إذ توقع تقرير لوكالة الطاقة الدولية في أبريل الماضي نمو الطلب العالمي على النفط بمقدار مليوني برميل يوميًا خلال العام الجاري، أي إلى مستوى قياسي يبلغ 101.9 مليون برميل يوميًا، وذلك في ظل ارتفاع الاستهلاك الصيني للنفط، الذي سيمثل نحو 90% من نمو الطلب، مقابل توقعاتها الصادرة في يناير بأن يرتفع الطلب العالمي على النفط بمقدار 1.9 مليون برميل يوميًا، أي إلى 101.7 مليون برميل يوميًا. فيما توقعت "أوبك +" تباطؤ الطلب على النفط في صيف العام الجاري، مع ارتفاع مستويات المخزون وتزايد التحديات الاقتصادية. ولهذا، فإنّ توقعات الطلب غير المنطقي هي السبب الأساسي لقرار خفض الإنتاج الطوعي.

- **الركود التضخمي:** يشهد النشاط الاقتصادي العالمي تباطؤًا واسع النطاق وأكثر حدة من المتوقع، مع ارتفاع معدل التضخم عما كان عليه منذ عدة عقود بضغطٍ من أزمة تكلفة المعيشة، وتشديد الأوضاع المالية والنقدية التي تؤثر سلبًا على فرص النمو والانتعاش الاقتصادي. لذلك، يتوقع صندوق النقد الدولي تباطؤ النمو العالمي من 6% في عام 2021 إلى 3.2% في عام 2022 ليسجل نحو 2.7% بحلول عام 2023، وهي الوتيرة الأبطأ منذ عام 2001. ومن المتوقع أن تشهد الاقتصادات المتقدمة تباطؤًا واضحًا في النمو من 2.7% خلال عام 2022 إلى 1.3% خلال 2023. وحثت تلك التوقعات الدول الأعضاء في "أوبك +" على خفض الإنتاج بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي.

- **الأزمة المصرفية الأمريكية:** فاقمت الأزمة الأخيرة للمصارف الأمريكية من حدة الأزمات المتلاحقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي منذ انتشار جائحة كورونا، حيث أسفرت عن هبوط أسعار النفط إلى أدنى مستوى في 15 شهرًا بسبب مخاوف من احتمالية أن تؤدي اضطرابات القطاع المصرفي العالمي إلى ركود اقتصادي من شأنه أن يؤدي إلى تراجع الطلب على النفط. إذ سجل الخام الأمريكي وخام برنت أسوأ أداء شهري في مارس 2023 منذ بداية عام 2022 عند 73.28 دولارًا للبرميل للأول، و78.43 دولارًا للبرميل للأخير، **وهو ما يُبينه الشكل التالي.**

أسعار النفط الشهرية بين يناير 2022 ومارس 2023 (دولار للبرميل)

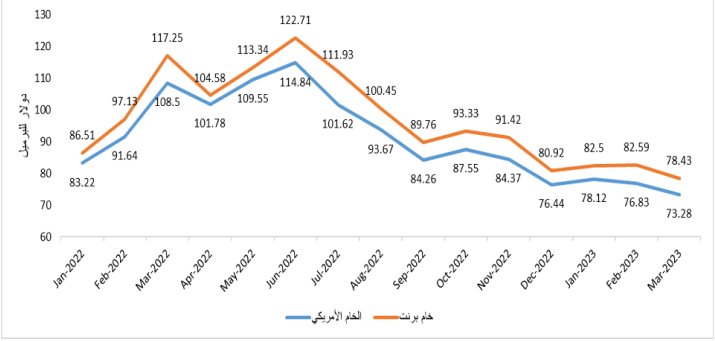

Source: Energy Information Administration (EIA), Spot Prices.

- **ارتفاع المخزون العالمي للنفط:** سجّلت المخزونات العالمية من النفط مستويات مرتفعة خلال فبراير الماضي، حيث أظهرت بيانات التقرير الشهري لمنظمة "أوبك" ارتفاعها لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 14.1 مليون برميل على أساس شهري لتصل إلى 2865 مليون برميل، ولتُعد مرتفعة بحوالي 237 مليون برميل بالمقارنة مع الفترة نفسها قبل عام. وقد أرسلت بيانات المخزونات العالمية إشارة إلى أن طلبات شراء النفط في الأشهر المقبلة قد تبدأ في الانخفاض نظرًا لإمكانية الإفراج عن المخزونات.

ارتدادات مُحتملة

استجابت أسواق النفط سريعًا لقرار "أوبك+" من خلال ارتفاع أسعار كلٍ من الخام الأمريكي وخام برنت، ويُمكن إيضاح انعكاسات القرار على أسواق الطاقة والاقتصاد العالمي على النحو التالي:

- **زيادة سعرية:** فور الإعلان عن التخفيضات الطوعية للإنتاج النفطي، تجاوزت أسعار العقود الآجلة للخام الأمريكي خلال يومي الثالث والرابع من أبريل الماضي مستوى 80 دولارًا للبرميل مرتفعة بنحو 4 دولارات مقارنة بالسعر الذي سجلته قبل اتخاذ القرار عند نحو 76 دولارًا للبرميل، فيما قفز سعر خام برنت بحوالي 7 دولارات متجاوزًا 86 دولارًا للبرميل، ويرجع ذلك إلى احتمالية خفض المعروض العالمي واستنفاد المخزونات التجارية المتراكمة في السوق. وبناء على ذلك، أعلنت وكالة الطاقة الدولية أن قرار "أوبك+" بخفض إنتاج النفط يثير خطر تفاقم اضطرابات السوق، ويهدد بزيادة أسعار النفط وسط الضغوط التضخمية المتزايدة التي يعاني منها الاقتصاد العالمي. ومن شأن ارتفاع أسعار النفط أن يؤثر سلبًا على مواطني الدول المستوردة للنفط نظرًا لارتفاع فاتورة استيراد الطاقة بما يضغط على مصادر النقد الأجنبي، ويهدد استقرار أسعار صرف عملاتها المحلية، وهو ما يصب بالنهاية في ارتفاع معدل التضخم وتآكل القوة الشرائية للنقود.

- **مُراجعة توقعات الأسعار:** رفع بنك "جولدمان ساكس" توقعاته لأسعار العقود الآجلة لخام برنت بنحو 5 دولارات، أي إلى 95 دولارًا للبرميل بحلول نهاية العام الجاري، فيما تم رفع توقعات عام 2024 إلى 100 دولار للبرميل. إلا أن تلك التوقعات قد لا تتحقق بدقة حال تضرر الطلب العالمي بضغطٍ من الحرب الأوكرانية أو تفاقم الأزمة المصرفية الأمريكية، كما أنها تتوقف على قيام الدول الأعضاء في "أوبك بلس" بخفض الإنتاج بالأحجام المُعلن عنها، خاصة في ظل إنتاج بعض البلاد كالعراق وكازاخستان كميات أقل من حصصهم الحالية بسبب نقص الاستثمارات والاضطرابات التشغيلية.

- **توتر العلاقات مع الولايات المتحدة:** قد تؤدي خطوة خفض الإنتاج إلى تأجيج التوترات بين "أوبك +" والولايات المتحدة التي لطالما مارست ضغوطًا على الدول المنتجة للنفط لزيادة العرض ودعم انخفاض أسعار الطاقة للحفاظ على النمو الاقتصادي ومكافحة ارتفاع التضخم مع تقييد تدفق الإيرادات النفطية التي تعتمد عليها روسيا لتمويل حربها ضد أوكرانيا، ولهذا انتقدت الإدارة الأمريكية القرار، حيث صرح متحدث باسم مجلس الأمن القومي بأن الولايات المتحدة ترى أن توقيت إجراء تخفيضات طوعية لإنتاج النفط غير مناسب بسبب حالة عدم اليقين التي تشهدها أسواق الطاقة.

ختامًا، فإن قرار "أوبك+" بخفض الإنتاج يُشكل خطوة استباقية للحفاظ على توازن الأسواق، مع الاستفادة من ارتفاع الأسعار لتمويل ميزانيتها العمومية دون تكبد خسائر كبيرة في الحصة السوقية لأعضائها في ظل تآكل الإمدادات الوافدة من بلاد أخرى بسبب سياسات مكافحة التغيرات المناخية، والحد من الانبعاثات الكربونية. وبهذا، تستطيع المنظمة أن تحافظ على موقعها الجيوسياسي والاستراتيجي في العقود المقبلة من خلال زيادة تأثيرها على أسواق النفط العالمية.

قضايا الأمن والدفاع

الشرق الأوسط بين التأزم والانفراج

1. الأبعاد الداخلية والخارجية للصراع المسلح في السودان
2. الأزمة اليمنية بين الجمود العسكري وعقبات التسوية
3. هل يؤثر التطبيع العربي مع سوريا على تسوية أزمتها؟
4. إلى أين وصل العراق بعد 20 عامًا من الغزو الأمريكي؟
5. علاقات مصر وتركيا.. محفّزات الانفراج والملفات العالقة
6. مأزق حكومة نتنياهو وخيارات التصعيد في المنطقة

1

الأبعاد الداخلية والخارجية للصراع المسلح في السودان

منذ اندلاع المواجهات المسلحة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في منتصف إبريل 2023، دخلت الأزمة السودانية الممتدة منذ عام 2019 أكثر أطوارها خطورة وتعقيدًا. ذلك أن المواجهات المسلحة التي تركزت بالأساس في العاصمة الخرطوم قوضت مسارًا سياسيًا كان يتقدم ببطء شديد خلال العامين الماضيين. كذلك، حملت الأزمة السودانية الأخيرة أبعادًا متداخلة عكست واقع السياق الإقليمي والدولي المركب الذي كان من بين العوامل المساهمة في تعثر محاولات التهدئة في الأيام الأولى للمواجهات.

د. أحمد أمل

رئيس وحدة الدراسات الأفريقية

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

الأبعاد الداخلية للأزمة

يمر السودان بوضع مأزوم على المستويين السياسي والأمني بعد تعثر توقيع الاتفاق السياسي في موعده المقرر في السادس من إبريل 2023، إثر تنامي الخلاف بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع بشأن ملف الإصلاح الأمني والعسكري. إذ رفض محمد حمدان دقلو (حميدتي) قائد قوات الدعم السريع مقترحات الاندماج وتوحيد المؤسسة العسكرية. لهذا، شكلت اللحظة الراهنة نقطة تحول في المسار الانتقالي السوداني، الذي بدأ منذ أربعة أعوام، حيث لم تعد خطوط الانقسام المعتادة بين العسكريين والمدنيين ذات تأثير كبير على التفاعلات السياسية، وإنما بات الانقسام داخل المؤسسة العسكرية هو الأكثر حدة وخطورة، بعد أن تحول إلى العائق الوحيد أمام إتمام توقيع الاتفاق السياسي وتشكيل حكومة مدنية جديدة في السودان. وقد خرج هذا الخلاف سريعًا من دائرة السياسة إلى الصراع المسلح بعد نشوب المواجهات العنيفة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في الخامس عشر من إبريل 2023.

لم يكن نشوب الصراع مفاجئًا، حيث بدأ الحشد الميداني لقوات الدعم السريع قبل وقوع الاشتباكات بنحو أسبوع بتوجيه أعداد غير معتادة من المقاتلين للتمركز في عدد من المواقع الاستراتيجية، وهو ما سار في ثلاثة اتجاهات رئيسية؛ أولها: المقار العسكرية الرئيسية في العاصمة الخرطوم، والثاني: المقار العسكرية والإدارية الرئيسية في مدينة الفاشر عاصمة إقليم شمال دارفور معقل قوات الدعم السريع، والثالث: محيط القاعدة الجوية العسكرية الجوية في مدينة مروي بالولاية الشمالية. وقد جاء هذا الحشد العسكري ليكشف بوضوح عن النوايا المبيتة سلفًا لقائد قوات الدعم السريع بالانخراط الواسع في مواجهات عسكرية مباشرة، حيث كانت المدن الثلاث هي المركز الرئيسي للمواجهات المسلحة الأكثر عنفًا.

لكن ما زاد من تعقيد الوضع الميداني كان الأداء العسكري المتهور، والذي تجسد في البدء في أعمال عسكرية واسعة النطاق داخل المناطق المدنية المأهولة كثيفة السكان في العاصمة السودانية الخرطوم وغيرها من المدن التي شهدت مواجهات مسلحة، كمروي والأبيض والفاشر ونيالا، وهو ما خلق أزمة حادة مع قطع خدمات الكهرباء والمياه عن نطاقات واسعة من أحياء العاصمة السودانية خصوصًا، فضلاً عن الضرر المباشر الناجم عن القصف العشوائي لأهداف غير عسكرية، مما أسفر عن وقوع قتلى من المدنيين، وتضرر العديد من المنازل والمباني السكنية، وتعرض الأسواق للنهب من قبل عناصر الدعم السريع نتيجة انقطاع خطوط الإمداد.

على المستوى السياسي، عانى طرفا الصراع من غياب الدعم السياسي لقرار الانخراط في مواجهة مسلحة. فمنذ توقيع رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان الاتفاق الإطاري في ديسمبر 2022، فقدت المؤسسة العسكرية الدعم السياسي من حلفائها الذين دعموا في السابق قرارات حل حكومة عبد الله حمدوك الثانية في أكتوبر 2022، حيث اتجهت هذه القوى لتشكيل فصيل قوى الحرية والتغيير-الكتلة الديمقراطية الذي ضم حركة العدل والمساواة بقيادة جبريل إبراهيم، وفصيل مني أركو مناوي من حركة تحرير السودان، والتحالف الديمقراطي للعدالة الاجتماعية برئاسة مبارك أردول، وفصيل محمد وداعة من حزب البعث السوداني، بالإضافة إلى فصيل جعفر الميرغني من الحزب الاتحادي-الأصل. إذ لعب فصيل الكتلة الديمقراطية دورًا بارزًا في حشد الآراء المعارضة للاتفاق الإطاري ومحاولات إقراره في صيغة سياسية نهائية لتنظيم ما بقي من المرحلة الانتقالية.

على الجانب الآخر، تآكلت قواعد تأييد قائد الدعم السريع التقليدية في إقليمه دارفور تدريجيًا بعد أن قام في عام 2018 قبيل سقوط البشير بإلقاء القبض على موسى هلال الزعيم القبلي الأبرز لقبيلة الزريقات التي ينتمي حميدتي لأحد فروعها، مما خلق حالة من التنافس داخل المكون العربي في دارفور، فضلاً عن عجزه عن بناء الثقة مع الفصائل الأخرى في الإقليم المنتمية لجماعتي الفور والزغاوة في ظل التاريخ الممتد للصراع بين الجانبين. كذلك، فقد حميدتي منذ وقت مبكر للغاية أي فرصة للتقارب الحقيقي مع القوى المدنية بعد تورطه بتهور لافت في أحداث فض اعتصام القيادة العامة في الثالث من يونيو 2019 والتي شهدت استخدام قوات الدعم السريع العنف المفرط.

جوار إقليمي مضطرب

يُعاني السودان من مشكلات جواره الإقليمي المضطرب، الذي ساهم في السنوات الماضية في تعقيد الأوضاع الأمنية والسياسية في السودان. بالمثل، تخشى دول جوار السودان التأثر سلبًا بالاضطرابات الأخيرة التي جعلت التنبؤ بمستقبل البلاد أمرًا بالغ الصعوبة. فعلى الحدود الجنوبية الشرقية، يتماس السودان مع إثيوبيا التي تشهد منذ عام 2020 صراعًا داخليًا محتدمًا تركز في إقليم

تيجراي وامتد لأقاليم أوروميا وبني شنقول وإقليم العفر والإقليم الصومالي. وعلى الرغم من إطلاق عملية للسلام والمصالحة بتوقيع اتفاق بريتوريا في نوفمبر 2022، إلا أن العديد من مظاهر عدم الاستقرار لا تزال تهدد البلاد، كان آخرها موجة الاحتجاجات العنيفة في إقليم أمهرا. وهناك مخاوف إثيوبية حقيقية من تحول الاضطرابات في السودان إلى مهدد مباشر للأمن الإثيوبي، في ظل تكرار المواجهات المسلحة بين الجانبين في منطقة الفشقة الحدودية.

كذلك، تتحسب دولة جنوب السودان من تحول الاضطرابات التي تشهدها السودان إلى صراع داخلي ممتد سيلقي بظلاله حتمًا على الأوضاع المضطربة أصلاً في جنوب السودان بما تشهده من تعثر لعملية المصالحة بين الرئيس سلفا كير ونائبه رياك مشار بما تحمله من جذور إثنية عميقة للخلافات بين مكوني الدينكا والنوير، فضلاً عن عودة المناطق الحدودية بين السودان وجنوب السودان لتشكل مهددًا أمنيًا للبلدين بعد تجدد الصراعات القبلية مؤخرًا في مدينة أبيي ذات الوضع الخاص.

على الحدود الغربية، تعد تشاد الطرف الأكثر تخوفًا من انفجار الأوضاع في السودان، وذلك لعدد من الاعتبارات لعل أبرزها الوضع الداخلي الهش في ظل غموض مستقبل العملية السياسية الانتقالية في تشاد، والمسار المتذبذب لعملية المصالحة الوطنية مع الفصائل المسلحة، واستمرار تحدي الإرهاب القادم من حوض بحيرة تشاد. وبصورة خاصة تريد السلطات التشادية تجنب تفجر الصراع في إقليم دافور مجددًا بما سيخلف تداعيات مباشرة نتيجة التداخل السكاني، ووجود جذور ممتدة للصراعات الإثنية بين المجموعات العربية وغير العربية المنتشرة على جانبي الحدود بين تشاد والسودان.

حسابات دولية معقّدة

يعتمد قائد قوات الدعم السريع على علاقاته مع روسيا، كحليف دولي رئيسي، بما تجسد في زيارته المفاجئة لروسيا عشية بدء الهجوم الروسي على أوكرانيا، والتي كشفت عن شبكة معقدة من التفاعلات يقدم فيها قائد الدعم السريع الذهب لروسيا من خلال المناجم التي يسيطر عليها بعيدًا عن سلطة الدولة، مقابل حصوله على الدعم العسكري من قبل عناصر "فاجنر"، والذي يتركز بالأساس في تقديم الاستشارات الفنية والعتاد العسكري. وقد تفجرت أزمة كبرى لقائد قوات الدعم السريع في نهاية عام 2022 حين تم الكشف عن تورط شركة تحمل اسم مروي جولد Meroe Gold في عمليات نقل الذهب السوداني لروسيا، بعدما تبين كون الشركة كيانًا تجاريًا تابعًا لقوات فاجنر الروسية مما أوضع الشركة تحت طائلة عقوبات أوروبية.

ولا تعد العلاقات المباشرة بين حميدتي والجانب الروسي سوى جزء من مشهد إقليمي مركب تتواجد فيه قوات الدعم السريع في قلب محور أفريقي مرتبط بروسيا يجمعها مع عدد من فصائل المعارضة التشادية المسلحة الموجودة في جنوب ليبيا وشمال تشاد، وعدد من المليشيات المتمردة المنتشرة في شمال جمهورية أفريقيا الوسطى التي تربطها بإقليم دارفور حدود مشتركة، وتسعى هذه المجموعات المنتشرة في نطاق شرق إقليم الساحل الأفريقي لخلق بؤرة جديدة للحضور الروسي توازي في تأثيرها البؤرة الأخرى الموجودة في غرب الإقليم في مالي وبوركينافاسو وغينيا.

وقد استدعى هذا التقارب بين روسيا وقوات الدعم السريع قلقًا أمريكيًا شكل امتدادًا طبيعيًا لحالة التحفز الأمريكي التي بدأت في نوفمبر من عام 2017 والذي شهد زيارة الرئيس السوداني آنذاك عمر البشير لروسيا، وما تلاها من تقارب عسكري جسده تقدم الخطط الروسية للحصول على موطئ قدم للبحرية الروسية في ميناء بورتسودان، فضلاً عن طفرة في مبيعات السلاح الروسي للسودان. ترتيبًا على ذلك، أسفر الفهم الأمريكي المبكر لموقع السودان المهم في مخططات التمدد الإقليمي الروسي عن خطوات أمريكية تسارعت في الأشهر الأخيرة استهدفت إعادة صياغة المشهد العسكري والأمني في ليبيا بما يضمن إخراج العناصر الروسية وحلفاءها المحليين من المشهد، وتعزيز قدرة النظامين الحليفين في إقليم الساحل في كل من تشاد والنيجر على التصدي لمحاولات التمدد الروسي في الإقليم، ولا يتبقى حاليًا سوى إزاحة قوات الدعم السريع من المشهد السوداني سواء في العاصمة الخرطوم أو في غرب البلاد في دارفور لإحكام محاصرة التمدد الروسي الذي بلغ ذروته في الأعوام الأخيرة.

إجمالاً، ساهمت الأبعاد الوطنية والإقليمية والدولية المتداخلة في تعقيد الأزمة السودانية، وتعطيل فرص ظهور مبادرة فعالة لوقف إطلاق النار تمهيدًا لإعادة إحياء المسار السياسي الانتقالي. حيث يعد هذا الوضع محصلة لغياب التوافق السياسي بين القوى الرئيسية في السودان من المكونات العسكرية والفصائل المسلحة والأحزاب السياسية والقوى المدنية، وهو ما أُضيف إلى مواقف إقليمية شديدة التحفظ، نتيجة تخوفات حقيقية من دول جوار السودان من التضرر من أزمات البلاد الممتدة، فضلاً عن منافسة دولية متأججة على أرض السودان وفي محيطها الإقليمي، جعلت من غير المتوقع تبني القوى الدولية الرئيسية موقفًا موحدًا يضغط على أطراف الأزمة بفاعلية من أجل إنهائها.

2

الأزمة اليمنية بين الجمود العسكري وعقبات التسوية

منذ إعلان الاتفاق السعودي-الإيراني في بكين في العاشر من مارس الماضي، لتطبيع العلاقات بين البلدين، تركز الاهتمام حول تأثير ذلك التطبيع على إنهاء الحرب اليمنية، ووضع البلاد على مسار السلام والتنمية، بما يسهم في بلورة حالة أمن إقليمي في جنوب الجزيرة العربية والخليج ككل. ينبع ذلك الاهتمام من أن الحرب اليمنية التي بدأت في 26 مارس 2015 وحتى الآن، نظر لها كحرب بالوكالة بين أهم قوتين إقليميتين في الخليج، وهما: السعودية التي شكّلت تحالفًا ضد الانقلاب الحوثي بهدف دعم الحكومة اليمنية الشرعية واستعادة سيطرتها على العاصمة صنعاء وكافة المناطق التي امتدت إليها حركة "أنصار الله" الحوثية، في مقابل إيران التي أمدت تلك الحركة الحوثية بالدعم العسكري والدعائي لترسيخ سيطرتها على العاصمة والعديد من المحافظات الشمالية، فضلاً عن تشكيل تهديد مباشر لأمن دول التحالف.

حسن أبو طالب

عضو الهيئة الإستشارية

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

جمود عسكري وسياسي

بعد ثماني سنوات من المواجهات العسكرية، لم يتحقق الهدف الرئيسي للتحالف بإنهاء الانقلاب الحوثي واستعادة سيطرة الحكومة المعترف بها دوليًا على كافة أقاليم اليمن. كذلك لم يتحقق هدف الانقلاب المدعوم إيرانيًا باستكمال السيطرة على كافة المناطق اليمنية والاعتراف الدولي بحركة "أنصار الله" كحكومة وحيدة لليمن. وفي المحصلة الفعلية، قُسّم اليمن فعليًا بين مناطق تحت سيطرة الحكومة الشرعية تُدار من عدن كعاصمة مؤقتة، ومناطق تحت سيطرة الانقلاب الحوثي بما في ذلك العاصمة صنعاء، فضلاً عن أزمة إنسانية عميقة أصابت وما تزال اليمنيين جميعًا في طول البلاد وعرضها.

وبالرغم من جهود الأمم المتحدة لدفع طرفي الحرب لإنهاء القتال والالتزام بعملية سياسية تعالج الإشكاليات الإنسانية، وتتفاوض حول استعادة وحدة البلاد وبناء نظام سياسي يشمل الجميع، فلم يتحقق سوى النزر اليسير في صورة هدنة لوقف القتال بداية من أبريل 2022 لمدة ستة أشهر، شهدت العديد من الخروقات بين الطرفين، لكنها صمدت نسبيًا في بعض بنودها، ولا سيما فتح مطار صنعاء جزئيًا في اتجاه وجهات محددة، والسماح بإمدادات إغاثة عبر ميناء الحديدة، وتبادل أعداد محدودة من الأسرى. في الوقت ذاته، أخفقت الهدنة في تحقيق اختراق بشأن إنهاء حصار حركة "أنصار الله" الحوثية لمدينة تعز المشمولة نظريًا بمسئولية الحكومة المعترف بها.

إجمالاً، لم تُشكل الهدنة أساسًا لبناء حالة ثقة بين طرفي الحرب اليمنيين وحلفائهما الخارجيين، بما يسمح بتمديدها رسميًا لمدة أخرى. وبالرغم من ضغوط البعثة الأممية لتمديد الهدنة لستة أشهر أخرى، اعتبارًا من أكتوبر 2022، فقد وضعت حركة "أنصار الله" شروطًا لم تقبلها الحكومة الشرعية والتحالف بقيادة السعودية. غير أن الطرفين المتحاربين وحلفاءهما الخارجيين التزما بالهدنة فعليًا كأمر واقع، ولا سيما وقف الهجمات المتبادلة بين طيران التحالف والحوثيين، مع بقاء حالة الجمود العسكري والسياسي بين الطرفين المحليين.

تصورات سعودية جديدة

حين تم إعلان اتفاق التطبيع السعودي-الإيراني في مارس الماضي، بدت المعطيات الحاكمة للأزمة اليمنية قابلة للتغير، بما يسمح ببدء عملية تسوية سياسية تعالج الإشكاليات المتعددة للحرب. ومع توافر معلومات بأن هذا التطبيع لن يتوقف عند تسوية مشكلات العلاقات الثنائية، وسوف يمتد إلى قضايا إقليمية مختلفة، وأن ثمة تعهدًا إيرانيًا بوقف إمدادات الأسلحة لحركة "أنصار الله"، والتي اعتادت إيران إنكارها في السابق، فمن ثم تشكلت معادلات مختلفة تدعم فرصة إنهاء الحرب والبحث عن تسوية سياسية متدرجة لكنها لا تخلو من عقبات بحاجة إلى مفاوضات جادة تتطلب نوايا صادقة وإرادة للوصول إلى حلول شاملة، وهو ما لا تدعمه المواقف المعلنة من حركة "أنصار الله" الحوثية.

هنا، ثمة عامل مهم يجب الوقوف عنده، حيث تبلورت استراتيجية سعودية جديدة تنتقل من استخدام أساليب القوة المباشرة، والتركيز على الأبعاد الأمنية، إلى أساليب الاحتواء بأبعادها الاتصالية والسياسية والاقتصادية. فعلى الصعيد العملياتي، بدت الأولوية السعودية في تعميق التواصل مع حركة "أنصار الله" بمساعدة سلطنة عمان، لتثبيت وقف إطلاق النار وتمديد الهدنة رسميًا، كخطوة أولى لإنهاء الحرب ووقف الهجمات الصاروخية من قبل الحوثيين في العمق السعودي، مع عرض تطبيق جملة من الإجراءات الهادفة إلى تحسين الوضع الاقتصادي لليمن ككل، منها: التعامل إيجابيًا مع بعض مطالب حوثية تتعلق برفع الحصار عن الموانئ والمطارات، ودفع الرواتب لموظفي وعمال المرافق الحكومية، بما في ذلك العاملون بالمناطق الواقعة تحت سيطرة الحركة الحوثية، والمساعدة في تنفيذ ما اتفق عليه في استكهولم بشأن تبادل الأسرى.

وأخذ التحرك السعودي، في ظل التصورات الاستراتيجية الجديدة، خطوة ذات دلالة حين توجه وفد سعودي-عماني مشترك إلى صنعاء للقاء المسئولين الحوثيين، في الفترة من 8 إلى 14 أبريل 2023، حيث تم التركيز على بحث خطة تسوية طرحتها الرياض، والتزامات بشأن إتمام تبادل الأسرى بين الحكومة الشرعية وحركة "أنصار الله". وأعاد هذا التحرك بلورة الدور السعودي من طرف مباشر في الحرب إلى وسيط بين الحكومة الشرعية التي يمثلها مجلس القيادة الرئاسي اليمني برئاسة رشاد العليمي، وحركة "أنصار الله". في الوقت ذاته، لم تظهر الحكومة اليمنية كطرف مباشر في هذه العملية السياسية الجديدة، والتي تبدو في موقف الانتظار لما ستسفر عنه الاتصالات السعودية المباشرة مع حركة "أنصار الله"، لا سيما وأن الجانب السعودي يبدو حريصًا على تمرير المعلومات والتفاهمات إلى الجانب اليمني لوضعها في الحسبان مستقبلاً.

رؤيتان متباعدتان

في الحوار الذي تم في صنعاء، طرحت السعودية رؤيتها متضمنة ثلاث مراحل؛ أولها، هدنة مدتها 6 أشهر كمرحلة أولى لبناء الثقة تتضمن خطوات عملية، كدفع رواتب الموظفين الحكوميين في كل مناطق اليمن، وفتح الطرق والمعابر بين المدن، وفتح المطارات والموانئ أمام الملاحة الدولية، وإطلاق سراح جميع الأسرى. ثانيها، التفاوض حول مرحلة انتقالية تستمر لمدة سنتين يجري خلالها البحث في إيجاد حل نهائي بين جميع الأطراف المشاركة في الصراع، مع ملاحظة أن فترة التفاوض لم تحدد بمدى زمني محدد. وثالثها، مرحلة الحل النهائي بضمانات أممية.

ثمة ملاحظتان جديرتان بالتأمل، أولهما: أن فترة التفاوض لوضع أسس المرحلة الانتقالية لم تُحدد زمنيًا وتركت مفتوحة، مما يعني أنها قابلة للامتداد لفترات طويلة وقد تؤدي إلى تجميد الأزمة عند نقطة وقف القتال مع استمرار الانقسام السياسي الجغرافي، لا سيما أن الحوثيين لا يتركون فرصة إلا ويوظفونها لتأجيل الالتزام بأي تفاهمات أو اتفاقات لا تحقق لهم ما يعتقدون فيه ويسعون إليه. ثانيهما: أن الرياض تربط بين هذه الرؤية المشار إليها وبين خطة سابقة طرحتها في مارس 2021، مما يعني حرص الرياض على عدم ربط تحول دورها الجديد كوسيط في الأزمة اليمنية بالتطبيع مع طهران، ووضع تحركها الجديد باعتباره امتدادًا لرؤية سابقة لم تحقق أهدافها المعلنة حين طرحت أول مرة. ومن ثم فإنه لا تغيير في الاتجاه والاستراتيجية، ولا علاقة مع التطورات على صعيد الإقليم، وهو ما يصعب قبوله، لا سيما أن إيران تظل لاعبًا مؤثرًا في الأزمة اليمنية.

في المقابل، طرحت "أنصار الله" تصورًا يركز على مبدأ وقف الحرب بشكل كامل، ورفع الحصار بشكل تام، وخروج القوات الأجنبية من البلاد، وصرف مستحقات جميع الموظفين، واستعادة اليمن لسيادته واستقلاله، والتعويض وإعادة الإعمار. وينطلق الموقف الحوثي من قناعة بأن تغير سلوك الطرف الآخر هو اعتراف بقوتهم التي لا تنازل عنها، وأن تغير السلوك السعودي هو نتيجة الصمود طوال السنوات الثماني الماضية ضد ما يصفونه بالعدوان، وأن التفاوض مع الرياض يُغني عن التفاوض مع الحكومة اليمنية التي شكلتها السعودية، والتي لا يعترف بها الحوثيون أصلاً، مما يؤشر إلى رفض ضمني ومسبق لأية فكرة تتعلق بالشراكة في حكم اليمن، وترك التوازنات الداخلية تحكم مصير البلاد بدون أي تدخل خارجي أممي أو غير أممي.

خطاب الاستقواء الحوثي

يتأسس التصور الحوثي السابق على أن لديهم قوة عسكرية ذاتية تساعدهم على حسم الأمور لصالحهم حال خروج القوات الأجنبية، لذا تغيب فكرة التسوية الشاملة والمفاوضات مع الحكومة المعترف بها دوليًا، والاكتفاء بتسوية الأمور مع السعودية. وبالتالي، يغيب معنى الدولة لدى العقيدة التي تحكم الحوثيين، كما لا يتصور أنهم قد يتخلون عن أسلحتهم الخاصة لصالح جيش موحد، تحت مظلة دولة ذات مؤسسات تعمل لصالح اليمن ككل، أو أنهم سيتخلون عن الثروات التي تمكنوا منها طوال السنوات الماضية، أو تعويض اليمنيين عن الأضرار التي أصيبوا بها نتيجة سياسات الحوثيين في المناطق الخاضعة لهم.

ويلاحظ أن الخطاب الإعلامي للمسئولين الحوثيين، وأبرزهم رئيس ما يسمى المجلس السياسي للحوثيين مهدي المشاط، لم يتغير من حيث شموله للتهديد بالعودة إلى القتال وتوجيه الضربات القاسية بالصواريخ والطائرات المسيرة إلى من يصفونهم بدول العدوان إن تجرأوا على العودة إلى القتال، كما أن التركيز على مبدأ جبر الضرر والحصول على تعويضات ومساهمة السعودية في إعمار اليمن يمثل عناصر رئيسية في الخطاب الحوثي، وأن لا تنازل عنها، وهو ما يشدد عليه عبد الملك الحوثي، الذي يوصف بقائد الثورة، مما يطرح تساؤلات حول قبول الحركة الحوثية مبدأ التسوية الشاملة والشراكة مع القوى اليمنية الأخرى التي تمثلها الحكومة الشرعية برئاسة رشاد العليمي.

الموقف الإيراني بدوره ما يزال يدعم التصور الحوثي، وهو ما عبر عنه المتحدث باسم الخارجية الإيرانية ناصر كنعاني، بأن طهران لعبت دورًا إيجابيًا، وأنها تدعم تمديد الهدنة في اليمن، على أن تؤدي إلى رفع الحصار بشكل كامل، وإرسال المساعدات الإنسانية بلا قيود، وأنه "لا أحد يحق له أن يقرّر مكان الشعب اليمني مصيره السياسي ومستقبله".

إن غياب العناصر المرتبطة بالحل الشامل في التصور الحوثي يمثل عنصرًا يثير القلق، إذ يعكس قناعة ذاتية بالاكتفاء بإنهاء القتال مع السعودية كقائد للتحالف، والحصول منها على تعويضات مجزية، وإتمام السيطرة على الأجزاء التي تخضع لهم، وبلورة اعتراف إقليمي بهذا الوضع، وعدم الاكتراث بمصير اليمن الموحد. فضلاً عن التأكيد على استقلالية الحركة، وأن إيران لن تمارس أي ضغوط عليها لكي تغير بعض مطالبها مجاملة للرياض. هذا المنحى الحوثي لفصل العلاقات السعودية-الإيرانية عن تطلعات الحركة في الاستحواذ على ثروات اليمن وتحديد مصيره بما يتوافق مع قناعاتها السياسية والعقائدية وقبول الرياض لهذا المصير اليمني، يكشف عن ثقة ذاتية بأنها طرف منتصر له الحق في فرض شروطه، ولا يحق لأحد أن ينازعها في تلك الشروط.

مشكلات الحكومة الشرعية

على صعيد الحكومة اليمنية، ونظرًا لكون الرياض هي الطرف الداعم الرئيسي لها، تظل في حالة انتظار لما ستئول إليه الجهود السعودية بدعم عماني لوضع إطار شامل للتسوية السياسية تقبل الالتزام به. أما عمليًا، فثمة قلق وشكوك بقبول الحركة الحوثية لمبدأ التسوية الشاملة والشراكة في الحكم، وهو ما عبر عنه معين عبد الملك -رئيس الوزراء اليمني- بوضوح، كما أن رئيس مجلس القيادة رشاد العليمي كثيرًا ما يثير الشكوك حول تخلي الحوثيين عن أطماعهم في حكم اليمن ورفضهم للقوى اليمنية الأخرى.

ولا يخلو موقف مجلس القيادة من مشكلات بنيوية تتعلق بتركيبته وبموقف أحد أهم مسئوليه وهو عيدروس الزبيدي رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، والذي يطرح بين الحين والآخر تصورًا يقوم على استقلال الجنوب وترك الشمال لشأنه الخاص، كعنصر رئيسي في تسوية دائمة للأزمة اليمنية، وهي أمور تفرض نفسها في المناقشات مع المسئولين السعوديين، الذين يدركون أهمية إنهاء الانقسامات بين أعضاء مجلس القيادة، والالتزام بمبادئ سياسية تتفق جوهريًا وعمليًا مع ما تطرحه الرياض مع الطرف الحوثي.

مجمل القول، إن الأزمة في اليمن تتجه إلى حالة جمود عسكري بتوافق سعودي-إيراني، في حين أن الحل السياسي الشامل يواجه الكثير من العقبات الكبرى.

3

علاقات مصر وتركيا.. محفّزات الانفراج والملفات العالقة

شهدت التفاعلات المصرية التركية خلال الفترة الماضية حراكًا دبلوماسيًا وزخمًا غير مسبوق، انتقل بالعلاقة بين البلدين من مرحلة الاستقطاب الحاد في المواقف والرؤى إلى مرحلة من التهدئة والانفتاح الرامية لتعزيز المصالح المشتركة، وبحث مسارات التعاون وحلحلة القضايا الخلافية فيما بينهما. دلّل على ذلك، زيارة وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو (مارس 2023) للقاهرة، وزيارة وزير الخارجية المصري "سامح شكري" لأنقرة (أبريل 2023)، حيث دشنت تلك الزيارات لمرحلة مغايرة بين البلدين، خاصة أنها الأولى -على هذا المستوى- منذ عقد من الزمن. وبينما هنالك محفزات دافعة لانفراج العلاقة بين البلدين خاصة مع تشابكهما في العديد من القضايا الثنائية والإقليمية، تظل هنالك ملفات عالقة بينهما.

محمود قاسم

باحث بوحدة الإرهاب والصراعات المسلحة

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

انفتاح مُتدرّج

يبدو أن تركيا ومصر عازمتان على توظيف التهدئة بينهما في استعادة العلاقات الدبلوماسية وعودتها لمسارها الطبيعي كما كانت عليه قبل عام 2013، مما يجعل عودة التمثيل الدبلوماسي الكامل وتبادل السفراء بين البلدين مسألة وقت، وذلك في ضوء التطور والانفتاح التدريجي الذي شكّل مجمل التفاعلات بين البلدين خلال السنوات الماضية، الأمر الذي لايُستبعد معه قيام الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" بزيارة للقاهرة خلال العام الجاري، وفقًا لتوقع عددٍ من التقارير.

المتابع لمسار تطور العلاقة بين تركيا ومصر يلاحظ رغبة أنقرة في دفع العلاقات للأمام، وكانت أكثر وضوحًا مقابل حذر القاهرة وحاجتها لاختبار جدية ونوايا تركيا، حيث بدأت تركيا مغازلة القاهرة عبر أحاديث عدد من المسئولين عن أهمية مصر ودورها الإقليمي، وهو ما دلّل على رغبة تركيا في طي صفحة الخلاف مع القاهرة، الأمر الذي استدعى معه إجراء بعض الترتيبات والاتصالات التي أفضت لعقد جولتين من المباحثات الاستكشافية في مايو وسبتمبر 2021، قبل أن يعلن وزير الخارجية المصري في أكتوبر 2022 توقف المباحثات على خلفية عدم وجود أي تغير في السياسة الخارجية التركية خاصة تجاه الملف الليبي.

وعلى الرغم من تعثر المباحثات في تلك المرحلة، وعدم قدرتها على إنجاز أية تفاهمات، فإن التواصل بينهما لم ينقطع، بل إن المباحثات الاستكشافية قد ساهمت -على أقل تقدير- في تجاوز الشكوك وحالة اللايقين التي سيطرت على العلاقة بين البلدين طيلة العقد الماضي. وفي وسط حالة الجمود وتعثّر المباحثات، جاءت نقطة التحول خلال مصافحة الرئيس التركي نظيره المصري عبدالفتاح السيسي في افتتاح كأس العالم في قطر، وتعزز ذلك بالزيارة التي قام بها وزير الخارجية المصري في فبراير 2023 إلى تركيا لتقديم التضامن في أعقاب الزلزال الذي ضرب البلاد، وعليه فقد كانت دبلوماسية المدرجات والكوارث الطبيعية كفيلة بدفع مسار التطبيع مرة أخرى للأمام وبخطوات سريعة، انتهت للزيارات المتبادلة على مستوى وزيري خارجية البلدين.

اعتبارات محفزة

ثمّة اعتبارات حفزت البلدين لتسريع خطوات التقارب، بعضها ارتبط بمصالح الطرفين، والبعض الآخر دار في فلك التحولات الذي يشهدها العالم والإقليم خلال الفترات الماضية، الأمر الذي يمكن الوقوف عليه على النحو التالي:

- **حالة التهدئة الإقليمية:** فرضت معادلة التنافس الدولي وسياسات القوى الكبرى تجاه المنطقة ما يمكن وصفه بـ"لحظة الإقليم"، حيث وجدت القوى الفاعلة والمؤثرة في الإقليم أن المشهد الراهن يقتضي تهدئة التوترات القائمة بينهما، وصياغة شكل جديد من العلاقات بين الفاعلين، يرتكز على فكرة إدارة الصراعات وتحييد الخلافات، لتحقيق أكبر قدر من المصالح المشتركة. هذا التعاون الإقليمي من شأنه أن يحد من مستوى الصراعات القائمة، مما يُعزز من ثمار السلام الإقليمي الذي يعود بالفائدة على الجميع. من هنا، يمكن فهم التهدئة الإقليمية ومحاولات التقارب النشط التي سيطرت على تفاعلات دول المنطقة، والتي بدأت باتفاق العلا 2021، مرورًا بالتهدئة التركية الخليجية، واستعادة العلاقات بين الرياض وطهران، وبحث تسوية الخلافات بين مصر وتركيا، ومساعي إدماج سوريا في محيطها العربي.

- **الحسابات السياسية التركية:** لاتنفصل رغبة تركيا في تحييد خلافاتها مع القاهرة عن مجمل حركتها الخارجية ومساعيها لتصفير المشاكل مع دول الجوار، وقد يكون هذا التوجه مدفوعًا بحسابات النظام الحاكم في تركيا، حيث يسعى للحيلولة دون قيام المعارضة بتوظيف حالة العداء والقطيعة مع مصر ومافرضته السياسة الخارجية لأردوغان من عزلة وقيود على تفاعلات تركيا كورقة ضغط يمكن أن تؤثر على مستقبله في السلطة مع اقتراب الانتخابات، المقرر لها في مايو 2023، خاصة أن المعارضة التركية تنظر للنظام الحاكم كونه المسئول عن تأزم العلاقات مع القاهرة لصالح حسابات ضيقة لاتراعي مصالح الدولة.

- **الحاجة الاقتصادية المتبادَلة:** رغم استمرار العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين في ظل القطيعة الدبلوماسية، إلا أن تسوية الخلافات واستعادة الدفء من شأنها أن تنقل العلاقات الاقتصادية والتجارية لمربع أكثر تقدمًا، بما يساعد في الحد من تأثيرات تفاقم الأوضاع الاقتصادية التي فرضتها المتغيرات الدولية، حيث توقع وزير الخارجية التركي زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال الفترات القادمة إلى 15 مليار دولار، وكان التبادل التجاري قد بلغ 7.7 مليارات دولار عام 2022، مما يعني أن عودة العلاقات السياسية يمكن أن تضاعف من معدلات التجارة البينية، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على الطرفين.

ملفات عالقة

يتوقف مسار إنضاج واستكمال عملية التطبيع الدبلوماسي وعودة العلاقة بين البلدين على حدود إدراك كل طرف لحاجة الطرف الثاني، وحدود التنازل الممكن في القضايا محل الخلاف. وفي هذا الإطار، يمكن الوقوف على منظور كل طرف وتطلعاته على النحو التالي:

- **فك الارتباط بالإخوان:** باعتباره أحد المطالب الرئيسية التي تسعى مصر لإنجازها، خاصة أن تركيا ظلت لسنوات ملاذًا لقيادات وعناصر جماعة الإخوان، ورغم أن تركيا لجأت لبعض الإجراءات مؤخرًا لتحجيم وتطويق النشاط الإخواني المعادي لمصر في تركيا، إلا أن هذا الملف لا يزال يحمل عددًا من التعقيدات لعل أبرزها الموقف النهائي من القيادات الصادر بشأنها أحكام ومطلوبة للقضاء في مصر، وما إذا كانت ستقبل تركيا بتسليمهم أم ستحتفظ بتلك الورقة للمساومة في قضايا وملفات أخرى.

- **إدماج تركيا في معادلة الغاز الطبيعي:** تستورد تركيا أكثر من 90% من احتياجاتها من الطاقة، وعليه قد تجد في التقارب مع مصر فرصة في الاندماج تحت مظلة منظمة دول غاز شرق المتوسط، كمدخل لتحقيق أكبر قدر من المنفعة، خاصة أن أنقرة لا تعتبر شريكًا أو طرفًا في أغلب الترتيبات أو التفاعلات الجماعية في منطقة شرق المتوسط، إلا أن عملية الاندماج قد تكون مشروطة، وتحتاج لمراجعة تركيا لموقفها من القانون الدولي للبحار، والتخلي عن سياسة الأمر الواقع والعسكرة التي شكلت مجمل تحركاتها تجاه شرق المتوسط خلال السنوات الماضية. وقد تقود عملية التهدئة لبحث صيغة ما لدمج تركيا في تفاعلات المنطقة، إلا أن ذلك لن يكون على حساب العلاقات الراسخة التي تشكلت بين مصر وقبرص واليونان من جهة، ومصر ودول منظمة شرق المتوسط من جهة أخرى.

- **التعاطي مع الأزمة الليبية:** حيث يمثل الموقف المضاد للطرفين في الأزمة الليبية تحديًا أمام إنضاج وتسريع عملية التطبيع بينهما، حيث تتمسك مصر بضرورة سحب تركيا قواتها العسكرية من ليبيا، الأمر الذي لا يرجح أن تتعاطى معه أنقرة بقدر من المرونة، بحيث تبقى هذه القضية لحصد مكاسب أو تنازلات من قبل مصر في ملفات أخرى. ورغم ذلك يمكن أن يصب أي تقارب مصري تركي في تهدئة التوترات في ليبيا، خاصة في ظل بروز العامل الإقليمي وقدرة الطرفين على دفع مسار التسوية وعملية الانتقال السياسي للأمام، نظرًا لقدرتهما على التأثير على الأطراف الداخلية المنخرطة في المشهد.

ختامًا، يحقق التقارب التركي-المصري مكاسب عدة للطرفين، كما ينقل العلاقة بينهما لحقبة جديدة من التعاون بما يتجاوز حالة الاستقطاب في السنوات الماضية، ويمكن أن يزيد ذلك من فرص التنسيق والتعاون بين الطرفين في قضايا وترتيبات الأمن الإقليمي. ورغم مساعي أنقرة لتسريع وإنجاز المصالحة قبل الانتخابات الرئاسية التركية المرتقبة في مايو 2023، إلا أن البعض يتوقع أن تفضل القاهرة الانتظار لمرحلة ما بعد الانتخابات.

4

هل يؤثر التطبيع العربي مع سوريا على تسوية أزمتها؟

في ظلّ غياب أفق التسوية السياسية للأزمة السورية، يشهد ملف التطبيع العربي مع دمشق حراكًا إقليميًا واسع النطاق، برزت مظاهره خلال عام 2022، وتأكد بشكل أكبر بعد تعرض العديد من المناطق السورية لزلزال السادس من فبراير 2023. إذ تنامت الزيارات التي أجراها الرئيس السوري بشار الأسد ووزير خارجيته إلى عدد من الدول العربية، فضلاً عن استقبال دمشق للعديد من المسئولين العرب. بموازاة ذلك، ظهرت محاولات لإعادة سوريا إلى الجامعة العربية، لكنّ الإجماع العربي لم يتحقق حولها، الأمر الذي يطرح تساؤلاً حول مدى تأثير التطبيع العربي على مسار تسوية الأزمة السورية.

نوران عوضين
باحث بوحدة الدراسات العربية والإقليمية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

جمود التسوية

تقع التسوية السياسية للأزمة السورية في مرتبة متأخرة نسبيًا في اهتمامات المجتمع الدولي، مقارنة بتطورات الأوضاع الميدانية والإنسانية. وعليه، يصبح من غير المستغرب مشهد الجمود الحالي في العملية السياسية السورية. فبعد ثماني جولات من انعقادها، أعلن المبعوث الأممي إلى سوريا "غير بيدرسون"، في يوليو 2022، عن تأجيل انعقاد الجولة التاسعة من محادثات اللجنة الدستورية في جنيف إلى أجل غير مسمى. ويُعزَى توقف المحادثات إلى تعثر المفاوضات الخاصة بعملية إعداد الدستور والفترة الانتقالية وعملية الانتخابات، وتباين الرؤى ما بين الحكومة السورية والمعارضة.

إلا أن هذا التوقف هو مجرد حلقة في مسار تعقّد التسوية السياسية، والذي كانت بدايته بوجود مسارين متعارضين. يتمثل الأول، في مسار جنيف المدعوم من الأمم المتحدة والولايات المتحدة، وهو مسار منبثق عن قرار مجلس الأمن رقم "2254" للحل في سوريا. وفي المقابل، يبرز المسار الثاني وهو الأستانة المؤسس من جانب كل من روسيا وتركيا وإيران (أو ما يعرف بتحالف الدول الضامنة)، والذين أثبتوا عبر تحركاتهم الميدانية أو السياسية جدوى مسارهم بالمقارنة مع مسار جنيف.

فقد استطاع تحالف الدول الضامنة إرساء عدد من الترتيبات الميدانية في الصراع السوري، كمناطق خفض التصعيد والالتزام بنظام وقف إطلاق النار في العديد من المناطق. وعلى الصعيد السياسي، يؤكد الضامنون الثلاثة أنه لا يمكن تسوية الأزمة السورية إلا من خلال العملية السياسية التي يقودها ويملكها السوريون، والتي تيسرها الأمم المتحدة استنادًا إلى قرار مجلس الأمن رقم "2254"، لكن هذا دون إغفال التأكيد على محورية "المساهمة الحاسمة" لضامني الأستانة ومخرجات مؤتمر "الحوار الوطني السوري" الذي انعقد في سوتشي (يناير 2018)، في نشأة اللجنة الدستورية السورية، وذلك في إشارة إلى أهمية مسار الأستانة في تسوية الأزمة.

من هنا، يبرز تعقد الأزمة السورية، حيث لا تستند فقط إلى وجود صراع بين أطراف محلية فاعلة على الأرض، وإنما تتداخل فيها رؤى ومصالح خارجية متعارضة لعدد من الفاعلين الإقليميين والدوليين، وهو الأمر الذي أسهم في إضفاء المزيد من التعقيد السياسي والميداني على الأزمة. وأضيف لهذا السياق المعقد، ما رتبته الحرب الروسية على أوكرانيا من تداعيات، وما سبق ذلك من تراجع الاهتمام الأمريكي عن منطقة الشرق الأوسط.

لذلك، اتّجهت دول المنطقة نحو تبني نهج الإدارة المباشرة للصراعات الإقليمية، خاصة مع تنامي الإدراك لما تفرضه هذه الصراعات من تكلفة على اقتصادات وأمن المنطقة، الأمر الذي يتطلب في المقابل تهيئة البيئة الإقليمية لحلحلة أزماتها الممتدة. في هذا الإطار، شهدت المحادثات السورية العربية زخمًا واسعًا خلال عام 2022، تمثل أبرز مظاهرها في زيارة الرئيس السوري "بشار الأسد" إلى الإمارات في مارس 2022، إلى جانب تنامي الجدل حول تحقق الإجماع العربي بشأن عودة سوريا إلى شغل مقعدها بجامعة الدول العربية.

وبالرغم من عدم حضور الرئيس السوري لقمة الجزائر التي عُقدت في نوفمبر 2022، فقد تتابعت جهود التطبيع العربي السوري ومحاولات إعادة سوريا إلى المحيط العربي، وهو ما يمكن الاستدلال عليه من الزيارات التي أجراها الرئيس السوري ووزير خارجيته إلى عدد من الدول العربية، واستقبال دمشق في المقابل للعديد من المسئولين العرب، وهو الأمر الذي ازدادت وتيرته بعد تعرض سوريا لزلزال السادس من فبراير، حيث أتاح الظرف الإنساني مجالاً أمام تكثيف العلاقات السياسية والدبلوماسية السورية العربية. ولم يتوقف الأمر عند حد الزيارات المتبادلة، بل أسفرت جهود التطبيع مؤخرًا عن قرار إعادة فتح السفارات بين تونس ودمشق، كما تدور مباحثات سعودية سورية تتعلق باستئناف الخدمات القنصلية بين البلدين.

مستقبل الأزمة

من غير المعروف بعد ما ستسفر عنه الجهود الجارية لإعادة سوريا إلى شغل مقعدها بجامعة الدول العربية، حيث يبدو أن الإجماع العربي لم يتحقق بعد، وهو ما يمكن الاستدلال عليه من تصريح لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية القطري الشيخ "محمد بن عبد الرحمن آل ثاني" يوم الثالث عشر من أبريل الماضي، والذي أوضح فيه أن عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية لا تزال محل تكهنات، وأن قطر لن تتخذ أي خطوة إذا لم يكن هناك أي تقدم سياسي أو حل سياسي للأزمة السورية.

مـع ذلـك، مـن غيـر المتوقـع أن تنخفـض وتيـرة التطبيـع العربي مع دمشـق، ولا سـيما في ظل الحاجة إلى تكريس دور عربـي فاعـل داخـل الأزمـة السـورية فـي مواجهـة باقـي الفاعليـن الإقليمييـن والدولييـن، وذلـك للتأكيـد علـى عروبـة الأراضـي السـورية والحفـاظ علـى وحدتهـا وسـيادتها، فضلاً عـن إنهـاء تواجـد المليشـيات المسـلحة فيها، والتدخـلات الخارجية في الشـأن الداخلي السـوري.

ويبـرز التطبيـع العربـي باعتبـاره نافـذة محتملـة للتسـوية فـي الأزمـة السـورية، وذلـك نظـرًا لمـا تمتلكـه الأطـراف العربيـة المنخرطـة بالأزمـة مـن علاقـات مـع كافـة الفاعليـن المنخرطيـن بالأزمـة، تمكنهـا مـن تقديـم نفسـها كوسـيط أو محـاور لجميـع الأطـراف. فـي هـذا الإطـار، قـد يسـهم اسـتئناف العلاقـات السـعودية-الإيرانية بوسـاطة صينيـة فـي مـارس الماضي في إنجـاح الجهـود العربيـة الجاريـة فـي سـوريا. ومـع ذلـك، يظـل مـدى نجـاح هـذه الجهـود العربيـة رهنًـا بالقـدرة علـى التوفيـق بيـن المصالـح المتعارضـة للفاعليـن الذيـن يمتلكـون مناطـق نفـوذ وقواعـد عسـكرية ومصالـح اقتصاديـة داخـل سـوريا.

وعلـى الرغـم مـن قـرار الولايـات المتحـدة تعليـق بعـض العقوبـات المفروضـة علـى سـوريا لمـدة 6 أشـهر بعـد زلـزال السـادس مـن فبراير الماضي، فـلا يوجـد أي مؤشـر حـول اتجـاه واشـنطن نحـو رفـع العقوبـات، ولا سـيما فـي ظـل اسـتمرار الارتبـاط الوثيـق مـا بيـن النظـام السـوري وحليفـه الروسـي. كذلـك، لا تـزال المواجهـات الأمريكيـة-الإيرانية سـارية داخـل سـوريا، حيث تتعرض المواقـع الإيرانيـة للضربـات الجويـة الإسـرائيلية، فـي مسـعى مـن تـل أبيـب وواشـنطن لإنهـاء الحضـور الإيراني داخـل سـوريا، وهـو الأمـر المسـتبعد بعدمـا أسسـت طهـران قواعـد اقتصاديـة وشـعبية داعمـة لهـا فـي سـوريا، فضلاً عمـا يتيحـه حضورهـا داخـل هـذا البلـد مـن طريـق إمـداد وتواصـل مباشـر إيرانـي مـع وكلائهـا في لبنـان والعـراق وسـوريا واليمـن.

وتتعـارض السياسـة الأمريكيـة فـي سـوريا مـع نظيرتهـا التركيـة، حيـث تـرى الولايـات المتحـدة فـي الأكـراد حلفـاء لهـا فـي الحـرب علـى تنظيـم "داعـش" الإرهابـي، فيمـا تنظـر تركيـا إليهـم باعتبارهـم إرهابييـن يهـدد تموضعهـم علـى الحـدود الأمـن القومـي التركـي، وهـو مـا دفعهـا إلـى إرسـاء وجـود عسـكري لهـا فـي شـمال سـوريا. إلا أن هـذا الوجـود يظـل نقطـة الخـلاف الرئيسـية فـي مسـار التقـارب التركـي مـع النظـام السـوري الـذي يؤكـد تمسـكه بشـرط إنهـاء الوجـود العسـكري التركـي قبـل إجـراء أي محادثـات، وهـو مـا قوبـل برفـض أنقـرة لأي شـروط مسـبقة للتفـاوض، وأن القـوات التركيـة لـن تنسـحب طالمـا بقيـت "وحـدات حمايـة الشـعب" الكرديـة في شـمال سـوريا.

ختامًا، ففـي ظـل هـذا المشـهد السـوري المتشـابك، مـن غيـر المرجـح أن يسـفر مسـار التطبيـع العربـي خـلال الفتـرة المقبلـة عـن اختـراق فـي الأزمـة السـورية مرتبـط بمسـائل التسـوية السياسـية أو الميدانيـة أو إعـادة الإعمـار؛ وإنمـا تظـل أهميـة اسـتمرار هـذا المسـار فـي حشـد الإجمـاع العربـي لإعـادة سـوريا إلـى جامعـة الـدول العربيـة، بمـا يوفـر الأرضيـة الشـرعية للضغـط علـى المجتمـع الدولـي مـن أجـل رفـع العقوبـات عـن سـوريا.

إلى أين وصل العراق بعد 20 عامًا من الغزو الأمريكي؟

أحدث الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003 تغييرات وتأثيرات جذرية لا تزال آثارها ممتدة في واقع الدولة العراقية ومستقبلها على مستويات متعددة داخليًا وخارجيًا. وعلى الرغم من أن الانسحاب الأمريكي من العراق عام 2011 قد جاء بعدما عادت بعض مظاهر الدولة العراقية المؤسسية نظريًا، لكنها لا تزال تواجه تحديات هيكلية متجذرة تجعل من عدم اليقين السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي هو السمة الأساسية لهذا البلد بعد 20 عامًا من الغزو. ومع ذلك فقد برز سياق إقليمي جديد ينطوي على التهدئة إثر استئناف العلاقات بين السعودية وإيران في مارس الماضي قد يحد من مستقبل عدم الاستقرار في العراق.

محمد عبد الرازق
باحث أول بالمرصد المصري
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

نتائج الغزو

- **تـأزم سياسـي مزمـن:** كان أحـد الأهـداف التـي سـاقتها إدارة الرئيـس الأمريكـي الأسـبق جـورج بـوش الابـن لتبريـر غـزو العـراق هـو إسـقاط نظـام الرئيـس العراقـي الأسـبق صـدام حسـين، وبنـاء نظـام سياسـي ديمقراطـي. لكـن مـا تحقـق هـو بنـاء نظـام سياسـي توافقـي قائـم علـى المحاصصـة الطائفيـة يحقـق المظهـر الديمقراطـي نظريًـا، لكنـه عمليًـا نظـام يحقـق عـدم اسـتقرار سياسـي مزمـن طـوال 20 عامًـا حتـى الآن. إذ كفـل هـذا النظـام تحقيـق مصالـح النخبـة السياسـية الحاكمـة التـي تتقاسـم كافـة المناصـب السياسـية والتنفيذيـة علـى حسـاب بنـاء دولـة مؤسسـية مسـتقرة.

مـن جانـب آخـر، فقـد أَسـس دسـتور العـراق (الـذي وُضـع عـام 2005، وأشـرفت واشـنطن علـى صياغتـه) لترسـيخ هـذا التـأزم السياسـي، بـل وأسـس لتعقيـدات ومشـكلات عصيـة علـى الحـل حتـى الوقـت الراهـن مثلمـا يتعلـق ببنيـة النظـام السياسـي التـي تضمنـت أدوات لتعطيـل العمـل السياسـي، والوصـول إلـى حالـة مـن الفـراغ مثـل الحالـة التـي أعقبـت الانتخابـات التشـريعية فـي أكتوبـر 2021، أو مـا يتعلـق بالعلاقـة الملتبسـة بيـن حكومـة إقليـم كردسـتان والحكومـة الاتحاديـة، ولا سـيّما فيمـا يخـص تطبيـق المـادة 140 مـن الدسـتور المتعلقـة بالمناطـق المتنـازع عليهـا. وبالنظـر إلـى إخفـاق احتجاجـات أكتوبـر 2019 فـي تنفيـذ طلباتهـا، وتجربـة مـا بعـد الانتخابـات الأخيـرة، والفـراغ الرئاسـي والحكومـي، وفشـل مسـاعي إصلاح بنيـة النظـام السياسـي والتخلـي عـن مبـدأ المحاصصـة الطائفيـة وتشـكيل حكومـات أغلبيـة بـدلاً مـن التوافـق؛ يمكـن القـول إنّـه مـن غيـر المحتمـل أن يتخلـص العـراق علـى المـدى القصيـر مـن مظاهـر التـأزم السياسـي المزمـن التـي نتجـت عـن الغـزو الأمريكـي.

- **سـيادة منتهكـة:** إن فشـل الدولـة العراقيـة بعـد الغـزو، وإسـقاط النظـام السياسـي، وهـدم المؤسسـات؛ جعـل العـراق مسـرحًا للصـراع علـى النفـوذ والحـرب بالوكالـة بيـن القـوى الإقليميـة والدوليـة، لا سـيّما وأن هـذه البيئـة السياسـية والأمنيـة المسـتجدة مـا بعـد الغـزو قـد شـكّلت بيئـة مثلـى وفرصـة سـانحة لتدخـل قـوى إقليميـة وخاصـة إيـران التـي فرضـت نفـوذًا غيـر محـدود داخـل البـلاد ومؤسسـاتها وطبقتهـا السياسـية الحاكمـة، واتخـذت منهـا منطلقًـا لتنفيـذ اسـتراتيجيتها فـي المنطقـة الهادفـة إلـى مـد النفـوذ وخلـق فواعـل مـن دون الـدول تابعيـن لهـا، بالإضافـة إلـى تقويـض الحضـور الأمريكـي فـي المنطقـة بوجـه عـام والعـراق علـى وجـه التحديـد.

فباتـت الأراضـي العراقيـة مسـرحًا لهـذه المواجهـة الإيرانيـة-الأمريكيـة التـي ازدادت حدتهـا بشـكل كبيـر بعـد اغتيـال واشـنطن لقائـد فيلـق القـدس بالحـرس الثـوري الإيرانـي قاسـم سـليماني فـي ينايـر 2020، وباتـت كذلـك مسـرحًا لممارسـة مـا يمكـن تسـميته باسـتعراض النفـوذ مـن جانـب قـوى إقليميـة، وخاصـة إيـران وتركيـا، وهـو مـا يظهـر فـي الضربـات المسـتمرة التـي يوجههـا الطرفـان للأراضـي العراقيـة لاسـتهداف مواقـع فـي إقليـم كردسـتان. وهـو واقـع يحـاول العـراق التغلـب عليـه، واسـتغلال حالـة التهدئـة الإقليميـة الراهنـة لفـرض واقـع جديـد يحـد مـن هـذه التدخـلات الإقليميـة والدوليـة فـي شـئونه والانتهاكات المسـتمرة لسـيادته، والتطلـع لانفتـاح أكبـر علـى محيطـه العربـي يسـهم فـي موازنـة هـذه التدخـلات الإقليميـة والدوليـة بمـا قـد يـؤدي إلـى مرحلـة مـن الاسـتقرار.

- **تحديـات أمنيـة ممتـدة:** كان قـرار الاحتـلال الأمريكـي للعـراق بحـل الجيـش والمؤسسـات الأمنيـة إيذانًـا بمجموعـة مـن التحديـات الأمنيـة الممتـدة التـي لا يـزال العـراق يعانـي مـن تداعياتهـا بعـد 20 عامًـا مـن الغـزو، إذ أدى هـذا القـرار إلـى تسـريع وتيـرة تدميـر الدولـة العراقيـة ومؤسسـاتها، وأنتـج فراغًـا أمنيًـا أسـهم بعـد ذلـك فـي ظهـور موجـة جديـدة مـن الإرهـاب الـذي كانـت الحـرب عليـه أحـد الأهـداف المعلنـة للغـزو، ممـا وفّـر بيئـة حاضنـة لظهـور تنظيـم داعـش فـي عـام 2014 واجتيـاح المـدن العراقيـة. وعلـى الرغـم مـن أنـه قـد جـرى القضـاء علـى تنظيـم داعـش بصـورة مركزيـة فـي العـراق، فـإن التنظيـم مـا زال باقيًـا ونشـطًا فـي عـدد مـن المـدن والمحافظـات العراقيـة، ويرجـح أن يسـتمر كتحـدٍّ أمنـي أساسـي للدولـة العراقيـة لفتـرة قادمـة.

وقـد أفضـى ظهـور داعـش إلـى بـروز تحـدٍ أمنـي آخـر وهـو السـلاح المنفلـت بعـد تأسـيس فصائـل الحشـد الشـعبي التـي تكونـت بنـاء علـى فتـوى الجهـاد الكفائـي الصـادرة عـن المرجعيـة الدينيـة فـي النجـف. فبينمـا لعبـت هـذه الفصائـل دورًا محوريًـا فـي قتـال داعـش وإنهـاء سـيطرته المكانيـة علـى المـدن العراقيـة بصـورة كبيـرة، فإنهـا -فـي الوقـت ذاتـه- باتـت جهـة أمنيـة

موازية للقوات المسلحة وقوات الأمن العراقية، وتخضع في قرارها إلى ولاءات خارجية وانتماءات سياسية، مما أدى إلى تقويض البيئة الأمنية في العراق، وفشل كافة محاولات حصر السلاح بيد الدولة ومجابهة السلاح المنفلت أو دمج هذه الفصائل المسلحة ضمن المنظومة الأمنية العراقية بشكل حقيقي؛ لا سيّما وأن هذه الفصائل هي جزء أساسي من العملية السياسية العراقية من خلال نفوذ قادتها ومنتسبيها داخل البرلمان وأجهزة ومؤسسات الدولة المختلفة.

- **تراجع اقتصادي وضعف الحوكمة:** لمّا كان جوهر نظام الحكم الذي أسسه الاحتلال الأمريكي في العراق قائمًا على المحاصصة الطائفية والتوافق المكوناتي بين طبقة الحكم، لذلك كان أساس هذا النظام هو تجنب هذه الأطراف طرح الملفات الجديرة بالإصلاح والتي قد تقوض أو تؤثر على سيطرتهم شبه التامة على مقاليد الأمور في البلاد. وبالتالي، لم تتحقق في العراق طوال العشرين عامًا الماضية أي إصلاحات جذرية أو هيكلية في الجوانب الاقتصادية والتنفيذية، بل أسس هذا التوافق المصلحي لفساد مؤسسي في البلاد يراعي مصالح ونفوذ الطبقة السياسية في المقام الأول، ويحقق مصلحة أمريكية في استمرار الوصاية على الاقتصاد العراقي، سواء فيما يتعلق بإعفاء وارداته من الغاز من إيران من العقوبات بصفة دورية، أو فيما يتعلق بتحويلات الدولار الأمريكي.

بناء على ذلك، يواجه العراق المعتمد بصورة شبه كلية على صادراته النفطية في تمويل ميزانيته تحديات اقتصادية هائلة وفسادًا مستشريًا. فعلى الرغم من أن صادرات النفط العراقي خلال العشرين عامًا الماضية قد بلغت بحسب بعض التقديرات نحو 1.17 تريليون دولار، فإن آثار ذلك لم تظهر على حياة العراقيين أو

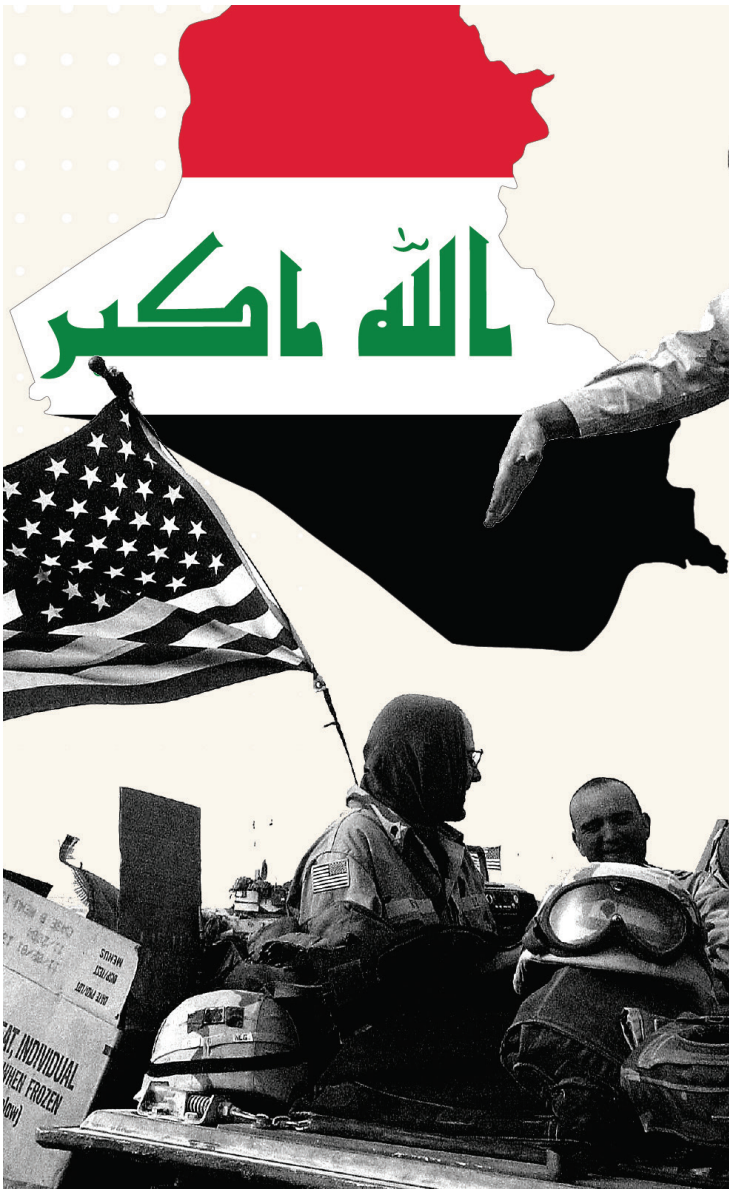

الخدمات العامة المقدمة إليهم، وذلك بفعل عدم وجود حوكمة رشيدة للقطاع العام وآليات واضحة للشفافية والمحاسبة ومكافحة الفساد.

ختامًا، يمكن القول إنه على الرغم من أن إدارة الرئيس الأسبق جورج بوش الابن قد روجت لغزوها للعراق بوصفه ضروريًا للحرب على الإرهاب واجتثاث نظام البعث وبناء دولة عراقية حرة وديمقراطية؛ فإن العراق يظهر بعد 20 عامًا من الغزو الأمريكي دولة لا تزال تحاول التغلب على الآثار السلبية العميقة التي أحدثها الغزو، وتغلف مستقبلها بإطار عام من عدم الاستقرار على المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية. ولكن قد تسهم حالة التهدئة الإقليمية الجديدة خاصة بين السعودية وإيران مؤخرًا في إحداث تغيير في هذه المعادلة غير المستقرة.

مأزق حكومة نتنياهو وخيارات التصعيد في المنطقة

شهدت الآونة الأخيرة ارتفاعًا في وتيرة التصعيد الإسرائيلي-الفلسطيني، على خلفية اقتحام قوات الاحتلال للمسجد الأقصى والاعتداء على المصلين، وهو ما شكل الشرارة الأولى لتفجر الأوضاع في قطاع غزة وجنوب لبنان وسوريا ردًا على الممارسات الإسرائيلية. مع هذا التصعيد، وجدت الحكومة اليمينية المتطرفة لبنيامين نتنياهو نفسها على حافة الانخراط في التصعيد في جبهات متعددة في المنطقة، بينما تجابه في الوقت نفسه أزمة داخلية غير مسبوقة، على خلفية الاحتجاجات الداخلية الواسعة على قانون الإصلاح القضائي، والذي أدى إلى شرخ عميق داخل المجتمع الإسرائيلي. ومن ثم يبرز السؤال المطروح حول أبرز التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها الحكومة الإسرائيلية، ومآلات التصعيد المتوقعة مع الفلسطينيين خلال الفترة المقبلة.

هبة شكري
باحث بوحدة الدراسات الفلسطينية والإسرائيلية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تحديات داخلية

- **قانون إصلاح القضاء:** شهدت إسرائيل احتجاجات واسعة النطاق إثر محاولة حكومة نتنياهو تمرير قانون الإصلاح القضائي، والذي أثار غضب وانقسام الرأي العام، بل إن الحلفاء الغربيين لإسرائيل وخاصة الولايات المتحدة اعتبروا هذا القانون مهدِّدًا لاستقلال القضاء. وأكدت هذه التطورات الشكوك حول تعميق سياسات الائتلاف اليميني المتطرف بقيادة نتنياهو للخلافات الداخلية. وبرغم اضطرار نتنياهو إلى تجميد إقرار قانون الإصلاح القضائي لاحتواء الموقف الداخلي المشتعل، إلا أنه قد يحاول استرضاء أعضاء ائتلافه اليميني بالرضوخ لمطالبهم بإقرار القانون، حيث هدد بعضهم بالاستقالة حال التراجع عن القانون، ووصل الأمر بتهديد "إيتمار بن غفير" بالإطاحة بنتنياهو في حالة تراجعه. وبالتالي، أصبح نتنياهو في مأزق بين إرضاء أعضاء الائتلاف الذي يستمد قوته منهم، أو خسارة مستقبله السياسي والانخراط في الفوضى الداخلية وإثارة غضب الحليف الأمريكي. لذلك، ربما يلجأ نتنياهو إلى خيار تمرير التعديلات القضائية مهما كان ثمنه، لكونه السبيل الوحيد للحفاظ على تماسك ائتلافه اليميني وحماية نفسه من المساءلة القضائية في اتهامات الفساد الموجهة له.

- **انقسامات حادة:** عمّقت أزمة الإصلاح القضائي الانقسامات داخل حكومة نتنياهو والمجتمع الإسرائيلي بشكل عام، ولا سيما إثر إقالة وزير الدفاع يوآف جالانت بعد مطالبته التراجع عن إقرار القانون. ويدلل ذلك على عمق التباين في وجهات النظر بين اليمين المتطرف وباقي الاتجاهات السياسية في إسرائيل. كما انتقل الانقسام إلى داخل الجيش الإسرائيلي، وهو ما أثار المخاوف من تراجع جاهزيته لمواجهة التحديات المتفاقمة في ظل انضمام قوات من الاحتياط للاحتجاجات، مع استمرار الدعوات للتخلف عن الخدمة الاحتياطية، والتي أُضيف لها إعلان ضباط في الخدمة الدائمة أنهم ينوون إنهاء خدمتهم إذا تم إقرار الإصلاح القضائي نهائيًا. وبالتالي، ففي حال أصرت حكومة نتنياهو على تمرير قانون الإصلاح القضائي، فقد يفضي ذلك إلى تغلغل حالة الفوضى إلى صفوف جيش الدفاع الإسرائيلي بما قد يدفع إسرائيل إلى حافة الهاوية.

- **تزايد المخاوف الأمنية:** وقد برزت بشكل كبير عقب اقتحام إسرائيل للمسجد الأقصى، وما أعقب ذلك من ردود فعل من قطاع غزة وجنوب لبنان، بل وداخل إسرائيل أيضًا، وهو ما يشير إلى أن أي اعتداء على المسجد الأقصى قد يساوي حربًا إقليمية، وقد يدفع بإسرائيل إلى الانجرار لحرب واسعة النطاق هي غير مستعدة لها. وتعززت تلك المخاوف مع تقديرات للاستخبارات الإسرائيلية بتوقع انخراط إسرائيل في حرب حقيقية خلال العام المقبل، استنادًا إلى عدد من المتغيرات، منها: انسحاب القوات الأمريكية من الشرق الأوسط، والاحتكاك المباشر بين إسرائيل وإيران، إضافة إلى الانقسامات الداخلية في إسرائيل.

- **انخفاض تصنيف إسرائيل:** أدى استمرار الاحتجاجات داخل إسرائيل إلى تراجع قوة اقتصادها وتخفيض تصنيفها الائتماني من إيجابي إلى مستقر، بحسب وكالة "موديز"، والتي أرجعت ذلك إلى طريقة الحكومة الإسرائيلية في تنفيذ خطة إصلاح القضاء وأنها تشير إلى ضعف قوة مؤسساتها، كما انخفضت قيمة العملة الإسرائيلية "الشيكل"، وزاد سحب الودائع من صناديق الاستثمارات الإسرائيلية من الداخل إلى الخارج. ومن المرجح أن يؤدي خفض التصنيف الائتماني إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض، فضلاً عن زيادة النفور من الاستثمار في إسرائيل، وهو ما قد يسفر عنه تدهور الوضع الاقتصادي بشكل كبير.

- **مخاوف تآكل الردع:** أدت التحديات الداخلية والخارجية إلى تصاعد المخاوف المؤسسية من تآكل الردع الإسرائيلي بسبب سياسات حكومة نتنياهو، وهو ما كشفت عنه الضربات المفاجئة التي تلقتها إسرائيل من جبهات متعددة ردًا على اقتحام المسجد الأقصى، وعزز هذا الرأي انخفاض حدة الرد الإسرائيلي على تلك الهجمات وأنها لم تعد تقرر متى ستخوض الحرب، ومن ثم يرى البعض داخل إسرائيل ضرورة ملحة لاستعادة قوة الردع خلال الفترة المقبلة، وهو ما وعد به نتنياهو، خاصة مع تشابك جبهات الصراع والجاهزية لتحول أي حدث جوهري إلى تصعيد استراتيجي إقليمي في ظل دفع سياسات الحكومة الحالية الأمور للانخراط في خطر الحرب الدينية.

من جانب آخر، تُشير بعض التقديرات إلى إمكانية توجه نتنياهو لإشعال فتيل الحرب ولجوئه إلى خلق تهديد وجودي على إسرائيل باعتباره المخرج الوحيد لنجاة حكومته من الأزمات الداخلية المعقدة. لكن على الرغم من عدم استعداد إسرائيل لهذا الخيار في ظل أزمتها الداخلية، إلا أنها ربما تلجأ إلى هذا الخيار حال انسداد أفق حل تلك الأزمة.

تحديات خارجية

- **التصعيد مع الفلسطينيين:** أسفرت الممارسات الاستفزازية لأعضاء الائتلاف اليميني المتطرف بقيادة نتنياهو عن إشعال فتيل العنف مع الفلسطينيين، إذ قضت على أي آمال للتسوية السلمية للقضية الفلسطينية، في ظل تبني سياسات متشددة تعزز من مخاوف تحول الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي إلى حرب دينية. إذ شهدت الفترة الماضية إصرار العناصر المتطرفة في الحكومة الإسرائيلية على تمرير خططها تجاه الفلسطينيين، خصوصًا ما يتعلق منها بالاستيطان وهدم المنازل واقتحامات المسجد الأقصى، وهو ما أدى إلى رفع منسوب التوتر في الأراضي المحتلة بدرجة كبيرة تقترب من حافّة الانفجار.

وعلى الرغم من محاولات حكومة نتنياهو تجنب المزيد من التصعيد مع الفلسطينيين بعد أحداث اقتحام المسجد الأقصى، من خلال منع اليهود من الدخول إلى المسجد الأقصى خلال العشر الأواخر من شهر رمضان، لكن من المحتمل أن تنفجر الأوضاع مرة أخرى بالنظر إلى إصرار الائتلاف اليميني على تبني المزيد من السياسات الاستيطانية، حيث تمّ الإعلان مؤخرًا عن قيام الحكومة الإسرائيلية بتخصيص حوالي مليار دولار إضافية لتطوير الطرق والبنية التحتية للمستوطنات في الضفة الغربية والقدس.

- **العلاقات مع الولايات المتحدة:** أفضت الخلافات بين الولات المتحدة وإسرائيل حول قانون الإصلاح القضائي إلى توتر العلاقات الثنائية، بعدما طالبت إدارة بايدن حكومة نتنياهو بالتراجع عن ذلك القانون، واعتباره يتعارض مع القيم الديمقراطية. ومع ذلك، فلن يؤدي ذلك إلى إحداث تحولات في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، حيث من المرجح استمرار الدعم الأمريكي المطلق لإسرائيل وإن كان مع استمرار الضغوط الأمريكية على حكومة نتنياهو للتراجع عن سياساتها المتطرفة للحيلولة دون انفجار الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في الوقت الراهن.

- **العلاقات مع إيران:** من المتوقع استمرار حكومة نتنياهو في التركيز على التهديد الإيراني، كأخطر تهديد على أمن إسرائيل، كما ستواصل محاربة وكلاء إيران لكن بصورة أقل عنفًا لتجنب انخراط إسرائيل في حرب واسعة النطاق، لكن في الوقت ذاته من المرجح أن يستخدم نتنياهو فزاعة إيران لإشغال الإسرائيليين بالخطر الخارجي للخروج من المأزق السياسي الداخلي.

- **التطبيع مع السعودية:** صرح نتنياهو مؤخرًا بأن بلاده تسعى لتطبيع العلاقات مع السعودية، وذلك كخطوة كبيرة نحو إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي. ومن المؤكد أن تستمر مساعي تل أبيب للتطبيع مع الرياض، كما أوضح السيناتور الأمريكي ليندسي غراهام أثناء لقائه نتنياهو أنه أخبر الرياض بأنه يريد تحسين العلاقات، ويجب أن يتم ذلك بطريقة تطمئن إسرائيل. مع ذلك، فإن الرياض سبق وأكدت مرارًا أن ذلك التطبيع مشروط بحل الصراع مع الفلسطينيين، وفق محددات مبادرة السلام العربية. لذلك، من غير المرجح أن يتم اتخاذ خطوات فعلية في إطار تطبيع العلاقات بين إسرائيل والسعودية خلال الفترة المقبلة.

ختامًا، تواجه حكومة نتنياهو مأزقًا معقدًا ما بين ضغوط داخلية تهدد بتفككها، وأخرى خارجية تهدد بدخولها في حرب شاملة على جبهات عدة متزامنة في الإقليم، بما يجعل كل الخيارات مطروحة أمام تلك الحكومة، ويضع في الوقت نفسه المشهد الإسرائيلي في حالة عدم اليقين بالمرحلة المقبلة بما يؤثر ليس فقط على الداخل الإسرائيلي ولكن على أمن المنطقة

قضايا السياسات العامة

الإشراف القضائي وتحصين الانتخابات الرئاسية القادمة

يُشكل فتح ملف الإشراف القضائي على الانتخابات أهم التطورات التي شهدتها السياسة المصرية في الفترة الأخيرة. فبعد أقل من عام من الآن سيذهب الناخبون إلى صناديق الاقتراع للتصويت في انتخابات رئاسية جديدة. وفي إطار نظامنا الرئاسي، فإنّ انتخاب رئيس البلاد هو الحدث الانتخابي الأهم، والذي يجب أن نستعد جيدًا له من أجل ضمان إجراء الانتخابات، وفقًا لمعايير فائقة الدقة للنزاهة والشفافية، لتحصين المنصب الرفيع ضدّ أي شائبة أو شبهة قانونية أو إجرائية أو سياسية، تعزيزًا للشرعية وصيانة للاستقرار. وللانتخابات الرئاسية القادمة أهمية إضافية، فبإعادة انتخابه هذه المرة يكون الرئيس السيسي قد استكمل فترات الرئاسة المسموح بها دستوريًا، بحيث تكون فترة رئاسته الجديدة بمثابة الجسر الذي يعبره النظام السياسي المصري للوصول إلى مرحلة من النضج والاستقرار لم يصل إليها من قبل. ففترة الرئاسة القادمة ستؤسس لعملية إنضاج النظام السياسي المصري، لهذا فإنه من الضروري تحصين هذه الانتخابات بأقصى درجات التحصين، وهو ما يمنح أهمية إضافية لفتح ملف الإشراف القضائي على الانتخابات.

ترشيد الإنفاق الحكومي ومرونة التعامل الاقتصادي

في يناير الماضي، أصدر مجلس الوزراء المصري قرارًا بترشيد الاستهلاك حتى نهاية العام الجاري (2023) بهدف تخفيف الضغط على الطلب على النقد الأجنبي. شمل ذلك القرار تخفيض النفقات التشغيلية على المشروعات القومية، ووقف المشروعات التي لم تدخل حيز التنفيذ بعد، ولها مكون دولاري. تستهدف الحكومة بتلك القرارات خفض الإنفاق العام عن الرقم الذي تمت الموافقة عليه في وقت سابق من العام الجاري، والذي يبلغ 2.07 تريليون جنيه، ويزيد بنسبة 12% تقريبًا عما أنفقته الحكومة خلال العام الماضي. ويعكس نهج الترشيد التعامل المرن للحكومة المصرية مع التحديات الاقتصادية المتصاعدة، منذ نشوب الحرب الروسية – الأوكرانية وما تبعها من زيادة معدلات التضخم.

حدود فاعلية المجتمع المدني في دعم الشرائح الفقيرة

ألقت الأزمة الاقتصادية العالمية في أعقاب جائحة كورونا والحرب الأوكرانية بظلالها على الدول النامية، ومنها مصر، حيث تراجعت العملة الوطنية، وتزايدت معدلات التضخم والبطالة، وانخفضت القدرة الشرائية لشرائح من المواطنين. وبرغم الإجراءات الحكومية لتعزيز مظلة الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر تضررًا من الأزمة؛ إلا أن تأثيرات الأزمة الاقتصادية، خاصة على الفئات الفقيرة ذات الخيارات المحدودة في فرص كسب الرزق، كانت أكبر من أن يتم احتواؤها فقط من خلال الإجراءات الحكومية. ومن ثمّ كان على المجتمع المدني أن يلعب دورًا مساندًا لجهود الدولة، الأمر الذي يطرح تساؤلاً حول حدود فاعلية هذا الدور، فضلاً عن طبيعة الدروس المستفادة والإجراءات المطلوبة لضمان استدامته مستقبلاً.

الإشراف القضائي وتحصين الانتخابات الرئاسية القادمة

يُشكل فتح ملف الإشراف القضائي على الانتخابات أهم التطورات التي شهدتها السياسة المصرية في الفترة الأخيرة. فبعد أقل من عام من الآن سيذهب الناخبون إلى صناديق الاقتراع للتصويت في انتخابات رئاسية جديدة. وفي إطار نظامنا الرئاسي، فإنّ انتخاب رئيس البلاد هو الحدث الانتخابي الأهم، والذي يجب أن نستعد جيدًا له من أجل ضمان إجراء الانتخابات، وفقًا لمعايير فائقة الدقة للنزاهة والشفافية، لتحصين المنصب الرفيع ضدّ أي شائبة أو شبهة قانونية أو إجرائية أو سياسية، تعزيزًا للشرعية وصيانة للاستقرار. وللانتخابات الرئاسية القادمة أهمية إضافية، فبإعادة انتخابه هذه المرة يكون الرئيس السيسي قد استكمل فترات الرئاسة المسموح بها دستوريًا، بحيث تكون فترة رئاسته الجديدة بمثابة الجسر الذي يعبره النظام السياسي المصري للوصول إلى مرحلة من النضج والاستقرار لم يصل إليها من قبل. ففترة الرئاسة القادمة ستؤسس لعملية إنضاج النظام السياسي المصري، لهذا فإنه من الضروري تحصين هذه الانتخابات بأقصى درجات التحصين، وهو ما يمنح أهمية إضافية لفتح ملف الإشراف القضائي على الانتخابات.

د. جمال عبد الجواد

عضو الهيئة الاستشارية ومدير برنامج السياسات العامة

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ECSS المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

الخبرة التاريخية

تاريخيًا، تولت وزارة الداخلية المسئولية عن تنظيم الانتخابات، بما في ذلك تسجيل الناخبين، وإعلان المواعيد التنظيمية، وإعلان النتائج، وندب الموظفين المشرفين على لجان الاقتراع. كان ذلك هو الإجراء المعمول به منذ عرفت مصر تنظيم الانتخابات في القرن الماضي. وباعتبارها جزءًا من السلطة التنفيذية، فإن الداخلية كانت عادة موضع اتهام بالتحيز للفريق الحاكم. حدث هذا في العهد الملكي الليبرالي، كما حدث بعد ذلك في العهد الجمهوري. تضمن دستور 1971 تعديلاً مهمًا على طريقة تنظيم الانتخابات في مصر، فنص في المادة 88 على أنه "يتم الاقتراع تحت إشراف أعضاء في هيئة قضائية".

لعدة عقود جرى تفسير هذه المادة بطريقة أدت إلى تضييق نطاق الإشراف القضائي، الذي اقتصر على تولي القضاة رئاسة اللجان الانتخابية العامة، والتي تتولى فتح صناديق الاقتراع وفرز الأصوات وإعلان النتائج، أما اللجان الفرعية التي يجري فيها الاقتراع، فبقيت تحت إشراف موظفين منتدبين من الجهاز الإداري بمعرفة الإدارة المختصة في وزارة الداخلية.

استمر هذا الحال حتى عام 2000، عندما أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكمًا بتفسير المادة 88 من الدستور، باعتبارها تنص على إشراف قضائي كامل على عمليات التصويت والفرز وإعلان النتائج، بما في ذلك وضع كل صندوق اقتراع تحت إشراف واحد من القضاة، وهو ما تم الأخذ به في الانتخابات التالية حتى ثورة يناير 2011، عندما تم إعفاء وزارة الداخلية من أي عمل له صلة بالانتخابات، باستثناء تأمين اللجان الانتخابية من الخارج، حيث تم وضع هذه المسئوليات في يد هيئة قضائية عليا أشرفت على الانتخابات التي تم تنظيمها منذ الحين.

تمثل التحدي الرئيس الذي واجه عملية تنظيم الانتخابات في هذه المرحلة في صعوبة توفير العدد الملائم من القضاة للإشراف المباشر على كل صندوق اقتراع، وهو ما استلزم تنظيم الانتخابات على عدة جولات لتعويض النقص في عدد القضاة. بالإضافة إلى ذلك، فقد أدى الدور المتزايد للقضاء في الإشراف على الانتخابات إلى تعريض القضاء لضغوط سياسية، ولرفع مستوى تسييس القضاء، وهي تحديات كان من الضروري معالجتها في التشريعات الصادرة منذ ذلك الحين.

الوضع الحالي

لقد تمّت بلورة دور الهيئة العليا المشرفة على الانتخابات بطريقة متطورة في الدستور الصادر عام 2014. خصص الدستور الفصل التاسع منه لكيفية تنظيم الانتخابات. وضم هذا الباب ثلاث مواد، هي المواد 208 إلى 210، ونصّها كالتالي:

- مادة 208: الهيئة الوطنية للانتخابات هيئة مستقلة، تختص دون غيرها بإدارة الاستفتاءات، والانتخابات الرئاسية، والنيابية، والمحلية، بدءًا من إعداد قاعدة بيانات الناخبين وتحديثها، واقتراح تقسيم الدوائر، وتحديد ضوابط الدعاية والتمويل، والإنفاق الانتخابي، والإعلان عنها، والرقابة عليها، وتيسير إجراءات تصويت المصريين المقيمين في الخارج، وغير ذلك من الإجراءات حتى إعلان النتيجة. وذلك كله على النحو الذي ينظمه القانون.

- مادة 209: يقوم على إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات مجلس مكون من عشرة أعضاء ينتدبون ندبًا كليًا بالتساوي من بين نواب رئيس محكمة النقض، ورؤساء محاكم الاستئناف، ونواب رئيس مجلس الدولة، وهيئة قضايا الدولة، والنيابة الإدارية، يختارهم مجلس القضاء الأعلى، والمجالس الخاصة للجهات والهيئات القضائية المتقدمة بحسب الأحوال، من غير أعضائها، ويصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية. ويكون ندبهم للعمل بالهيئة ندبًا كليًا لدورة واحدة مدتها ست سنوات، وتكون رئاستها لأقدم أعضائها من محكمة النقض. ويتجدد نصف عدد أعضاء المجلس كل ثلاث سنوات. وللهيئة أن تستعين بمن ترى من الشخصيات العامة المستقلة، والمتخصصين، وذوي الخبرة في مجال الانتخابات دون أن يكون لهم حق التصويت. ويكون للهيئة جهاز تنفيذي دائم يحدد القانون تشكيله، ونظام العمل به، وحقوق وواجبات أعضائه وضماناتهم، بما يحقق لهم الحياد والاستقلال والنزاهة.

- مادة 210: يتولّى إدارة الاقتراع، والفرز في الاستفتاءات والانتخابات، أعضاء تابعون للهيئة تحت إشراف مجلس إدارتها، ولها أن تستعين بأعضاء من الهيئات القضائية، ويتمّ الاقتراع والفرز في الانتخابات والاستفتاءات التي تتم في السنوات العشر التالية لتاريخ العمل بهذا الدستور، تحت إشراف كامل من أعضاء الجهات والهيئات القضائية، وذلك على النحو المبين بالقانون.

وتختصّ المحكمة الإدارية العليا بالفصل في الطعون على قرارات الهيئة المتعلقة بالاستفتاءات والانتخابات الرئاسية والنيابية ونتائجها، ويكون الطعن على انتخابات المحليات أمام محكمة القضاء الإداري. ويُحدد القانون مواعيد الطعن على هذه القرارات على أن يتم الفصل فيه بحكم نهائي خلال عشرة أيام من تاريخ قيد الطعن.

وتُعد هذه المواد إقرارًا من جانب المشرّعين بمحورية الانتخابات في بناء نظامنا السياسي، فقد أنشأ الدستور الهيئة الوطنية للانتخابات لتكون جهة متخصصة متفرغة للإشراف على الاستفتاءات والانتخابات المحلية والنيابية والرئاسية. فالارتقاء بمستوى إدارة الانتخابات إلى المستوى الاحترافي السائد في الدول صاحبة التقاليد الانتخابية العريقة هو الغرض من هذا التنظيم. كذلك، تشكل إقرارًا من المشرع بالمستوى العالي من الثقة الذي يضعه المواطن المصري في القضاء، فقد نص الدستور على وضع الهيئة الوطنية للانتخابات تحت قيادة مجلس يضم عشرة قضاة يمثلون الهيئات القضائية المختلفة في البلاد، برئاسة أقدم الأعضاء، في حين حرر القضاة من مسئولية الإشراف على عملية الاقتراع في كل صندوق، وإن أبقى القانون الباب مفتوحًا أمام مجلس إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات للاستعانة بمن يراهم، بمن في فيهم أعضاء الهيئات القضائية، للمشاركة في عمل الهيئة.

اعتبارات سياسية

إقرارًا من المشرّع بالتحديات التي تواجه إنشاء هيئة وطنية عليا تتولى الإشراف على الانتخابات، فقد أجّل النص الدستوري إعمال المواد المتعلقة بتولي الهيئة الوطنية للانتخابات بالإشراف الكامل على الانتخابات دون الاستعانة الكاملة بالقضاة لمدة عشر سنوات.

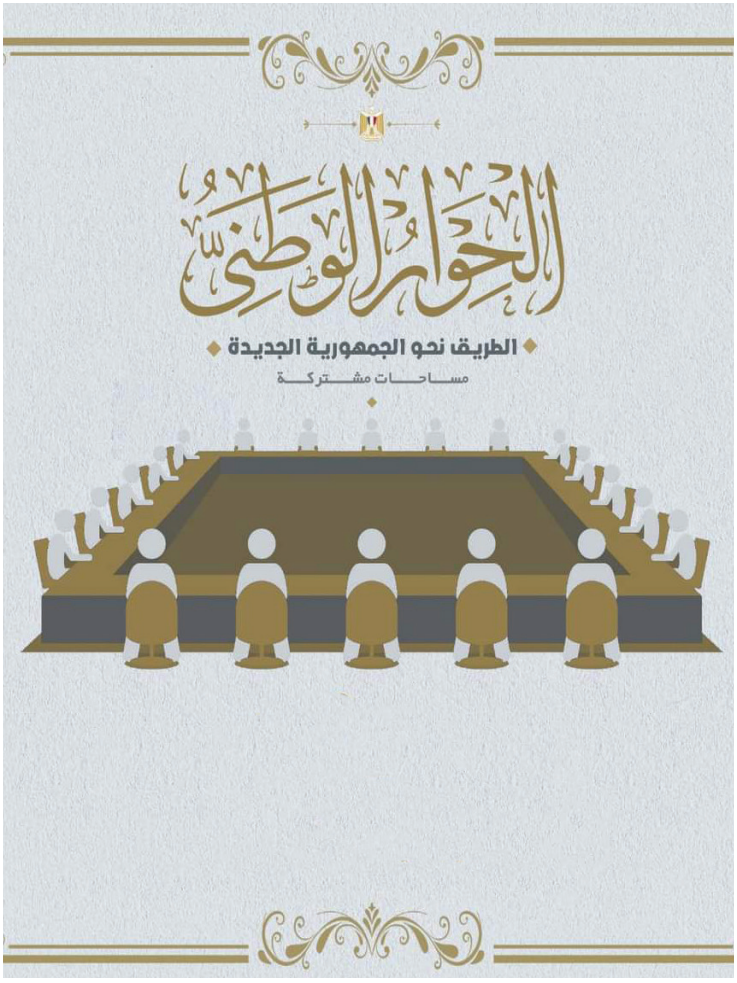

لقد انتهت السنوات العشر، وأصبحت اللجنة الوطنية للانتخابات مؤهلة قانونًا بشكل كامل للانفراد بإدارة الانتخابات، وسوف يكون عليها أن تتولى الإشراف الكامل على الانتخابات الرئاسية المقرر تنظيمها في العام 2024. التحديات هنا شديدة الجدية والخطورة، فالانتخابات القادمة هي لأعلى وأرفع منصب في البلاد، وهي انتخابات مفصلية في تطور النظام السياسي لثورة الثلاثين من يونيو، فأن تكون هذه الانتخابات هي الاختبار الأول للهيئة الوطنية للانتخابات، وأن تكون هذه هي المرة الأولى منذ عام 2000 التي يتم فيها إجراء الانتخابات بغير وجود قاضٍ على كل صندوق، فإن في الأمر مغامرة غير مأمونة.

ونظرًا لهذه الاعتبارات، طلب القائمون على الحوار الوطني تأجيل تولي الهيئة العليا للانتخابات مهامها المنصوص عليها، وأن يواصل القضاء قيامه بمهمة الإشراف على الانتخابات هذه المرة أيضًا. حسنًا فعل القائمون على الحوار، وفورًا استجاب الرئيس لهذا الطلب، وتم وضع الأمر في يد الحكومة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات تشريعية وتنفيذية، فلا شيء أهم من تحصين الانتخابات الرئاسية القادمة من أي شائبة.

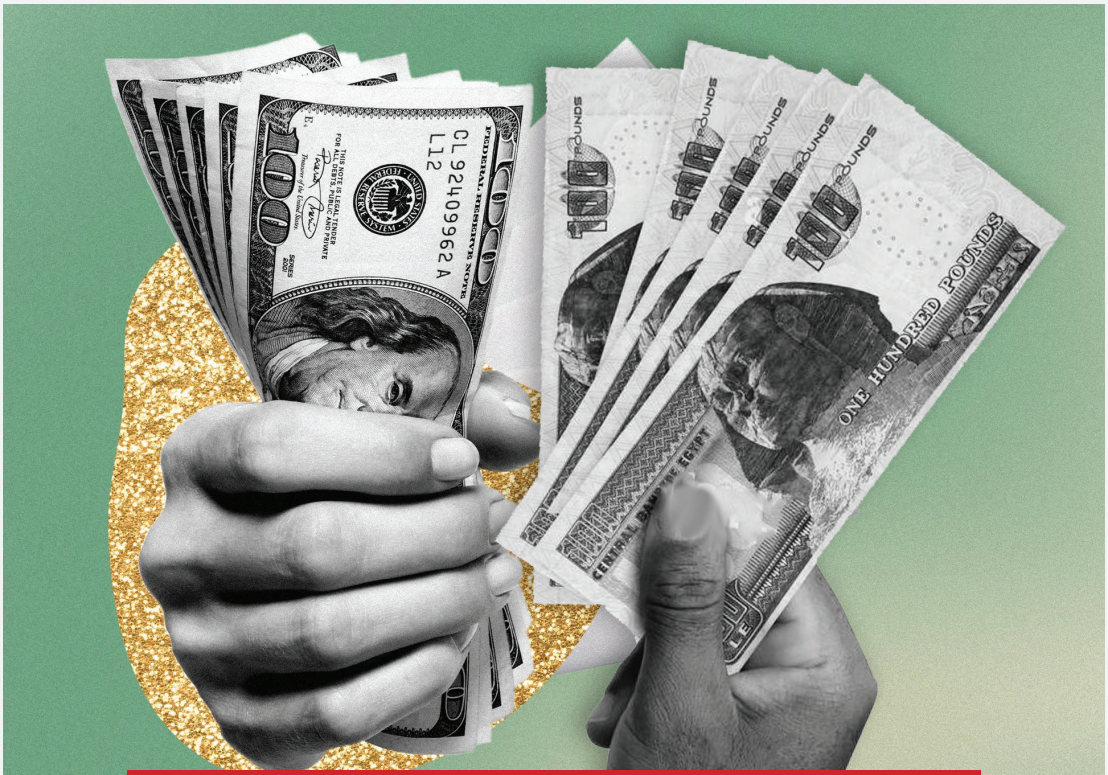

ترشيد الإنفاق الحكومي ومرونة التعامل الاقتصادي

في يناير الماضي، أصدر مجلس الوزراء المصري قرارًا بترشيد الاستهلاك حتى نهاية العام الجاري (2023) بهدف تخفيف الضغط على الطلب على النقد الأجنبي. شمل ذلك القرار تخفيض النفقات التشغيلية على المشروعات القومية، ووقف المشروعات التي لم تدخل حيز التنفيذ بعد، ولها مكون دولاري. تستهدف الحكومة بتلك القرارات خفض الإنفاق العام عن الرقم الذي تمت الموافقة عليه في وقت سابق من العام الجاري، والذي يبلغ 2.07 تريليون جنيه، ويزيد بنسبة 12% تقريبًا عما أنفقته الحكومة خلال العام الماضي. ويعكس نهج الترشيد التعامل المرن للحكومة المصرية مع التحديات الاقتصادية المتصاعدة، منذ نشوب الحرب الروسية – الأوكرانية وما تبعها من زيادة معدلات التضخم.

أحمدبيومي
باحث بوحدة الإقتصاد ودراسات الطاقة
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

قرارات الترشيد

تتمثل قرارات الترشيد الحكومي في وقف تنفيذ أي مشروعات قومية لم يتم البدء بها حتى الآن وتم رصد مكون دولاري لها، مع تأجيل الصرف على أية احتياجات لا تحمل طابع الضرورة القصوى. هذا فضلاً عن ضرورة الحصول على موافقة وزارة المالية بالسماح بالصرف بالمكون الأجنبي (الدولار الأمريكي) بعد التنسيق مع البنك المركزي والجهات الأخرى المعنية بذلك الأمر. ولتحقيق متابعة فعالة لآلية تنفيذ تلك القرارات، تلتزم وزارة المالية بتقديم تقرير دوري كل شهرين لرئاسة مجلس الوزراء عن مدى التزام الجهات المخاطبة بتنفيذ أحكام تلك القرارات ونتائج التنفيذ.

تتضمن القرارات -كذلك- خفض نفقات التشغيل الدورية بنسبة 10 % على الأقل، وترشيد الإنفاق في باب الأجور والتعويضات الخاصة بالعاملين بنسبة 2.5 % من المخصصات، هذا فضلاً عن خفض بدل حضور الجلسات واللجان بنسبة 50 %، مع تجميع عدد الاجتماعات والجلسات التي تتم خلال العام الجاري. جدير بالذكر أن مخصصات الأجور خلال العام المالي الجاري تبلغ نحو 400 مليار جنيه بزيادة قدرها 12% عما تم تخصيصه في العام الماضي والتي تبلغ 357 مليار جنيه.

شملت القرارات أيضًا ترشيد جميع أعمال السفر خارج البلاد إلا للضرورة القصوى، وذلك بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء أو في حالة تحمل الجهة الداعية جميع تكاليف السفر (بما في ذلك المنح التعليمية) وذلك بعد موافقة الجهات المختصة. وقد شمل النهج التقشفي للحكومة كافة موازنات الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة اعتبارًا من تاريخ صدور القرار، وحتى نهاية السنة المالية 2022-2023، وبشرط ألا يؤثر ذلك على أداء الجهات المخاطبة بأحكامه.

وقد سبق ترشيد الإنفاق، قرارات أخرى صدرت عن رئاسة مجلس الوزراء تتمثل في ترشيد استهلاك الكهرباء في جميع المنشآت والمباني الحكومية طوال ساعات العمل الرسمية، والالتزام بغلق الإنارة بشكل تام عقب انتهاء ساعات العمل الرسمية، علاوة على خفض الإنارة بالشوارع والميادين العامة والمحاور الرئيسية بنسبة 75% دون التأثير على السلامة العامة للمواطنين، بهدف ترشيد الإنفاق على الطاقة، في ظل الفوارق السعرية الكبيرة التي تتكبدها الموازنة العامة للدولة في الطاقة المدعومة في مصر، فضلاً عن تكلفة الفرصة البديلة المتمثلة في تصدير تلك الكهرباء إلى الدول المجاورة والتي ترتبط معها مصر بخطوط الربط الكهربائي، أو من خلال تصدير الغاز الطبيعي المتوفر من عملية ترشيد استهلاك الكهرباء.

واردات مصر من الطاقة والغذاء (مليار دولار)

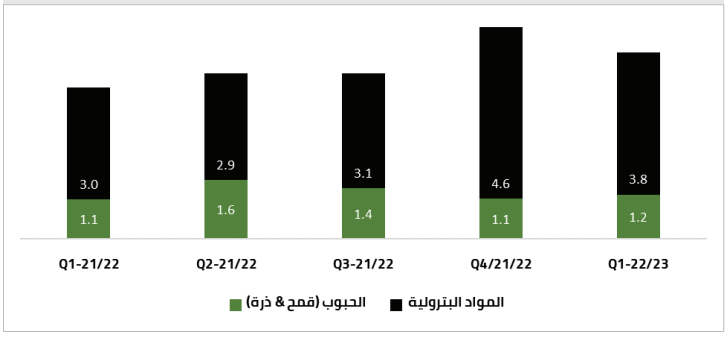

المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي المصري.

دلالات اقتصادية

تعكس قرارات ترشيد الإنفاق العام للحكومة المصرية مجموعة من الدلالات الاقتصادية الأساسية من أبرزها، ما يلي:

- **محاولة تجاوز التحديات الاقتصادية:** إذ يواجه الاقتصاد المصري تحديات متصاعدة إثر الضغوطات التي فرضتها الحرب الروسية-الأوكرانية في فبراير من العام الماضي، والتي سبقها تحرك كبير للأموال الساخنة من الأسواق الناشئة ومنها مصر، حيث خرج قرابة 22 مليار دولار أمريكي من البلاد. أضف لذلك، تأثير الحرب على حركة السياحة العالمية، وارتفاع أسعار السلع الأساسية من الغذاء والطاقة. وكان لتلك المتغيرات أثر كبير على زيادة

العجز التجاري المصري للربع الثالث من العام 2021/2022 بنسبة 11.2 % ليصل إلى 11.8 مليار دولار مقابل 10.6 مليارات دولار. ومن ثم كانت الأوضاع صعبة، خاصة فيما يتعلق بتوافر العملات الأجنبية، حيث بلغ العجز بالميزان التجاري (صادرات وواردات السلع والخدمات) 9.1 مليارات دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام المالي 2023-2022، أي ما يمثل 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي.

عجز الميزان التجاري (مليار دولار)

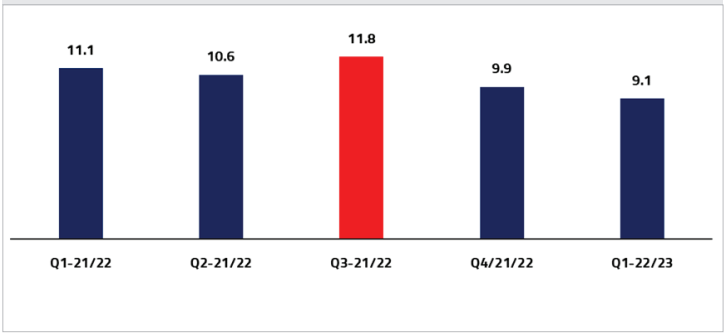

المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية - البنك المركزي المصري.

- **التواؤم مع السياسات النقدية:** تأتي قرارات الترشيد الحكومي والتي تستهدف خفض النفقات العامة لتتماشى مع السياسة النقدية التقشفية التي تتبعها البلاد، وتتمثل في انتهاج البنك المركزي المصري قرارات متوالية لرفع أسعار الفائدة بهدف خفض النقد المعروض بالسوق، وتخفيف دعم قيمة الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي.

- **آثار إيجابية متوقعة للتقشف:** من المتوقع أن يكون لقرارات الترشيد الحكومي آثار إيجابية في تخفيف الضغط على العملات الأجنبية، ومن ثم دعم الاحتياطيات النقدية الدولارية، وصرفها في أوجه الإنفاق السليمة، وإن كانت لا توجد أرقام تقريبية عن المستهدف الذي تخطط الحكومة لتوفيره. من جانب آخر، فإن قرارات ترشيد الإنفاق لا تعني توقف الدولة تمامًا عن المشروعات القومية التي تم قطع شوط في تنفيذها، إذ إن تلك القرارات لا تنطبق إلا على المشروعات الجديدة، أو المشروعات التي تمّ التخطيط لها، وتخصيص مخصصات للإنفاق عليها، وهو ما يعكس حرص صانع القرار على عدم إهدار ما تم إنفاقه على المشروعات الجاري تنفيذها حاليًا بوفقها.

مع ذلك، يمكن النظر في إبطاء وتيرة تنفيذ تلك المشروعات القومية وتمديد مواعيد التسليم الخاصة بها بهدف عبور أزمة نقص العملات الأجنبية، وكذلك في ظل بداية اتخاذ الولايات المتحدة الأمريكية قرار خفض سعر الفائدة مرة أخرى، حيث من المتوقع أن يشهد النصف الثاني من العام الجاري (يونيو - ديسمبر 2023)، والنصف الأول من العام المقبل، تثبيتًا وربما خفضًا في سعر الفائدة الأمريكية، خاصة بعد أن أظهرت معدلات التضخم بوادر أولية بعودتها للاستقرار مرة أخرى، إذ انخفضت من مستوى 9 % في يونيو 2022 إلى 6 % في مارس 2023.

بشكل عام، تُشكل قرارات الترشيد الحكومي نهجًا مرنًا للتعاطي مع التحديات الاقتصادية الراهنة، حيث تعتمد على سياسة خفض الإنفاق لترشيد الطلب على الموارد الدولارية، واحتواء معدلات التضخم من خلال خفض الطلب الحكومي على السلع والخدمات، ولتكون بذلك مثالاً يمكن للمواطنين اتباعه بانتهاج النهج التقشفي ذاته في الاستهلاك بهدف زيادة التوعية بطبيعة الأوضاع الاقتصادية الحالية، وضرورة التوجه نحو ترشيد الاستهلاك بشكل عام.

التحالف الوطني
للعمل الأهلي التنموي
THE NATIONAL ALLIANCE FOR CIVIL DEVELOPMENT WORK

حدود فاعلية المجتمع المدني في دعم الشرائح الفقيرة

ألقت الأزمة الاقتصادية العالمية في أعقاب جائحة كورونا والحرب الأوكرانية بظلالها على الدول النامية، ومنها مصر، حيث تراجعت العملة الوطنية، وتزايدت معدلات التضخم والبطالة، وانخفضت القدرة الشرائية لشرائح من المواطنين. وبرغم الإجراءات الحكومية لتعزيز مظلة الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر تضررًا من الأزمة؛ إلا أن تأثيرات الأزمة الاقتصادية، خاصة على الفئات الفقيرة ذات الخيارات المحدودة في فرص كسب الرزق، كانت أكبر من أن يتم احتواؤها فقط من خلال الإجراءات الحكومية. ومن ثمّ كان على المجتمع المدني أن يلعب دورًا مسانِدًا لجهود الدولة، الأمر الذي يطرح تساؤلاً حول حدود فاعلية هذا الدور، فضلاً عن طبيعة الدروس المستفادة والإجراءات المطلوبة لضمان استدامته مستقبلاً.

د. ولاء جاد الكريم

عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان،

مدير الوحدة المركزية لمبادرة «حياة كريمة» بوزارة التنمية المحلية

ECSS المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

احتياجات الفئات المستحقة

تنبع احتياجات الفئات المستحقة لتدخلات المجتمع المدني من التأثيرات المباشرة للأزمات الاقتصادية، إذ تؤدي هذه الأزمات إلى فقدان الأسر والفئات الأولى بالرعاية لجزء كبير من موارد الدخل، نتيجة نقص قدرتهم على الوصول إلى فرص عمل جديدة، أو الاحتفاظ باستمرارية أنشطتهم الاقتصادية المحدودة بطبيعتها.

وبحكم تفاعل عوامل نقص المستوى التعليمي ونقص مرونة الحراك الجغرافي بحثًا عن سبل عيش جديدة، وتآكل قدراتهم الشرائية؛ فإن الشرائح الفقيرة تفقد القدرة على الوفاء بالحد الأدنى من احتياجاتها الأساسية (الغذاء، والمسكن، والدواء، والملبس)، ومن ثم تصبح في أمسّ الحاجة إلى نوعين من التدخلات العاجلة. النوع الأول، التدخلات الإغاثية المباشرة، والتي تستهدف تأمين الاحتياجات الأساسية لهذه الفئات لفترة من الزمن ترتبط بالمدى الذي ستستغرقه تأثيرات الأزمة الاقتصادية. أما النوع الثاني من التدخلات فيتعلق باستعادة سبل كسب الرزق، وهي تستهدف ما وراء الدعم الإغاثي المباشر، وصولاً لتمكين هذه الفئات من امتلاك القدرة على الدخول مجددًا لسوق العمل المنتج، الذي يوفر لهم الحد المطلوب من الدخل، بما يساعدهم على الوفاء باحتياجاتهم الأساسية بأنفسهم.

ومن منظور إحصائي، فإن الفئات المعرّضة لخطر المعاناة من هذه التأثيرات هي الفئات المصنفة "كفقراء". ووفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك)، فإن 29.7% من المصريين مصنفون ضمن هذه الفئة، وبالتالي من المتوقع أن تركز منظمات المجتمع المدني جهودها داخل هذه النسبة التي لا تعد قليلة في بلد يصل تعداد سكانه إلى 104 ملايين نسمة.

استجابات المجتمع المدني

أبدت منظمات المجتمع المدني خلال الأزمة الاقتصادية الحالية أداءً لافتًا فيما يتعلق بتعاطيها مع احتياجات الفئات المتضررة والمستحقة للتدخلات العاجلة. ورغم أن استجابة تلك المنظمات كانت أكثر بروزًا في الشق "الإغاثي" المتمثل في تأمين سلة الغذاء الأساسية، إلا أن استمرار الأزمة ربما لشهور قادمة، قد يجعل هنالك تدخلات أخرى تنسحب إلى الجوانب المتعلقة بالتمكين من الوصول لفرص كسب الرزق. وفي ضوء ذلك، يمكن التقييم الأولي لمدى فاعلية استجابة المجتمع المدني لاحتياجات الفئات المستحقة من خلال عدة عوامل محددة، كالتالي:

- **التنسيق وتكامل الجهود:** كان أحد عيوب العمل الخيري والإغاثي في مصر سابقًا يتمثل في الجنوح للعمل الفردي وغياب آليات التنسيق فيما بينها، وهو ما كان يؤدي غالبًا لتكرار الجهود وحرمان فئات مستحقة من الوصول للمساعدات الإغاثية، وفي الوقت ذاته حصول فئات أخرى على مساعدات متكررة من أكثر من جهة. وقد اتسم أداء المجتمع المدني، خلال الأزمة الاقتصادية الأخيرة، بقدر من التنسيق تحت مظلة التحالف الأهلي للعمل التنموي. ورغم حاجة التحالف لمراجعة وتطوير بنيته التنظيمية على النحو الذي سنشير إليه لاحقًا، إلا أنه شكل قيمة مضافة هامة لتنسيق الجهود بين منظمات العمل الخيري، وساعد على الوصول إلى أعداد أكبر من الفئات المستحقة.

- **دعم القيادة السياسية:** ساند الرئيس عبد الفتاح السيسي جهود التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي، وحرص على حضور فاعليات إطلاق حملاته الأساسية، كما كان خطاب القيادة السياسية خلال هذه الفعاليات دقيقًا في إعلان دعمه للجهود التي تقوم بها منظمات العمل الأهلي سواء داخل التحالف أو خارجه، وهي إشارة هامة في بلد يبلغ عدد منظماته الأهلية المسجلة قانونًا ما يزيد على 50 ألف منظمة، وبالتأكيد غالبيتها العظمى خارج إطار التحالف. وقد ساهم دعم القيادة السياسية لجهود التعاطي مع الأزمة الاقتصادية في تشجيع القيادات التنفيذية على المستوى المحلي والعديد من المانحين والمتبرعين وقطاعات المسئولية المجتمعية بمؤسسات الأعمال في زيادة تمويلاتهم ودعمهم المقدم لمنظمات العمل الخيري المنضوية تحت راية "التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي".

خبرات العمل الخيري: تتمتع منظمات العمل الخيري الكبرى في مصر بخبرات متراكمة في العمل الإغاثي والتنموي أسهمت في سرعة الاستجابة للأزمة

الاقتصادية، والبناء على الآلية التنسيقية التي وفرها التحالف الأهلي للعمل التنموي.

- **القدرات البشرية:** في ظل مركزية المنظمات الخيرية الكبرى في مصر، لعبت عناصر أخرى محدّدًا جوهريًا في مدى فاعلية منظمات المجتمع المدني في الوصول لمستهدفاتها، ومنها تواجد المتطوعين على الأرض، ومدى انتشارهم الجغرافي، وشبكة المنظمات الأهلية الأصغر على مستوى القرى والمدن، وإلى حد كبير كانت العوامل متوافرة خلال الأزمة الاقتصادية الأخيرة.

- **القدرات التمويلية:** وهو محدد جوهري لفاعلية عمل منظمات المجتمع المدني وخاصة العمل الإغاثي، حيث يمكن القول إن المكون الرئيسي خلال الأزمة الأخيرة كان معتمدًا على مساهمات البنوك ومؤسسات الأعمال الكبرى، فضلاً عن موارد التبرعات التقليدية لمنظمات العمل الخيري الكبرى والتي تعمل في هذا السوق منذ سنوات.

متطلبات الفاعلية

إلى جانب العوامل السابقة التي أسهمت في تعزيز دور المجتمع المدني في التعامل مع تأثير الأزمة الاقتصادية، هناك عوامل أخرى قد تحتاج لتحسين ومراجعة خلال الفترة القادمة، وهي تنطوي على دروس مستفادة وإجراءات مطلوبة لضمان استدامة وتطوير قدرات منظمات المجتمع المدني في تلبية احتياجات الفئات المستحقة للدعم والرعاية، ومن أبرزها:

- مأسسة التنسيق والتكامل بين منظمات العمل الأهلي، حيث يحتاج التحالف الأهلي للعمل التنموي لتطوير بنيته التنظيمية والقواعد الحاكمة والمنظمة لعمله والعلاقات المتبادلة بين قيادة التحالف والمنظمات الأعضاء، فضلاً عن الوضع القانوني للتحالف، وضمانات ومتطلبات التنسيق والتكامل المستمرين بين المنظمات الأعضاء.

- بناء قاعدة بيانات وطنية يتم تحديثها باستمرار بالفئات الأولى بالرعاية والمستحقة للدعم، بحيث تتضمن معلومات منهجية ومبنية على أدلة علمية بشأن أوضاعهم والتدخلات التي استفادوا منها، وهذه المعلومات يمكن أن تشكل عاملاً حاسمًا في وصول الدعم لمستحقيه.

- التأكيد على إتاحة ودعم مسارات العمل التكاملي والمنسق بين أطراف العمل الأهلي بالشكل الذي يجعل من تجربة التحالف الأهلي للعمل التنموي قابلة للتكرار على نطاقات جغرافية وفئوية أوسع، ولا يحول التحالف القائم في حد ذاته إلى تنظيم بديل أو مؤسسة وحيدة تنضوي تحتها منظمات العمل الخيري. ولعل خطاب القيادة السياسية في هذا الشأن كان متوافقًا مع هذه الرؤية إلى حد بعيد.

- الحاجة لمعالجة القصور في توفير باقي حزمة الخدمات الإغاثية المتجاوزة لتوفير سلة الغذاء، والبحث عن مداخل مناسبة لتأمين حصول الفئات المستحقة على الدعم المرتبط بالمسكن والرعاية الصحية والملبس أثناء الأزمات الاقتصادية.

- الحاجة للانتقال إلى المستوى الثاني من التدخلات المرتبطة بوجود الأزمات الاقتصادية، خاصة المتعلقة باستعادة سبل كسب الرزق، وهو ما يتطلب إدماج منظمات أخرى تتمتع بخبرة في مجالات التدريب التحويلي، ودعم المشروعات متناهية الصغر، وتطوير المهارات المطلوبة في سوق العمل. وتستهدف تلك التدخلات تعزيز "مرونة" الفئات المعرضة لتأثير الأزمات الاقتصادية، وتمكينها من التعافي والانتقال السلس بين سلاسل القيمة للنشاطات الاقتصادية المختلفة.

- الحاجة إلى تبني منهج مناسب لتطبيق "استراتيجية التخارج من الفقر"، بالنسبة للفئات المعرضة للخطر والأولى بالرعاية، وهنا برزت تجارب سابقة محليًا وعالميًا يمكن البناء عليها والاستفادة منها، وبناء نموذج يلائم السياق المصري يتم تطبيقه بشكل متكامل بين منظمات العمل الأهلي والحكومة.

قضايا نوعية

مخاطر انعدام الأمن الغذائي على أجيال الشرق الأوسط

أصدر البنك الدولي تقريرًا في شهر أبريل 2023، تحت عنوان "حين تتبدل المصائر: الآثار طويلة الأجل لارتفاع الأسعار وانعدام الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، حيث توقع تباطؤ معدل النمو الاقتصادي خلال العام الجاري، خاصة مع زيادة معدل تضخم أسعار المواد الغذائية مما يضع ضغوطًا إضافية على الأسر الأشد فقرًا. وبينما حذّر التقرير من تأثير انعدام الأمن الغذائي على الأجيال القادمة، فقد أوضح التفاوت في معدلات النمو وتأثير الصدمات على مستوى أربع مجموعات فرعية بالمنطقة، وهي: البلدان النامية المستوردة للنفط، والبلدان النامية المصدرة للنفط، والبلدان الواقعة في صراعات، ودول مجلس التعاون الخليجي، والتي استفادت من الإيرادات النفطية غير المتوقعة.

تسريب وثائق «البنتاجون».. كيف يتسع تهديد الأمن السيبراني؟

أثار تسريب وثائق عسكرية سريّة تتبع وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) على يد شاب في العشرينيات من عمره على منصة "ديسكورد" جدلاً واسعًا حول تغير مصادر تهديد الأمن السيبراني في الولايات المتحدة. إذ تدلل الواقعة على أن التجسس وآلياته لم يعد مقصورًا على القراصنة الأجانب وأجهزة الاستخبارات الأجنبية، بل يشمل خبراء أمن المعلومات ممن يمكنهم الوصول إلى المعلومات والبيانات المهمة وتسريبها، لا للإضرار عمدًا بالأمن القومي للبلاد، بل لأغراض الربح المادي أو الشهرة أو التفاخر. لا سيما وأن منصة "ديسكورد" التي تأسست عام 2015، على يد مبرمج يدعى "جيسون كيترون"، هي مخصصة للدردشة بين مستخدمي ألعاب الفيديو، ويزورها أكثر من 150 مليون شخص شهريًا، بحسب صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية.

مخاطر انعدام الأمن الغذائي على أجيال الشرق الأوسط

أصدر البنك الدولي تقريرًا في شهر أبريل 2023، تحت عنوان "حين تتبدل المصائر: الآثار طويلة الأجل لارتفاع الأسعار وانعدام الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، حيث توقع تباطؤ معدل النمو الاقتصادي خلال العام الجاري، خاصة مع زيادة معدل تضخم أسعار المواد الغذائية مما يضع ضغوطًا إضافية على الأسر الأشد فقرًا. وبينما حذّر التقرير من تأثير انعدام الأمن الغذائي على الأجيال القادمة، فقد أوضح التفاوت في معدلات النمو وتأثير الصدمات على مستوى أربع مجموعات فرعية بالمنطقة، وهي: البلدان النامية المستوردة للنفط، والبلدان النامية المصدرة للنفط، والبلدان الواقعة في صراعات، ودول مجلس التعاون الخليجي، والتي استفادت من الإيرادات النفطية غير المتوقعة.

سالي عاشور
باحث بوحدة الإقتصاد ودراسات الطاقة
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تباطؤ النمو الاقتصادي

يتوقع تقرير البنك الدولي أن تنمو منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 3% في عام 2023 و3.1 % في عام 2024، وهو ما ينخفض بكثير عن معدل النمو البالغ 5.8 % في عام 2022، بل وكذلك عن توقعات متوسط النمو العالمي. إلا أن هذا المتوسط لمعدل النمو يُخفي تفاوتًا واضحًا بين دول المنطقة. فمن المتوقع أن يتباطأ النمو في دول مجلس التعاون الخليجي من 7.3% في عام 2022 إلى 3.2% في عام 2023، مدفوعًا بتوقعات انخفاض أسعار النفط عن المستويات المرتفعة التي وصلتها عام 2022. بينما قد تنمو البلدان النامية المصدرة للنفط بنسبة 2.2% في عام 2023، لتتباطأ عن نموها البالغ 3.9% في عام 2022. ومن المتوقع أيضًا أن تنمو البلدان النامية المستوردة للنفط بنحو 3.6% عام 2023 و3.7% عام 2024، على الرغم من أن هذا يرجع إلى حد كبير إلى توقعات النمو المرتفع نسبيًا لمصر.

توقّعات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2021 - 2024)

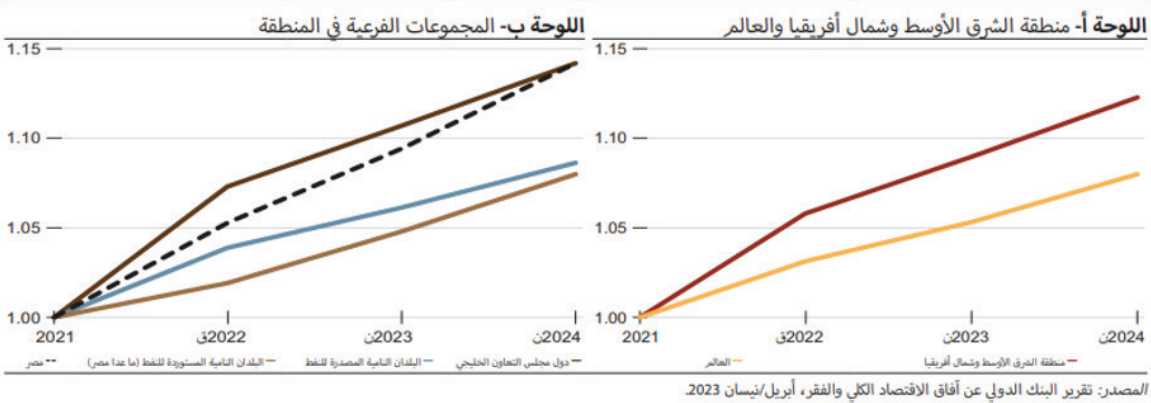

المصدر: تقرير البنك الدولي عن آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، أبريل/نيسان 2023.

ملحوظة: ق = تقديرات، ن = تنبؤات، دول مجلس التعاون الخليجي = البحرين والكويت وسلطنة عمان وقطر والسعودية والإمارات. البلدان النامية المصدرة للنفط = الجزائر وإيران والعراق. البلدان النامية المستوردة للنفط (ما عدا مصر) = جيبوتي والأردن والمغرب وتونس والأراضي الفلسطينية. تم تحويل معدلات النمو في مصر إلى سنة تقويمية. العالم = البلدان الأعضاء في البنك الدولي. يحسب متوسط النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ودول مجلس التعاون الخليجي، والبلدان النامية المصدرة للنفط، والبلدان النامية المستوردة للنفط ما عدا مصر، على أنه المتوسط المرجح لنمو إجمالي الناتج المحلي السنوي باستخدام إجمالي الناتج المحلي السنوي 1-t كوزن مرجح.

في الوقت ذاته، يُشير التقرير إلى التغيرات في معدل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لكونه مقياسًا أكثر دقة لمستويات المعيشة، حيث يتوقع أن يتباطأ نمو هذا المعدل إلى 1.6 % و1.7 % في 2023 و2024 على التوالي مقارنة بنسبة 4.4 % في عام 2022. وقد يكون هذا التباطؤ في النمو أكثر حدة في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث قد يصل إلى 1.8 % في عام 2023 و2.0 % في عام 2024، مقارنة بـ 5.5% في عام 2022. أما المعدلات بالنسبة للبلدان النامية المصدرة للنفط، فهي 0.8 % في 2023 و1.0 % في عام 2024، وبالنسبة للبلدان النامية المستوردة للنفط، فهي 2.1 % في عام 2023 و2.2% في عام 2024.

تطور معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (2021 - 2024)

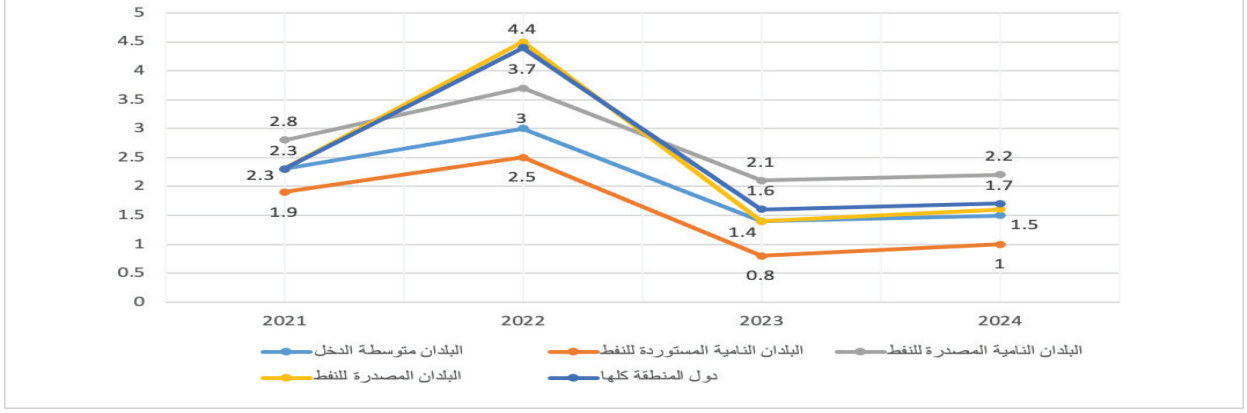

تزايد معدّلات التضخم

وصل تضخم أسعار الغذاء إلى رقم مزدوج في معظم دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ذات الدخل المتوسط والمنخفض في عام 2022، ويعد تضخم أسعار المواد الغذائية أعلى بكثير من التضخم الكلي في أغلب دول المنطقة. وركز تقرير البنك الدولي بشكل خاص على تأثير تضخم أسعار المواد الغذائية على انعدام الأمن الغذائي، إذ وجد أن 8 من أصل 16 دولة تعاني من تضخم في أسعار المواد الغذائية، مما أثر على الأسر الفقيرة أكثر من غيرها لأنها تُنفق أكثر من ميزانياتها.

وأضاف التقرير أن متوسط تضخم أسعار الغذاء على أساس سنوي في 16 اقتصادًا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بين مارس وديسمبر 2022 بلغ 29%، وقد ارتفع التضخم الرئيسي في المتوسط خلال تلك الفترة إلى 19.4% على أساس سنوي خلال تلك الفترة، مقارنة بنحو 14.8% بين أكتوبر 2021 وفبراير 2022.

توقّعات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2021 - 2024)

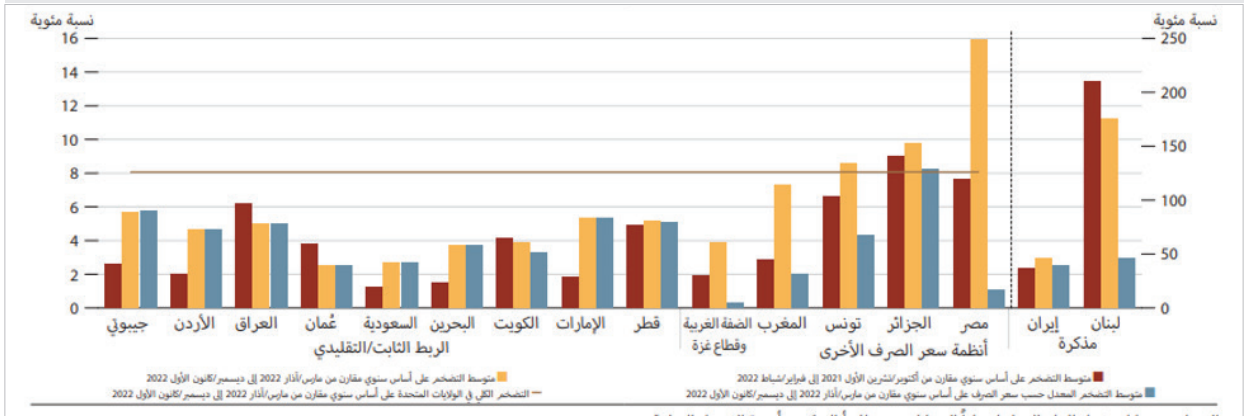

المصادر: حسابات خبراء البنك الدولي استناداً إلى بيانات من هافر أناليتيكس وأجهزة الإحصاء الوطنية.

ملاحظة: تبين الأعمدة الزرقاء متوسط معدل التضخم على أساس سنوي مقارن لو ظل سعر الصرف الثنائي لكل بلد بالدولار الأمريكي عند مستوى فبراير/شباط 2022. وتستبعد ليبيا وسوريا واليمن بسبب نقص البيانات. يتم عرض البلدان بترتيب تصاعدي بناءً على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022 داخل مجموعات البلدان.

وقد أشار التقرير إلى أبرز التدخلات التي اتخذتها دول المنطقة للتخفيف من حدة التضخم، وتنقسم إلى إجراءات لضبط أسواق المنتجات، منها زيادة دعم المواد الغذائية، وفرض ضوابط جديدة على الأسعار، وتحديد أسعار صرف خاصة بمنتجات محددة، إلى جانب اتخاذ دول المنطقة عددًا من إجراءات الحماية الاجتماعية ويأتي في مقدمتها التحويلات النقدية، ودفع مساعدات لدفع تكاليف المرافق، وتقديم مساعدات مالية للأفراد، والأسر محدودة الدخل. ويوضح الجدول التالي أبرز التحركات على مستوى الدول.

تغيرات سياسات أسواق المنتجات والتحويلات الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ فبراير/ شباط 2022

	الإجراءات التدخلية في أسواق المنتجات							الحماية الاجتماعية المستهدفة		
	زيادة دعم المواد الغذائية والوقود	فرض ضوابط جديدة على الأسعار	القواعد التنظيمية للتجارة	الإعفاءات الضريبية غير المباشرة	أسعار الصرف الخاصة بمنتجات محددة	زيادة الأسعار المنظمة/ خفض الدعم	التحويلات النقدية	مساعدات لدفع تكاليف المرافق ومساعدات مالية	تحسين الاستهداف
مجلس التعاون الخليجي									
عُمان	✓	✓						✓	
السعودية		✓					✓		
البحرين				✓				✓	
الكويت	✓								
الإمارات	✓	✓						✓	
قطر									
البلدان النامية المصدرة للنفط									
سوريا			✓		✓	✓			✓
اليمن			✓			✓		✓	
الجزائر		✓	✓	✓				✓	
العراق	✓		✓				✓	✓	✓
إيران			✓		✓	✓	✓		
ليبيا		✓	✓					✓	
البلدان النامية المستوردة للنفط									
الضفة الغربية وقطاع غزة	✓	✓		✓					
جيبوتي	✓	✓		✓			✓	✓	✓
المغرب	✓								
الأردن	✓	✓	✓	✓		✓	✓	✓	
تونس	✓	✓	✓			✓			
مصر	✓	✓	✓			✓	✓	✓	
لبنان					✓	✓	✓	✓	
الإجمالي: من 19	**10**	**10**	**9**	**5**	**3**	**7**	**7**	**11**	**3**

المصدر: تقديرات خبراء الاقتصاد المُطرين وخبراء البنك الدولي استناداً إلى تقارير إخبارية حتى فبراير/شباط 2023.

ملاحظات: تظهر البلدان بالترتيب التصاعدي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لعام 2022 داخل مجموعات البلدان.

انعدام الأمن الغذائي

يمكن أن يؤدي تضخم أسعار الغذاء، حتى لو كان مؤقتًا، إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي. حيث قد تتسبب زيادة تلك الأسعار في أضرار طويلة الأجل لا يمكن إصلاحها، خاصة للأطفال. إذ تشير الخبرات الدولية إلى أن الصدمات السلبية قد تكون لها آثار متعددة الأجيال على نتائج التنمية في التعليم والصحة والدخل، وعدد من المجالات أخرى. كما يمكن أن يؤدي عدم كفاية التغذية إلى اضطراب نمو الأطفال، مما يعني أن انعدام الأمن الغذائي قد يتسبب في أضرار جسيمة، حيث يتردد صداها من خلال الأطفال في دول المنطقة.

ويفرض انعدام الأمن الغذائي تحديات على منطقة كانت تعاني بالفعل من نقص التغذية والصحة للأطفال قبل صدمات جائحة COVID-19 والحرب في أوكرانيا. حيث تُشير المعدلات الأولية للتقزم - الذي يُعد مقياسًا للأثر التراكمي لأوجه القصور الصحي لدى الطفل من سن ما قبل الولادة إلى سن 5 سنوات – إلى أنها أعلى بكثير في العديد من البلدان بالمنطقة مقارنة بأقرانها.

ويتجلى العبء المزدوج لسوء التغذية في انتشار السمنة لدى الأطفال، جنبًا إلى جنب مع نقص التغذية في العديد من اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويتوقع التقرير أن واحدًا من كل خمسة أشخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من المحتمل أن يعاني من انعدام الأمن الغذائي في عام 2023.

ختامًا، يوصي التقرير بسرعة معالجة انعدام الأمن الغذائي المزمن قبل أن يتصاعد إلى أزمات كاملة، عبر سن بعض السياسات، مثل التحويلات النقدية والعينية، على الفور لوقف حالات انعدام الأمن الغذائي الحادة، كما نبه إلى أن أنظمة البيانات في المنطقة غير مجهزة بشكل جيد لرصد وتتبع ارتفاع التهديد بانعدام الأمن الغذائي.

معدل انتشار التقزم: بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقابل البلدان المناظرة في الداخل

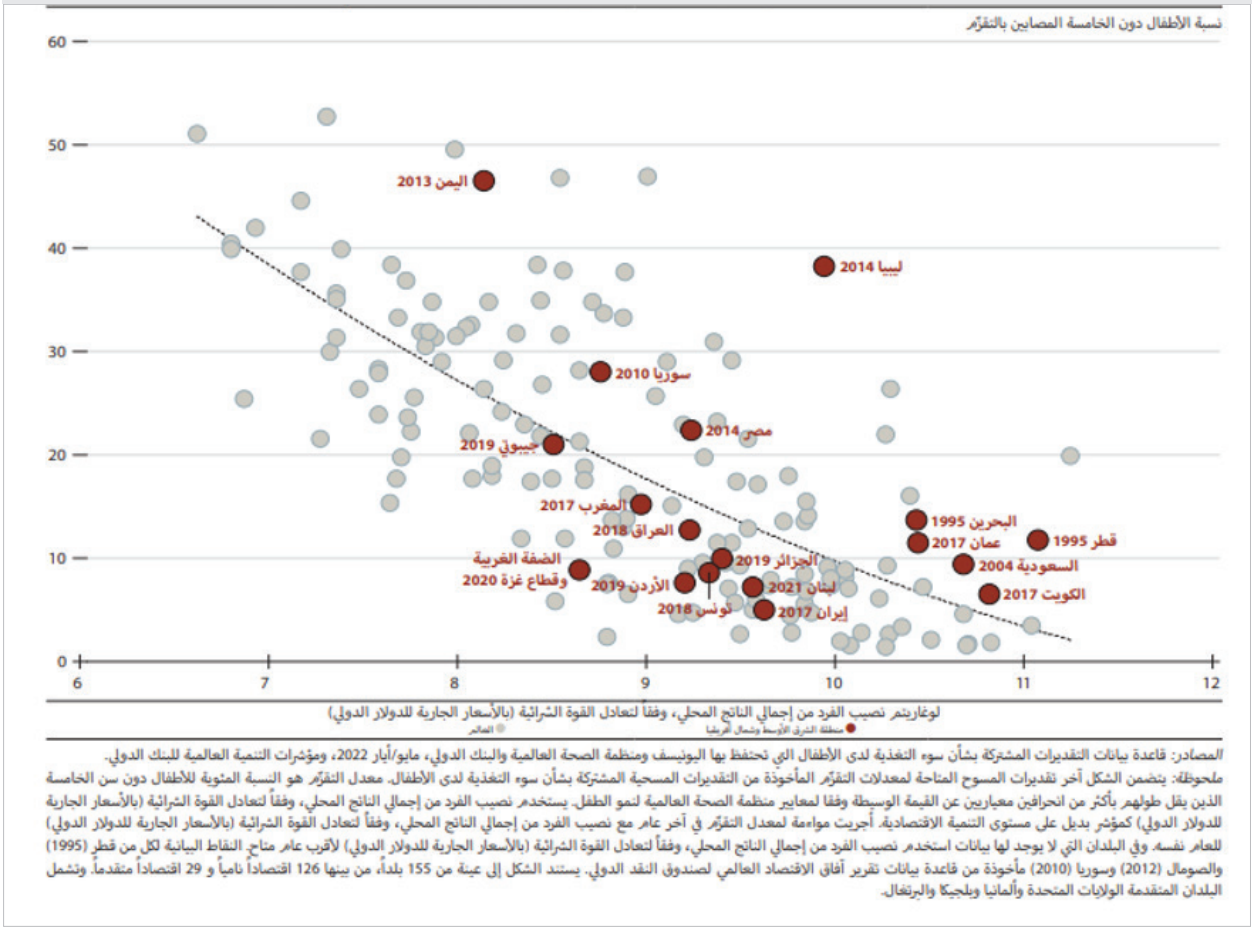

المصادر: قاعدة بيانات التقديرات المشتركة بشأن سوء التغذية لدى الأطفال التي تحتفظ بها اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، مايو/أيار 2022، ومؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

ملحوظة: يتضمن الشكل آخر تقديرات المسوح المتاحة لمعدلات التقزم المأخوذة من التقديرات المسحية المشتركة بشأن سوء التغذية لدى الأطفال. معدل التقزم هو النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يقل طولهم بأكثر من انحرافين معياريين عن القيمة الوسيطة وفقا لمعايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل. يستخدم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وفقاً لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الجارية للدولار الدولي) كمؤشر بديل على مستوى التنمية الاقتصادية. أجريت مواءمة لمعدل التقزم في آخر عام مع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وفقاً لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الجارية للدولار الدولي) للعام نفسه. وفي البلدان التي لا يوجد لها بيانات استخدم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وفقاً لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الجارية للدولار الدولي) لأقرب عام متاح. النقاط البيانية لكل من قطر (1995) والصومال (2012) وسوريا (2010) مأخوذة من قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي. يستند الشكل إلى عينة من 155 بلداً، من بينها 126 اقتصاداً نامياً و 29 اقتصاداً متقدماً. وتشمل البلدان المتقدمة الولايات المتحدة وألمانيا وبلجيكا والبرتغال.

تسريب وثائق "البنتاجون".. كيف يتسع تهديد الأمن السيبراني؟

أثار تسريب وثائق عسكرية سرّية تتبع وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) على يد شاب في العشرينيات من عمره على منصة "ديسكورد" جدلاً واسعًا حول تغير مصادر تهديد الأمن السيبراني في الولايات المتحدة. إذ تدلل الواقعة على أن التجسس وآلياته لم يعد مقصورًا على القراصنة الأجانب وأجهزة الاستخبارات الأجنبية، بل يشمل خبراء أمن المعلومات ممن يمكنهم الوصول إلى المعلومات والبيانات المهمة وتسريبها، لا للإضرار عمدًا بالأمن القومي للبلاد، بل لأغراض الربح المادي أو الشهرة أو التفاخر. لا سيما وأن منصة "ديسكورد" التي تأسست عام 2015، على يد مبرمج يدعى "جيسون كيترون"، هي مخصصة للدردشة بين مستخدمي ألعاب الفيديو، ويزورها أكثر من 150 مليون شخص شهريًا، بحسب صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية.

د. رغدة البهي

رئيس وحدة الأمن السيبراني

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أبعاد التهديد

اعتبر رئيس لجنة الرقابة والمساءلة في مجلس النواب وعضو الكونجرس الجمهوري "جيمس كومر"، أنّ تسريب الوثائق يعكس "أزمة أمنية سيبرانية ضخمة" تحدث داخل البنتاجون، والذي من المقرر أن يُجري مراجعة لمنع حدوث مثل هذا التسريب مرة أخرى. ويمكن الوقوف على أبرز ملامح تلك "الأزمة" بالوقوف على النقاط التالية:

- **مصدر التسريب:** سرّب وثائق البنتاجون السرية "جاك دوغلاس تيكسيرا"، وهو طيار في الحرس الوطني الجوي لماساتشوستس، والمسئول عن تشغيل شبكة الاتصالات العالمية للقوات الجوية. ووفقًا لوثائق الاتهام، عمل "تيكسيرا" في جناح المخابرات رقم 102 ومقره في قاعدة أوتيس الجوية في كيب كود بولاية ماساتشوستس منذ مايو 2022، كما عمل والده وأخوه غير الشقيق في القاعدة العسكرية نفسها. وقد طرح ذلك تساؤلات عن كيفية تمكن جندي صغير من ذوي الرتب المنخفضة من الوصول إلى وثائق حكومية، وعن أسباب قيامه بكشف معلومات سرية لخصوم الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الذي أقسم فيه على حماية أمنها.

- **منصة التسريب:** تمكّن "تيكسيرا" من أخذ المستندات إلى مقر إقامته وتصويرها دون أن يلاحظه أحد، لا سيما أنه لم يكن ينوي نشر الوثائق خارج مجموعته، ولذا استخدم حسابًا على وسائل التواصل الاجتماعي باسمه الحقيقي ومعلومات بطاقة الائتمان، وإن نُشرت لاحقًا على خوادم "ديسكورد"، ومنها انتقلت إلى منتدى محبي اليوتيوبر (wow_mao)، وآخر يُسمى (Mi-necraft Earth Map)؛ حيث استخدمها مستخدم مجهول لكسب جدال عبر الإنترنت حول الحرب في أوكرانيا.

جدير بالذكر أنّه تم نشر ما لا يقل عن 50 وثيقة سرية على منصة "ديسكورد" منذ ديسمبر 2022 دون أن يلاحظها أحد، وهو ما يعني تسريب معلومات تمسّ صميم الأمن القومي الأمريكي، وتطال عددًا واسعًا من الدول على منصة مفتوحة قبل أن تدرك الأجهزة الأمنية الأمريكية حدوث ذلك بالفعل. وحتى بعد أن علمت هذه الأجهزة بوجودها، بعد ظهور عدد صغير من الوثائق السرية التي تطرقت لتفاصيل حساسة حول الحرب الروسية-الأوكرانية، بالإضافة إلى التنصت على قادة العالم من قبل وكالات الاستخبارات على "تويتر" و"تليجرام"؛ لم تتمكن وزارة الدفاع من فهم نطاق وحجم وتأثير تلك التسريبات بشكل آني، لتخضع الأمر للتحقيق.

- **أسباب واهية:** يُعد "تيكسيرا" هو من وجّه دعوة لمجموعة من الأشخاص في غرفة للدردشة عبر منصة "ديسكورد" في 2020، وأطلق على مجموعة الدردشة خاصته اسم "ثاج شيكر سنترال" (Thug Shaker Central) التي تراوح عدد أعضائها بين 20 إلى 30 عضوًا على الأرجح، ومعظمهم من الشباب الذكور المنتمين إلى بلدان مختلفة. وقد تبادلت مجموعة الدردشة فيما بينها "ميمات" ونكات جريئة، بالإضافة إلى مشاهدة الأفلام وإقامة صلوات. وقد كان "تيكسيرا" حريصًا على إثارة إعجابهم، لذا سبق له أن نشر معلومات حساسة عبر غرفة الدردشة. بيد أنه شرع في نشر صور الوثائق المسربة بعد أن أصبح محبطًا من عدم انتباه أعضاء تلك الغرفة الآخرين له مع تزايد اهتمامهم بفيديوهات اليوتيوب. وهو ما يعني تسريب معلومات سرية لا لأغراض التجسس أو القرصنة من قبل وكالة

استخبارات أجنبية أو منصة إعلامية معادية، بل لأسباب واهية يأتي في مقدمتها الشهرة وجذب الانتباه على غرفة دردشة غامضة كسرًا للملل والسرية التي يفرضها العمل، وهو ما يسلط الضوء على خطورة بعض التهديدات السيبرانية التي قد يتسبب فيها مجموعة من الهواة لأغراض الترفيه والعبث.

- **ليست سابقة:** لا يُعد تسريب وثائق وزارة الدفاع الأمريكية سابقة هي الأولى من نوعها؛ فقد سبق وسرب المتخصص في تكنولوجيا المعلومات والمتعاقد الفيدرالي ومسئول الأنظمة في هاواي -آنذاك- "إدوارد سنودن" معلومات سرية تابعة لوكالة الأمن القومي في عام 2013، بعد أن تمكن من الوصول إلى مجموعة من السجلات والخوادم لإصلاح بعض المشكلات الفنية؛ وهو ما يعني تراجع فعالية التدابير الأمريكية المضادة التي تُتخذ في مثل تلك الحالات وتشمل عادة: إعادة تقييم من يمكنه الوصول إلى هذا النوع من الملفات، والنظر في كيفية منع التسريبات المستقبلية، وتشديد الإرشادات المتعلقة بحماية المعلومات السرية والحساسة، مع الأخذ في الاعتبار أن ظهور المستندات في وسائل الإعلام أو على أي موقع ويب أو في أي محادثة لا يعني رفع السرية عنها؛ بسبب التأثير المحتمل على الأمن القومي وسلامة وأمن الموظفين الأمريكيين وحلفاء الولايات المتحدة.

- **اتّساع مصادر التهديد:** تحتوي الوثائق المسربة على مجموعة تقييمات استخباراتية حول الحرب الروسية-الأوكرانية، بجانب معلومات استخبارية حساسة تطال بعض دول العالم. فقد أشار إحداها إلى وجود عدد صغير من القوات الخاصة الغربية البريطانية والأمريكية والفرنسية العاملة داخل أوكرانيا، بينما تعلقت الأخرى بتوقيت جاهزية الألوية الأوكرانية الجديدة وقطع المدفعية التي يقدمها الحلفاء الغربيون لأوكرانيا. كذلك ذهبت بعض التسريبات إلى تردد كوريا الجنوبية في بيع أسلحة للاستخدام في أوكرانيا، واختبار بكين أحد صواريخها التجريبية الذي تفوق سرعته سرعة الصوت، وغير ذلك.

وعلى الرغم من عدم تعرض أي من الدول المذكورة، سواء الصين أو كوريا الجنوبية أو بريطانيا أو فرنسا، إلى أي هجوم أو خرق سيبراني، فقد تسببت الوثائق المسربة في كشف بعض المعلومات الاستراتيجية التي عمدت تلك الدول إلى إخفائها، وهو ما يعني اتساع ما يشمله الأمن السيبراني لتلك الدول بالضرورة ليطال ليس فقط أنظمة معلوماتها، بل ما تملكه الدول الأخرى من معلومات بشأنها أيضًا.

ختامًا، دفعت بعض التحليلات بأن التسريب الأخير لوثائق سرية من البنتاجون قد يكون أخطر من التسريبات السياسية، لأنه أكثر انتشارًا وعشوائية من ناحية، ويؤشر إلى مستويات جديدة من التهديد من ناحية ثانية. فقد يصبح تسريب المعلومات في العالم الموازي أكثر إثارةً من ملل العالم المادي، وقد يحدث على يد لاعبين متخصصين في الأمن القومي لكسب النفوذ أو لإبهار الأصدقاء. لذا، تتزايد أهمية تكييف جهود التجسس المضاد مع ثقافة التسريب الجديدة لتتجاوز بعض التعديلات الشكلية أو الإجرائية من ناحية، واستحداث سياسات مبتكرة للتصدي للأنواع الجديدة من التسريب -بعد أن تحول لاعبو الفيديو إلى مخبرين- من خلال تضييق نطاق من يمكنه الوصول إلى التقارير السرية من ناحية ثانية.

العراق بعد عقدين من الغزو الأمريكي.. مؤشرات تنموية

قبل عقدين، أطلق الرئيس الأمريكي -آنذاك- جورج بوش حملة عسكرية تدعى "عملية حرية العراق". تصور الأمريكيون أنهم بهذه الحرب سينقلون العراق، ومن بعده الشرق الأوسط كله، إلى مستقبل جديد تسوده الديمقراطية والازدهار الاقتصادي؛ لكن هذه الحرب كلفت العراق والمنطقة الكثير. فما هي أهم التغيرات خاصة التنموية التي لحقت بالعراق خلال العشرين عامًا المنقضية منذ الغزو الأمريكي؟

هبة زين

باحث أول - بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ECSS المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تطور عدد سكان العراق (مليون نسمة)

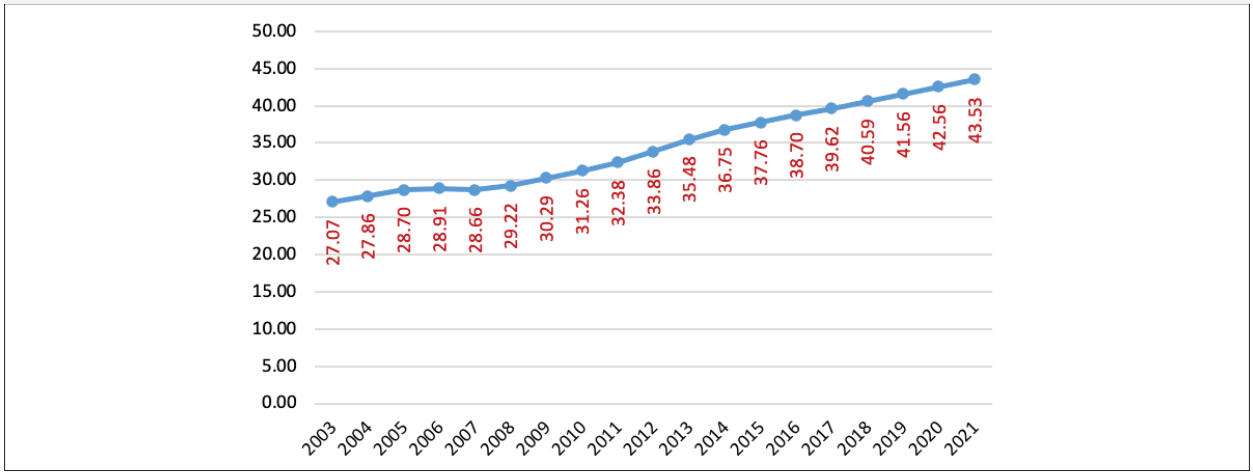

تطور أعداد المهاجرين العراقيين خلال الفترة (2000-2015) وفقًا لبيانات البنك الدولي

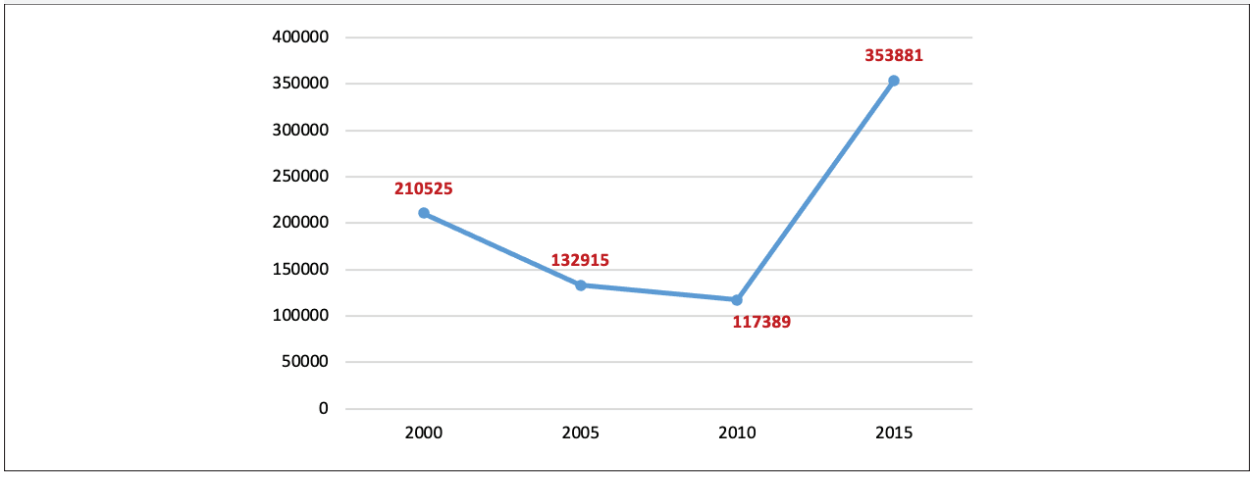

تطور عدد اللاجئين العراقيين وفقًا لبيانات البنك الدولي

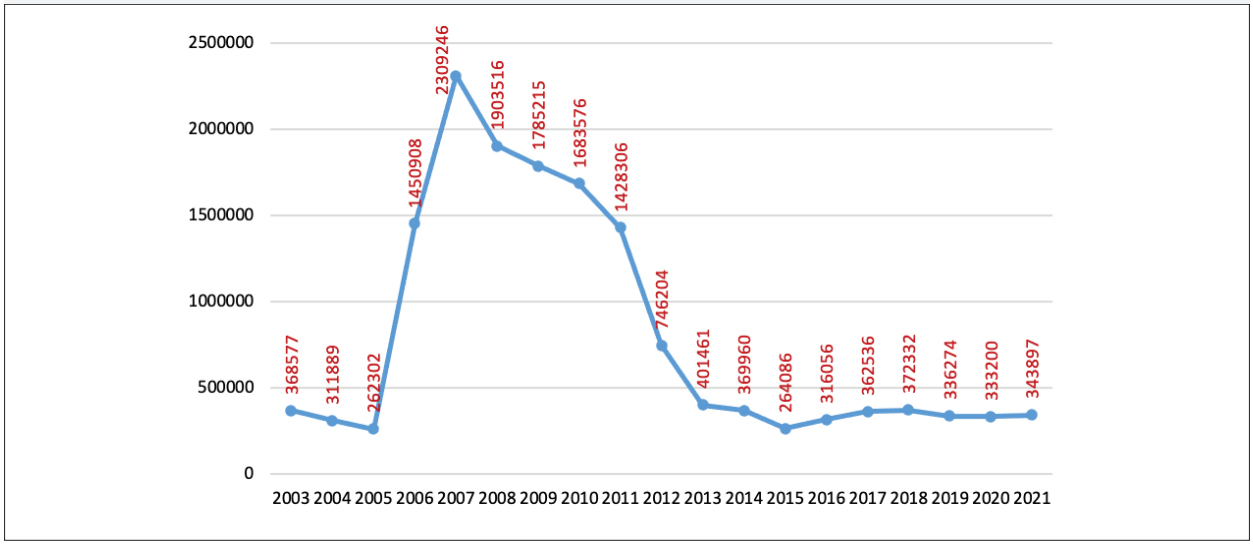

تطور نسبة المشاركة في قوة العمل بالعراق*

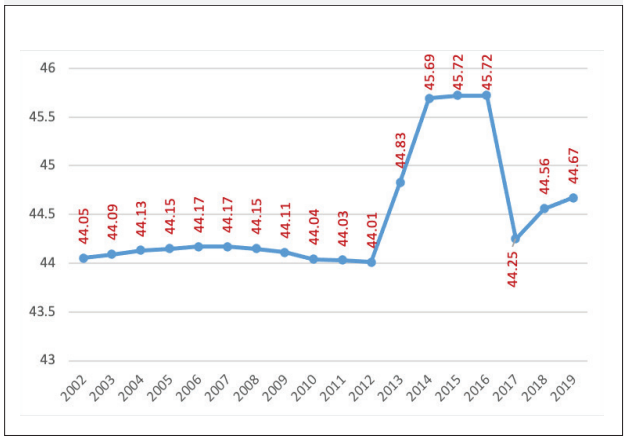

تطور معدل البطالة في العراق (%)

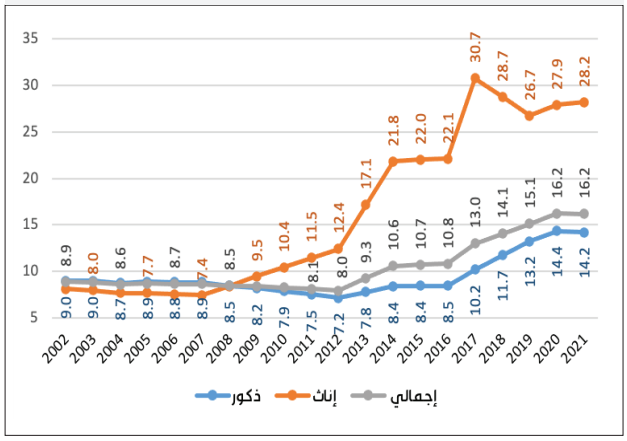

تطور معدل التضخم السنوي بدولة العراق (%)

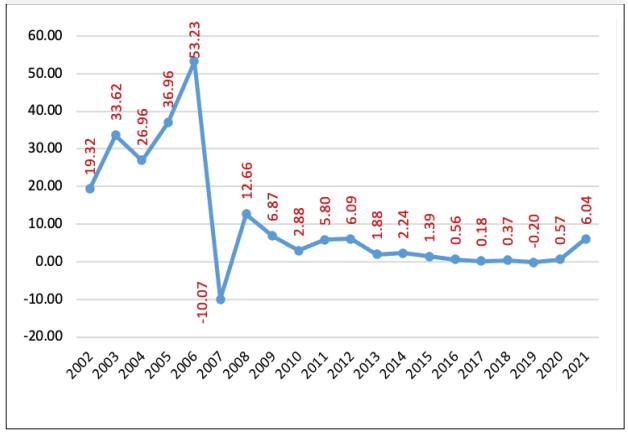

إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية (بالتريليون دينار عراقي)

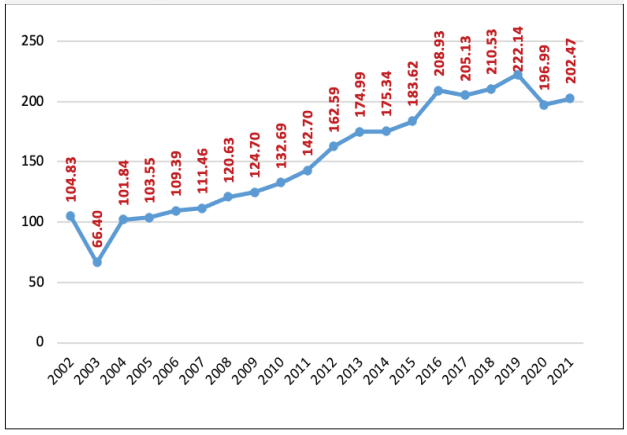

نمو إجمالي الناتج المحلي لدولة العراق (% سنويًا)

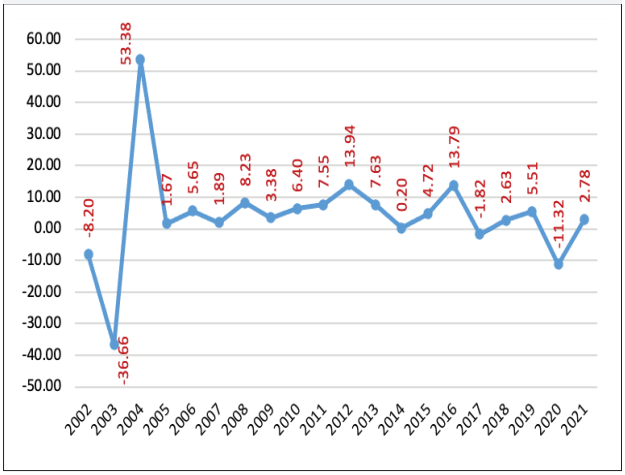

النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنويًا)

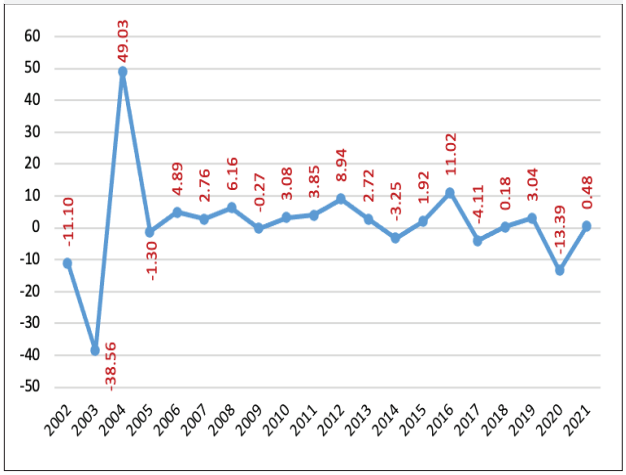

واردات وصادرات السلع والخدمات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (%)

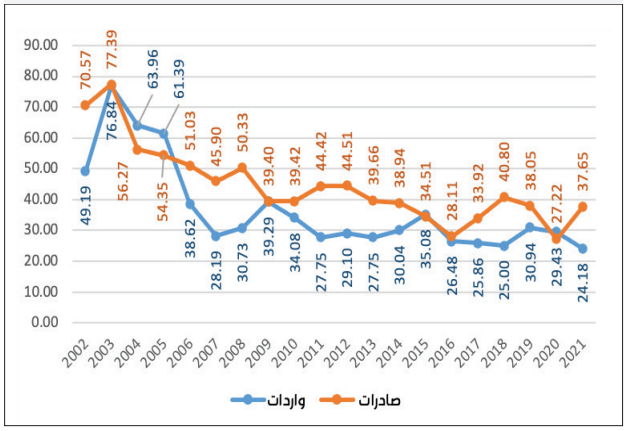

الأراضي الزراعية العراقية كنسبة من مساحة العراق الكلية (%)

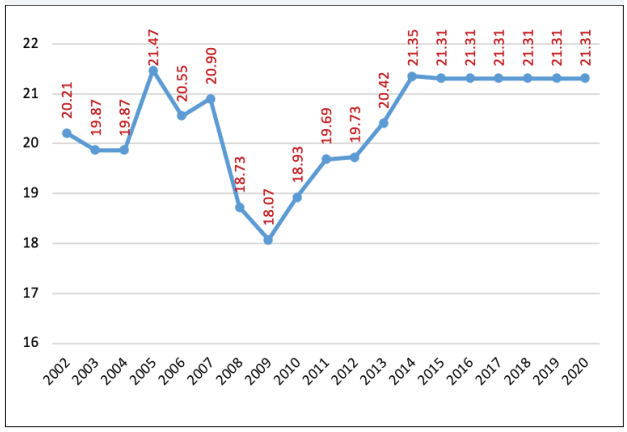

تطور قيمة مؤشر التنمية البشرية للعراق

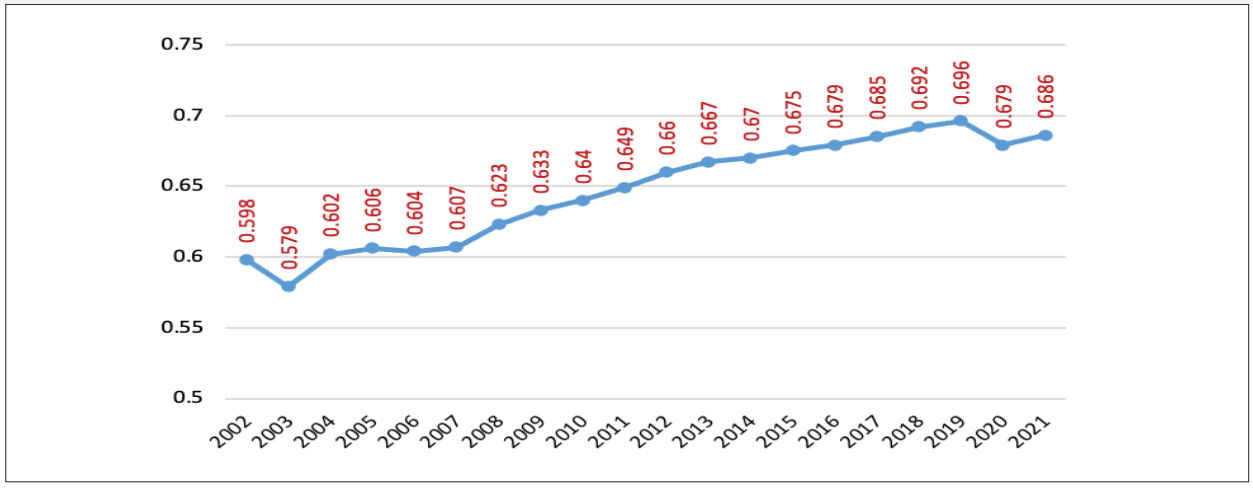

أبرز مؤشرات محور الصحة بتقرير التنمية البشرية لدولة العراق عامي 2003 و2021

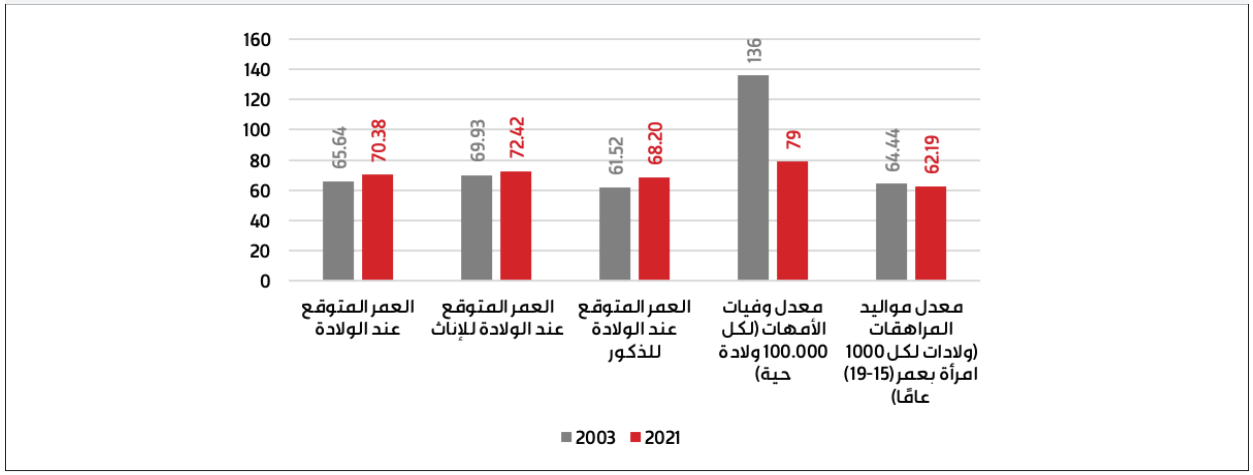

أبرز مؤشرات محور التعليم بتقرير التنمية البشرية لدولة العراق عامي 2003 و2021

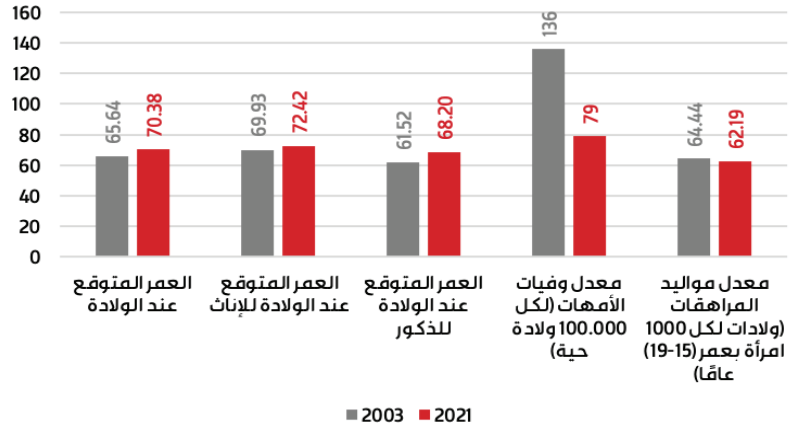

أبرز مؤشرات محور الدخل بتقرير التنمية البشرية لدولة العراق عامي 2003 و2021 (تعادل القوة الشرائية بالدولار 2017)

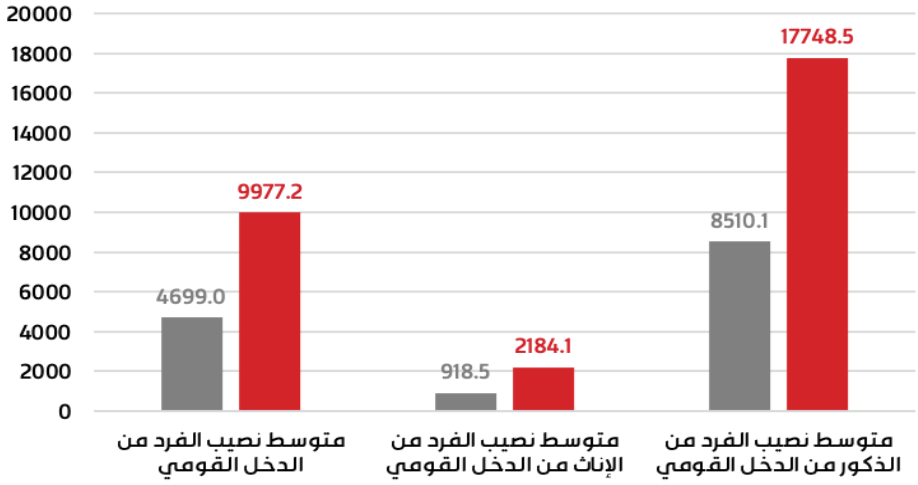

أبرز مؤشرات محور عدم المساواة بتقرير التنمية البشرية لدولة العراق عامي 2003 و2021 (تعادل القوة الشرائية بالدولار 2017)

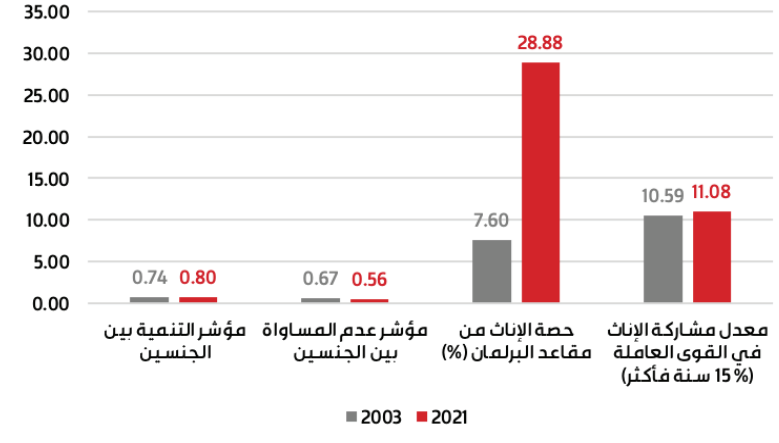

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

اطلب إصداراتنا الآن عن طريق

WHATSAPP

+20 109 210 7999

www.ecss.com.eg

/ecsstudies

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلاً عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولاً- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies

100 شارع الميرغني, مصر الجديدة,القاهرة،مصر

/ecsstudies